

Distr.: General
26 April 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البندان ١٣٧ و ١٣٨ من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

تخطيط البرامج

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

الجزء الخامس

التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

الباب ١٨

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

البرنامج ١٥

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

المحتويات

الصفحة

٣	تصدير
٤	التوجه العام
١٢	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وأداء البرامج لعام ٢٠١٨**

* A/74/50.

** تمشيا مع الفقرة ١١ من القرار ٢٦٦/٧٢ ألف، يقدم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق

٦٠	الأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨ ****
٨٧	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠ ****
	المرفقات
١٣٣	الأول - الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام ٢٠٢٠
١٣٥	الثاني - موجز التغييرات المقترحة في الوظائف الثابتة والمؤقتة، موزعةً حسب العنصر والبرنامج الفرعي
١٣٦	الثالث - لمحة عامة عن الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف، مصنفةً حسب الكيان ومصدر التمويل

*** على النحو المبين في تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام ٢٠١٨ (A/73/400)، يعكس هذا التقرير تغييراً في الهيكل البرنامجي لعام ٢٠٢٠. ولهذا السبب، أدرج مرفق مستقل يتضمن المعلومات المتعلقة بأداء البرامج لعام ٢٠١٨ يتبع الهيكل البرنامجي في عام ٢٠١٨.

**** تمشيا مع الفقرة ١١ من القرار ٢٦٦/٧٢ ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.



تصدير

توفر أهداف التنمية المستدامة مخططاً لما تحتاجه أفريقيا والعالم من أجل بناء مجتمع مزدهر وشامل للجميع. فبالنسبة لأفريقيا، هذه الأهداف رؤية لقارةٍ يتعزز فيها العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن بروابط المساءلة والحوكمة الرشيدة والشفافية. وهي أفريقيا ذات موارد تمويلية سليمة. وهي أفريقيا تبتكر لتلبية احتياجات مواطنيها من الموارد البشرية والهياكل الأساسية المادية. وهي أفريقيا أسواقها مندمجة ومنعدمة الحدود. وهي أفريقيا توفر العمل المُكسب لشبابها ونسائها. وتوجد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في وضع جيد يتيح لها مساندة نساء أفريقيا وشبابها وقطاعها الخاص وحكوماتها وجميع سكانها في هذا المسار.

وينشأ شكل جديد من الوحدة الأفريقية لا يبنى على المقاومة السياسية وإنما على التكامل الاقتصادي الإقليمي والعالمي. وفي هذا السياق يجري تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها. وإثر التوقيع في عام ٢٠١٨ على إطار الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، تنهياً فرصة فريدة أمام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للإسهام في تحقيق هذه الخطة. وسيكون دور اللجنة هو دعم جهود أفريقيا الرامية إلى تنويع قاعدتها الاقتصادية وتحقيق تحولها ومؤازرة القارة في انتقالها إلى الثورة الصناعية الرابعة من خلال تهيئة بيئة مؤاتبة لنمو القطاع الخاص وإيجاد فرص العمل.

وباعتبار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مؤسسة معرفية، فيجب عليها بناءً على ذلك أن تدعم أفريقيا، بالتعاون مع شركاء آخرين، بمختلف أطرافها في سعيها إلى رسم مسارٍ إنمائي يستجيب للطابع المتغير لكل من النظام الاقتصادي العالمي والتركيب السكانية والتحضر والبيئة. ومهمة اللجنة هي صياغة منظور اقتصادي لأفريقيا يحرر طاقات نموها ويحول أصولها إلى ركائز لتحقيق الازدهار. ومن خلال تسخير وظائفها المتعلقة بعقد اجتماعات مراكز التفكير ووظائفها التشغيلية، ستواصل اللجنة دعم الدول الأعضاء في بناء مؤسسات قوية لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي بما يتواءم مع تعبئة الموارد المحلية. وفي عام ٢٠٢٠، سنركز على تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بما في ذلك تحسين المنصات التجارية الرقمية، وتحسين الوصول إلى التمويل الابتكاري الموجه لمشاريع البنى التحتية وإنشاء بيئة أكثر ملاءمة للقطاع الخاص. وسنكفل أن يسير هدفاً استقرار الاقتصاد الكلي والنمو جنباً إلى جنب مع خطة للتكامل والتجارة على الصعيد الإقليمي. وإدراكاً لارتفاع مستويات الفقر واستمرار عدم المساواة، سنركز على وضع سياسات وأدوات تمويل ابتكاري للقطاعات الاجتماعية وإدراج المنظور الجنساني وأدوات جديدة للتشجيع على تعزيز الحوكمة.

ولئن كانت التنمية تدريجية، فيجب قياسها. ولذلك، سيكون بناء قدرات قوية في مجال البيانات عنصراً أساسياً في هذه الخطة. وأشدد على تقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء في تنفيذ برامجها الإنمائية في هذه المجالات. وسأعمل على تعزيز قدرات المكاتب دون الإقليمية لتصبح مراكز تميّز في مجالات تخصص تلي الاحتياجات الخاصة لكل منطقة دون إقليمية.

ومما لا شك فيه أن التنفيذ تحدٍ رئيسي في القارة. وتتمثل رؤيتي في أن تصبح اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لجنة تسعى إلى تحقيق المزيد من حيث التنفيذ والأثر. وعموماً، مبتغانا هو العمل بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والشركاء الآخرين من أجل تحويل الأفكار إلى أفعال في سبيل ازدهار أفريقيا.

(توقيع) السيدة فيرا سونغوي

الأمينة التنفيذية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

١-١٨ تضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالمسؤولية عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء فيها، ودعم التكامل فيما بين المناطق، وتعزيز التعاون الدولي للتنمية أفريقيا. وتستمد ولايتها من الأولويات المنصوص عليها في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧١ ألف (د-٢٥).

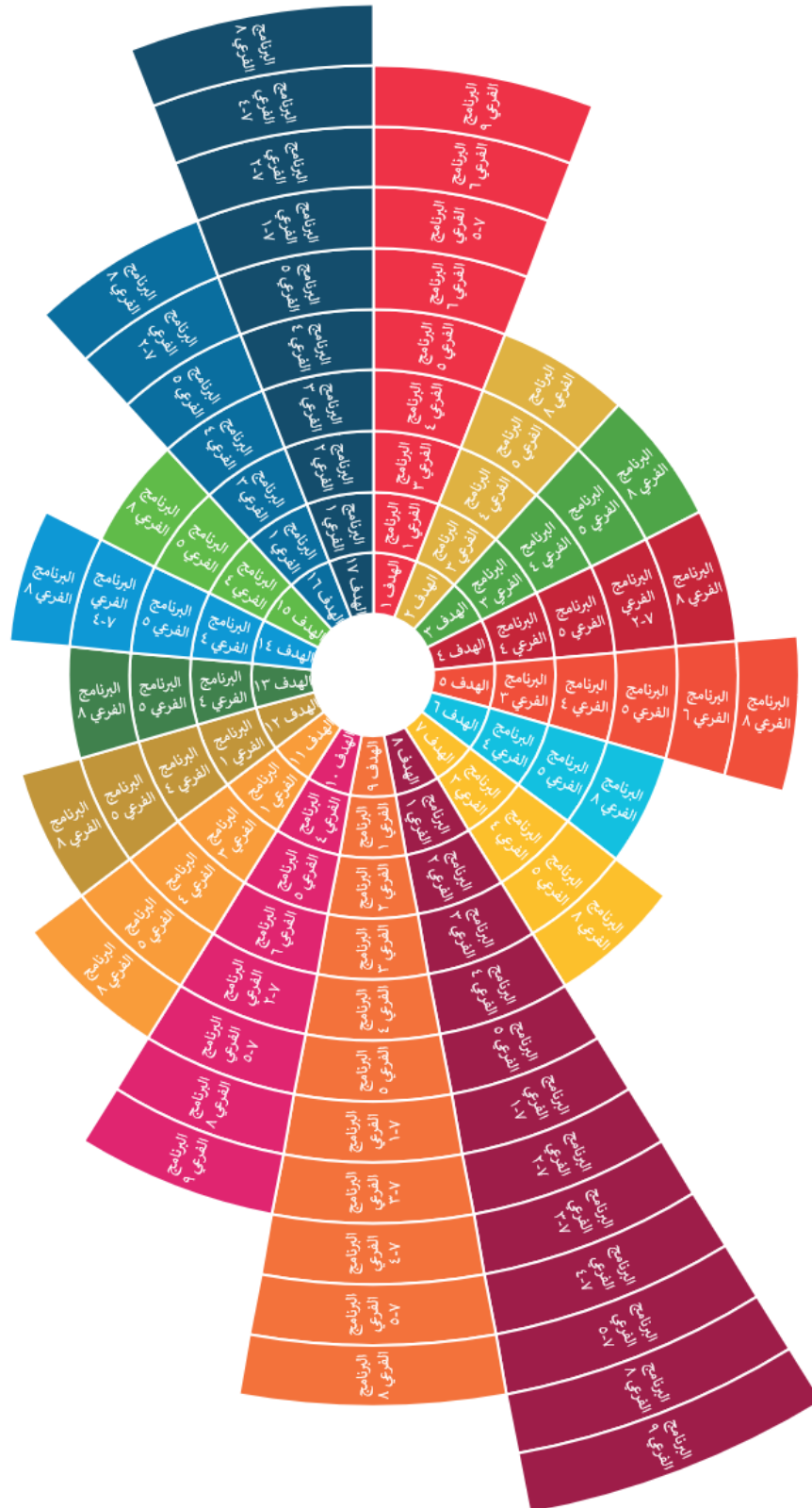
٢-١٨ ومن خلال أعمال اللجنة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا، ستدعم الدول الأعضاء الأفريقية في بناء مجتمعات أكثر ازدهاراً وشمولاً يعيش معظم مواطنيها في منأى عن العوز والحرمان. ومن أجل أن تحقق الدول الأعضاء الأفريقية النتائج المرجوة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، لا غنى عن دعم السياسات المتكاملة والقدرات من أجل تسريع التحول الهيكلي لاقتصاداتها وتنويعها. وفي هذا الصدد، للجنة الاقتصادية لأفريقيا دور رئيسي ينبغي أن تضطلع به في توفير منابر إقليمية مكرسة، وإجراء أحدث البحوث في مجال السياسات ودعم قدرات الاستجابة وتقديم المشورة في مجال السياسات على الصعيد القطري. ويقدم أيضاً الدعم الذي توفره اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الهادف إلى تنمية قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات التنمية المستدامة من خلال تنفيذ البرنامج العادي للتعاون التقني ومشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة وخطط العمل الأخرى المؤدية إلى التحول

٣-١٨ يسترشد كل برنامج من البرامج الفرعية بالولايات المنوطة باللجنة في تنفيذ منجزاته المستهدفة التي تسهم في بلوغ هدفه. وتتواءم أهداف البرامج الفرعية مع مقصد المنظمة المتمثل في تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجدد المقاصد الأربعة المنصوص عليها في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة تجسداً لها في أهداف التنمية المستدامة. ويوجز الشكل ١٨-أولاً أهداف التنمية المستدامة المحددة التي تتواءم معها أهداف كل برنامج من البرامج الفرعية، ومن ثم منجزاته المستهدفة.

الشكل ١٨-أولا

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا: مواءمة البرامج الفرعية مع أهداف التنمية المستدامة



٤-١٨ تتواءم أهداف البرامج الفرعية أيضاً مع الأولويات والرؤية الواردة في خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي، وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وخطط تنمية أخرى متفق عليها دولياً، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفاق باريس، وبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، والخطة الحضرية الجديدة، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

التطورات الأخيرة

٥-١٨ كان عام ٢٠١٨ عاماً حاسماً بالنسبة للاقتصاد العالمي وأفريقيا. وكان التوقيع على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في آذار/مارس ٢٠١٨ معلماً بارزاً في التعجيل بخطة التكامل القارية من خلال ترسيخ التنوع الاقتصادي.

٦-١٨ وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وقعت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إطار تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويُعتبر هذا الإطار وسيلة برنامجية هامة لإدماج جميع الولايات القائمة التي تتطلب تنسيقاً وتعاوناً أقوى وأكثر فعالية بين المنظمين. ويستند تنفيذ هذا الإطار إلى المبادئ الواردة في الشراكة بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧، وسيوجه التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي.

٧-١٨ وفي أيار/مايو ٢٠١٨، اتخذت الجمعية العامة القرار ٧٢/٢٧٩ الذي أكدت فيه من جديد دور ومهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وشددت على ضرورة مواصلة جعلها مهيأة لتحقيق الغرض المنشود منها في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٨-١٨ وعلى صعيد التنمية الاقتصادية الكلية والتنمية الاجتماعية، تجد أفريقيا نفسها في بيئة اقتصاد كلي جديدة تتسم ببطء الانتعاش العالمي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي شهدتها الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وانتعش النمو الاقتصادي في أفريقيا في عام ٢٠١٨، بيد أن معدل النمو لا يزال يقل بكثير عن مستوى النمو ذي الرقمين اللازم لإحداث التحول الهيكلي والحد من الفقر وزيادة الازدهار على النحو المتوخى في خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٩-١٨ وشهدت البلدان المصدرة للنفط نمواً معتدلاً بشكل ملحوظ بالتزامن مع انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتتعرض بيئة الاقتصاد الكلي هذه لمزيد من الضغوط بفعل التحولات التي طرأت في السياسات المحلية للاقتصادات الناشئة التي تعمل حالياً على إيجاد توازنات جديدة في مصادر نموها.

١٠-١٨ وتتسبب أنماط ونوعية النمو الذي تشهده المنطقة حالياً في ترك شرائح كبيرة من السكان ترزح تحت وطأة الفقر والضعف. وتختلف التفاوتات في جميع أنحاء القارة عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية. ومن شأن هذه العناصر، على المدى الطويل، أن تقوض النمو الاقتصادي والإنتاجية وتطور الأسواق، وقد تهيئ الظروف لاندلاع نزاعات ووقوع اضطرابات اجتماعية. ويسود توافق متزايد في الآراء على الحاجة الملحة لضمان التعجيل بالنمو واستدامته وشموله للجميع.

١١-١٨ والهيكل الحالي لصادرات البضائع، الذي تهيمن عليه السلع الأساسية غير المصنعة، غير مؤات لمستوى التنمية المنشود. وسيتيح التحول الهيكلي وتنوع الاقتصادات للبلدان الأفريقية تنويع مصادر نموها من أجل التخفيف من ضعف اقتصاداتها أمام الصدمات الداخلية والخارجية.

١٢-١٨ ويمكن معالجة المسائل المتعلقة بالاقتصاد الكلي التي تقوض زيادة شمول النمو واستدامته من خلال تعزيز ما تملكه أفريقيا نفسها من موارد. فقدرة القارة على التعامل مع التحديات الجديدة والناشئة رهينة بقدرتها على تحقيق استقرار ونمو اقتصاداتها، لا سيما من خلال تعبئة مواردها. ولمواجهة هذا التحدي، يمكن لنظم حوكمة قوية أن تقدم الدعم الفعال لإدارة

القطاع العام، بهدف تعبئة الموارد المحلية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وإصلاح السياسات الضريبية وإنشاء فضاء لبروز جهات فاعلة قوية في القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، إذا ما أرادت البلدان الأفريقية تحقيق الازدهار في بيئة عالمية ديناميكية ومتغيرة باستمرار، فمن الأهمية بمكان أن يكون لديها نظم حوكمة قوية تقوم على سلطة الدولة وشرعيتها وعلى قابلية التنبؤ بتصرفات ممثليها. فوجود نظم من هذا القبيل سيجعل من أفريقيا أيضاً قارة جذابة يكون الناس سعداء بالعيش والعمل والاستثمار فيها.

١٣-١٨ وسيستمر تزايد دور القطاع الخاص في تمويل التنمية في أفريقيا. حيث يمكن للقطاع الخاص أن يوفر سبلاً مبتكرة وفعالة لتزويد القارة بالبنى التحتية وغيرها من الحلول. ويمكن لأفريقيا، من خلال حشد تمويل القطاع الخاص، أن تجمع تريليونات الدولارات اللازمة لتسريع تنميتها، وذلك بتنويع اقتصادها وتحسين القدرة التنافسية. وسيطلب ذلك تطوير أسواق متينة لرأس المال وتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية القطاع الخاص، لا سيما في مجالات الخدمات والأراضي والزراعة والطاقة وغيرها من قطاعات البنى التحتية. ويمكن لأفريقيا، إن هي استفادت من إمكانات القطاع الخاص، أن تحدث نقلة في مستويات إنتاج السلع والخدمات على السواء، وأن تنشئ اقتصادات مستدامة وتولد مزيداً من فرص العمل بما يتيح للقارة جني فوائد العائد الديمغرافي.

١٤-١٨ ولا يزال الفقر وعدم المساواة، مهما كانت طريقة قياسهما، مرتفعين في معظم أنحاء القارة. وسيساهم تسريع وتيرة الحد من الفقر والحد من عدم المساواة المستمر في جميع أنحاء القارة في الاستقرار الاجتماعي والسياسي والنمو الاقتصادي وارتفاع مستويات الإنتاجية وتحسين مستويات المعيشة. ويسود اعتراف متزايد بحاجة ملحة لضمان أن تكون السياسات العامة في أفريقيا أكثر شمولاً وتستجيب لاحتياجات الفئات الضعيفة بمن فيهم الشباب والنساء.

١٥-١٨ وإن التزام الحكومات الأفريقية بخطة التكامل الإقليمي وعلى نحو أعم بالتعجيل بتحقيق التكامل الاقتصادي، من خلال جملة تدابير من بينها إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ووضع خطة العمل لتعزيز التجارة داخل أفريقيا، قد بلغ درجة كافية لاجتذاب القطاع الخاص. وهذه المبادرات تكملها برامج وسياسات قارية رئيسية أخرى من بينها البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، وخطة العمل من أجل تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا، واستراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا. وهي توفر معاً أطراً بالغة الأهمية لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص والاستفادة منها والارتقاء بالإنتاج الاقتصادي وسد فجوات الإنتاجية.

١٦-١٨ ويمثل تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية نقاط حفز بالنسبة للقارة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويرتبط تحقيق الكثير من الأهداف ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية لإيجاد أنظمة بيئية واقتصادات ومجتمعات سليمة. وتواجه أفريقيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تحديات خطيرة يطرحها تغير المناخ. وهذا يؤكد أهمية أن تدمج أفريقيا بفعالية التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه في عمليات تخطيط السياسات الإنمائية، بما يكفل الحد من الضعف ويعزز القدرة على التكيف مع الآثار. ومن شأن المضي قدماً بتنفيذ المساهمات المعتمدة المحددة وطنياً في إطار اتفاق باريس أن يمكّن البلدان الأفريقية من خفض انبعاثاتها المستقبلية والمساهمة في الجهود الجماعية العالمية المبذولة لمعالجة الآثار الناجمة عن تغير المناخ. وإلى جانب تسخير البلدان الأفريقية للموارد الطبيعية والتكنولوجيا الجديدة والبنى التحتية كوسائل لتكوين الثروة، ووقف استنفاد الموارد وتنويع اقتصاداتها، يمكنها أيضاً إجراء إصلاحات في مجال السياسة العامة لتعزيز الاقتصاد الأخضر، مع المساهمة في الآن ذاته في إيجاد تكامل متوازن للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

١٧-١٨ وتشكل البيانات والإحصاءات عنصراً محورياً في عملية التنمية. وهناك توافق في الآراء بشأن التطلعات الإنمائية التي ينبغي أن تسعى أفريقيا لتحقيقها، على النحو المبين في خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣. وفي سياق تنفيذ الخطتين المتكاملتين

ورصدتهما، هناك اعتراف بالحاجة إلى اتباع نظام وهيكلي فعالين في مجال سياسات البيانات من أجل دعم العملية. وسيطلب الأمر قيام ثورة أفريقية في مجال البيانات تشكل العمود الفقري لعملية صنع القرار السياسي والتخطيط والمتابعة، وستستلزم متابعة الخطتين واستعراضهما توفير موارد وقدرات معززة لجمع البيانات وتخزينها والاطلاع وتحليلها بالاعتماد على نظم إحصائية متينة.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

١٨-١٨ تتمثل استراتيجية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دعم بلدان القارة في تحويل اقتصاداتها وفي اندماجها الفعال في فضاء اقتصادي واجتماعي وسياسي مشترك؛ وتعزيز التعاون الدولي من أجل بناء قارة أكثر ازدهاراً وشمولاً يعيش فيها معظم المواطنين في منأى عن العوز والحرمان. وفي إطار اضطلاع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالولاية المسندة إليها، ستركز على خمسة اتجاهات استراتيجية:

- (أ) تعزيز مركزها بوصفها مؤسسة معرفية رائدة تستند إلى وضعها وامتيازها لإيجاد حلول عالمية لمشاكل القارة وإيجاد حلول محلية للقارة؛
- (ب) وضع خيارات السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية للتعجيل بالتنوع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل؛
- (ج) تصميم وتنفيذ نماذج التمويل الابتكارية للبنى التحتية والأصول البشرية والمادية والاجتماعية من أجل تحقيق التحول في أفريقيا؛
- (د) المساهمة في إيجاد حلول للتحديات الإقليمية والعابرة للحدود، مع التركيز على السلام والأمن والإدماج الاجتماعي باعتبارهم روابط إنمائية هامة؛
- (هـ) الدعوة إلى تعزيز وضع أفريقيا على المستوى العالمي إعداد استجابات إقليمية باعتبارها مساهمة في قضايا الحوكمة ذات البعد العالمي.

١٩-١٨ وتخطط اللجنة خلال قيامها بعملها للانتقال من مجرد التركيز على القطاع العام، بتحسين طرائق عملها وجهودها بأفكار وإجراءات هدفها توسيع نطاق القطاع الخاص وتحفيز نموه، لا سيما القطاع الخاص المحلي. وستهدف الجهود إلى تسخير القطاع الخاص باعتباره محركاً لنمو الإنتاج والإنتاجية، ومولداً لفرص العمل ومصدراً لوسائل بديلة لتمويل التنمية. وبناء على ذلك، ستعمل اللجنة على تعميق تعاونها مع القطاع الخاص لدعم السياسات المتعلقة بالبيئة التمكينية المناسبة لهذا القطاع.

٢٠-١٨ وستعمل اللجنة أيضاً مع الدول الأعضاء في الجوانب المعيارية والعملية لبناء الدول من خلال نظم حوكمة متينة من المتوقع أن تشمل التركيز بشكل أكبر على مسائل المشاشة والأخطار والقدرات في البلدان التي تشهد حالات نزاع والبلدان الخارجة من النزاع، بغية بناء قدراتها على الصمود، ومن ثم منع حدوث مزيد من الأزمات.

٢١-١٨ وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) تركيز البلدان الأعضاء في أولويات سياساتها على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣؛
- (ب) مواصلة الدول الأعضاء العمل معاً وتقديمها التوجيه السياسي إلى الأمانة عبر الهيئات والمنابر الحكومية الدولية المعنية بالسياسات؛

(ج) استمرار التزام الجماعات الاقتصادية الإقليمية وتعاونها فيما بينها بما يتماشى مع التزاماتها بتنفيذ الأطر الإنمائية المتفق عليها دولياً وإقليمياً.

٢٢-١٨ وتراعي اللجنة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للبرنامج الفرعي ٦، النتيجة هي ”تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها القطاعية، وتضييق الفجوات الجنسانية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية للاستفادة من العائد الديمغرافي“. وفي البرنامج الفرعي نفسه، تشمل الأدلة: ”... اعتماد ثلاث دول أعضاء هي أوغندا وجنوب أفريقيا ونيجيريا، استراتيجيات ترمي إلى مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها القطاعية“. وتشمل المنجزات المستهدفة للبرنامج الفرعي ٨ تنظيم دورات تدريبية تناول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والنتيجة هي زيادة ”توافر خبراء أفريقيين، بمن فيهم النساء، مدربين من أجل تحسين إدارة القطاع العام وتخطيط التنمية في بلدانهم“.

٢٣-١٨ وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، ستواصل اللجنة الاستفادة من شراكاتها الاستراتيجية القائمة مع المؤسسات الأفريقيتين، ألا وهما مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، دعماً لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وستستمر اللجنة هذه الشراكة لدعم الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلى جانب الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، في مجالات من قبيل استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ويقر القادة في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بأن هذه الأطر محركات برنامجية هامة لإدماج جميع الولايات القائمة التي تتطلب تنسيقاً وتعاوناً أقوى وأكثر فعالية بين المنظمين. وستعمق اللجنة أيضاً شراكاتها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى والمصارف المركزية والجماعات ومجامع الفكر ومؤسسات البحوث الأخرى ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣.

٢٤-١٨ وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات وفي سياق تحقيق مزيد من التعاون مع الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ستستمر اللجنة آليات التنسيق الإقليمية ودون الإقليمية، من بين هيئات أخرى، من أجل تقديم دعم أفضل للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية. وعلى الصعيد الوطني، ستعمل اللجنة بشكل وثيق مع نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، امتثالاً لبيان التعاون بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجان الإقليمية، من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل اللجنة العمل عن كثب مع الجماعات الإقليمية الأخرى لوضع مبادرات مشتركة بغيّة تعزيز البعد الإقليمي في كل من التنمية العالمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وستعزز عملها مع نظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية ومن خلالها، ولا سيما عند تقديم الدعم للبلدان من أجل تحقيق أولوياتها ضمن إطار خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وستعزز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كذلك تعاونها مع الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في توفير الدعم المتسق والمنسق لنظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

أنشطة التقييم

٢٥-١٨ استرشدت الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠ بالتقييمات والتقييمات الذاتية التالية المنجزة في عام ٢٠١٨:

- (أ) تقييم المركز الأفريقي للسياسات التجارية؛
- (ب) تقييم المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن؛
- (ج) تقييم منتصف المدة لمشروع ”تحسين إدارة الأراضي في منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية“؛

- (د) تقييم منتصف المدة للبرنامج المتعلق بخدمات المعلومات المتعلقة بالطقس والمناخ لأفريقيا؛
- (هـ) التقييم الذاتي لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين؛
- (و) التقييم الذاتي لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨؛
- (ز) تقييم أنشطة بناء القدرات في مجالي '١' سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية التنافسية في أفريقيا؛ و '٢' تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات لإنشاء مدن مستدامة وشاملة للجميع في أفريقيا.
- ٢٦-١٨ وُزعت في وضع الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠ لجميع البرامج الفرعية نتائج التقييمات والتقييمات الذاتية المشار إليها في الفقرة ١٨-٢٥. وفيما يلي بعض النتائج الرفيعة المستوى المستخلصة من التقييمات الرئيسية:
- (أ) أشار تقييم ترتيب التمويل المشترك (انظر الفقرة ١٨-٢٥ (هـ) أعلاه) إلى أن طريقة تجميع الأموال تتيح مرونة في إنتاج ونشر مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المعرفية الجيدة كي تستخدمها الدول الأعضاء والكيانات دون الإقليمية. وارتأى التقييم من منظور إيجابي أن المستفيدين الرئيسيين والجهات صاحبة المصلحة والشركاء أبدوا قبولاً حسناً للبيانات والبحوث والأدلة المنتجة والمسخرة محلياً. وارتأت الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة أن التوصيات المتعلقة بالسياسات والدعم التقني والخدمات الاستشارية التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كانت قيّمة واستجابت لاحتياجاتها؛
- (ب) أشار تقييم المركز الأفريقي للسياسات التجارية إلى أن تدخلات المركز اعتُبرت قيّمة في تعزيز التجارة في جميع أنحاء القارة. وتبيّن أن منتجاته المعرفية في مجالات مواضيعية محددة كانت بالغة الأهمية، مما أدى إلى زيادة طلب الدول الأعضاء على المساعدة التقنية، وهذا ما نتج عنه تحديات بالنظر إلى قدرات المركز الحالية. ومن السمات البارزة لتدخلات المركز قدرته على التكيف في التعامل مع مسائل التجارة على الصعيدين الوطني والقاري. وآثار النتائج التي حققها يمكن لمسها في العديد من المواقف الأفريقية المشتركة والوثائق الختامية والمقررات والقرارات. وكانت القوة الدافعة الرئيسية في تشكيل عدد من الخطط الإنمائية القارية عالية الفعالية؛
- (ج) إلى جانب الإنجازات، حددت التقييمات نقاط ضعف في تصميم برامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارتها ورصدها والإبلاغ عنها. ويوصى بأن تبتعد البرامج عن وضع أطر نتائج طموحة أكثر من اللازم أو غير واقعية، مع التأكد منذ البداية من وجود نظام رصد قوي يولّد ما يلزم من بيانات موثوقة لتحديد النتائج المحققة وتبسيط الضوء عليها. وبالنسبة لمراكز السياسات، يشدد التقييم على الحاجة إلى هيكل حوكمة وطرائق شراكة تتميز بمزيد من الفعالية. وأوضح عدد من التقييمات عدم الاهتمام بما فيه الكفاية بالأبعاد الجنسانية في تصميم المشاريع والبرامج، وأوصت تلك التقييمات بإجراء مشاورات مكثفة مع المركز الأفريقي للمساائل الجنسانية عند وضع المشاريع والبرامج؛
- (د) أوضح عدد من التقييمات أن المنتجات المعرفية للجنة مهمة وجودتها عالية، لكنها أشارت إلى أن نشرها لم يكن واسع النطاق بما فيه الكفاية لكفالة استخدامها الأمثل في تحويل الاقتصادات والتأثير على السياسات في جميع أنحاء القارة.

٢٧-١٨ ويُعتمد إجراء التقييمات والتقييمات الذاتية التالية في عام ٢٠٢٠:

- (أ) تقييم اتفاق التمويل المشترك الذي يشمل خمسة برامج فرعية: الشؤون الجنسانية، والإحصاءات، وسياسات الاقتصاد الكلي، والتكامل الإقليمي، والسياسات التجارية والاجتماعية؛

- (ب) تقييم مدى تعمق التكامل التجاري في أفريقيا من خلال التنفيذ الفعال لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛
- (ج) تقييم الأحداث الرئيسية الرائدة (مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ومنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة).

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وأداء البرامج لعام ٢٠١٨

برنامج العمل



البرنامج الفرعي ١

سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة

١ - الهدف

٢٨-١٨ يتمثل الهدف، الذي يساهم في تحقيقه هذا البرنامج الفرعي، في تسريع وتيرة التحول الاقتصادي والتنمية الشاملة في أفريقيا.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٢٩-١٨ يتواءم الهدف مع أهداف التنمية المستدامة ١ (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، و ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، و ٩ (إقامة بني تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار)، و ١١ (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)، و ١٢ (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة)، و ١٦ (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات)، و ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

٣ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

نموذج للاقتصاد الكلي للاسترشاد به في وضع السياسات والتحليل

في عام ٢٠١٨، وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إطاراً لإعداد نموذج أولي يكون أداة تساعد البلدان الأفريقية في وضع سياساتها وتنفيذها. وجرى تكييف النموذج ليتلاءم مع بلدان مثل غامبيا وغانا وجيبوتي. وخلال عملية التكييف، دُرِب عدد من مقرري السياسات والخبراء على كيفية استخدام النموذج في تحليل السياسات ومحاكاتها والتنبؤ بها.

التحدي والاستجابة

وُجِهَتْ في ذلك صعوبة مَرَدَّهَا إلى طلب مزيد من الدعم نظراً لمحدودية قدرة الدول الأعضاء على مواصلة تكييف وملاءمة النموذج الأولي مع خصائص كل منها.

واستجابة لذلك، ابتداء من عام ٢٠١٩ واستشرافاً لعام ٢٠٢٠، سيجسّن البرنامج الفرعي ويكيف النموذج الأولي القطري ليستخدمه مزيد من الدول الأعضاء، وسيوسع نطاق توفير أداة لتحليل السياسات والمحاكاة على الصعيدين القطري والقاري. وسيستخدم النموذج القطري/القاري الموسع لتقييم أثر التغيير الذي يطرأ على المتغيرات المؤسسية والسياساتية في الاقتصاد وسينجز البرنامج الفرعي

عمليات المحاكاة والسيناريوهات. وإضافة إلى ذلك، سيوسع البرنامج الفرعي نطاق الدعم الذي يقدمه من أجل تنفيذ المشروع في بلدان أخرى مثل الجزائر ومصر وموريتانيا، إلى جانب توفير الدعم المتواصل إلى البلدان التي تُنفذ فيها المشروع.

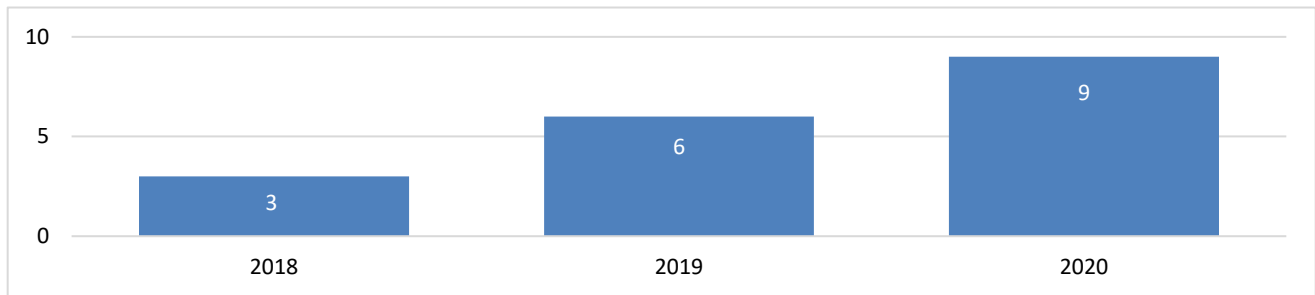
النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة، وهي زيادة قدرة البلدان على تنفيذ السياسات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، تدريب ٢٥ من واضعي السياسات والخبراء مختارين من ثلاثة بلدان جديدة، بما يرفع مجموع عدد الدول الأعضاء التي تستخدم النموذج لتحليل السياسات وتقديم المشورة بشأنها إلى تسع دول، على النحو المبين في الشكل أدناه.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: العدد التراكمي للدول الأعضاء التي تسخر نموذج الاقتصاد الكلي من أجل تحليل السياسات وتقديم المشورة بشأنها



٣٠-١٨ وتتضمن القرارات التالية الولايات الرئيسية المسندة إلى البرنامج الفرعي: قرار الجمعية العامة ١٢٨/٥٤ المتعلق بتدابير مكافحة الفساد، والقرار ١٩٧/٥٤ المتعلق بنظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية، والقرار ٢٨٦/٦٥ المتعلق بتنفيذ استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً، والقرار ٢١٦/٧١ المتعلق بالقدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨/٢٠٠٨ المتعلق بتشجيع العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع. وسيواصل المركز الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٤ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠١٨

٣١-١٨ يعرض الجدول ١-١٨ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي من ساهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠٢٠-٢٠١٨.

الجدول ١٨-١

البرنامج الفرعي ١: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٩ المقررة لعام ٢٠٢٠

المنجزات المستهدفة المحدودة

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق) ١ ١

الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات) - ٤

باء - توليد المعارف ونقلها

مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع) ٢ ٢

الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام) - ٦

المنشورات (عدد المنشورات) ٢ ٢

المواد التقنية (عدد المواد) ١٠ ٧

المنجزات المستهدفة غير المحدودة

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية

٥ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

٣٢-١٨ يُعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات أساساً إلى تقديم الخدمات إلى لجنة الحوكمة الاقتصادية التي سُنشاً وفقاً لتوصية الهيكل الحكومي الدولي. ويُتوقع إقرار إنشاء لجنة الحوكمة الاقتصادية بمناسبة مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين لعام ٢٠١٩.

٣٣-١٨ ويُعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية أساساً إلى حلقات العمل الجديدة في إطار البرنامج الفرعي لتدريب واضعي السياسات والخبراء الأفريقيين على وضع نماذج الاقتصاد الكلي، وحلقة عمل لبلدان أفريقية مختارة بشأن المالية العامة في أفريقيا، وحلقة دراسية عن أدوات التخطيط الإنمائي فيما يتعلق بالتدخلات المتصلة بتصميم مجموعة أدوات متكاملة للتخطيط وإعداد التقارير ووضع نماذج الاقتصاد الكلي.

٣٤-١٨ ويُعزى الفرق في بند المواد التقنية أساساً إلى المنجز المستهدف الجديد "التوقعات الاقتصادية الفصلية لأفريقيا".



البرنامج الفرعي ٢ التكامل الإقليمي والتجارة

١ - الهدف

٣٥-١٨ يتمثل الهدف الذي يسهم به هذا البرنامج الفرعي في تحسين التعاون والتكامل الإقليميين فيما بين الدول الأعضاء من أجل مواجهة تحديات التحول الهيكلي في أفريقيا.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٣٦-١٨ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. وسيساعد التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف على زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بوسائل منها الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً.

٣٧٨-١٨ ويتواءم هذا الهدف أيضاً مع الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة وهو إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على ما يلي: (أ) إقامة بنية تحتية جيدة النوعية ويعول عليها ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنية التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة؛ و (ب) المساهمة في زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق.

٣٨-١٨ وعلاوة على ذلك، يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويسهم التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف في ما يلي: (أ) إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية؛ و (ب) تحقيق زيادة كبيرة في صادرات البلدان النامية، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠؛ و (ج) تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على واردات أقل البلدان نمواً شفافة وبسيطة، وكفالة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

التصديق على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإضفاء الطابع المحلي عليها وإنشاؤها

في عام ٢٠١٨، وعقب التوقيع على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا توفير دعم تقني للدول الأعضاء موجه بصفة خاصة نحو تعزيز فهمها للطرائق والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها. وكان ذلك لدعم التصديق من جانب البلدان التي وقعت على الاتفاق.

التحدي والاستجابة

وتمثل التحدي في أنه، على الرغم من وجود الإرادة السياسية على نحو ما تجلّى من خلال التوقيع والتصديق، طلبت بعض الدول الأعضاء المزيد من المشورة بشأن كيفية الاستفادة الكاملة من منطقة التجارة الحرة.

واستجابة لذلك، سيكتف البرنامج الفرعي في عام ٢٠٢٠ بتقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات وطنية تحدد السياسات اللازمة للاستفادة الكاملة من إمكانات التنمية والتحول التي تتيحها منطقة التجارة الحرة. فعلى سبيل المثال، يعتمز البرنامج الفرعي تقديم خدمات استشارية بشأن إلغاء رسوم الاستيراد وتخفيض التعريفات الجمركية وزيادة الاستثمار من أجل تمكين البلدان من الاستفادة الكاملة من منطقة التجارة الحرة.

وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم البرنامج الفرعي بما يلي: (أ) الاستفادة من قدرته على الدعوة إلى الاجتماعات من أجل توفير منابر إقليمية وتحالفات بين أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي تعزز فهم منطقة التجارة الحرة؛ و (ب) وضع أدوات لرصد إنشاء منطقة التجارة الحرة (أي دليل التكامل الإقليمي الأفريقي، ومؤشر الأعمال التجارية القطري والتقرير المعنون "تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا")؛ و (ج) تقديم المشورة بشأن السياسات القائمة على الطلب على الصعيد القطري في المجالات المتصلة بإنشاء منطقة التجارة الحرة.

وعلاوة على ذلك، سيعتاون البرنامج الفرعي مع نظام المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة ومراكز الفكر والأوساط الأكاديمية والشركاء الآخرين من أجل تنويع مصادر الخبرات، وسيستكشف في الوقت نفسه فرص التمويل المبتكرة. وستؤدي زيادة ملكية جدول أعمال البرنامج الفرعي على مستوى مصرف التنمية الأفريقي إلى زيادة عوائد التنفيذ إلى أقصى حد. فعلى سبيل المثال، ستساعد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مفوضية الاتحاد الأفريقي في التعامل مع قضايا المرحلة الثانية من مفاوضات منطقة التجارة الحرة، ولا سيما تلك المتعلقة بالاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة.

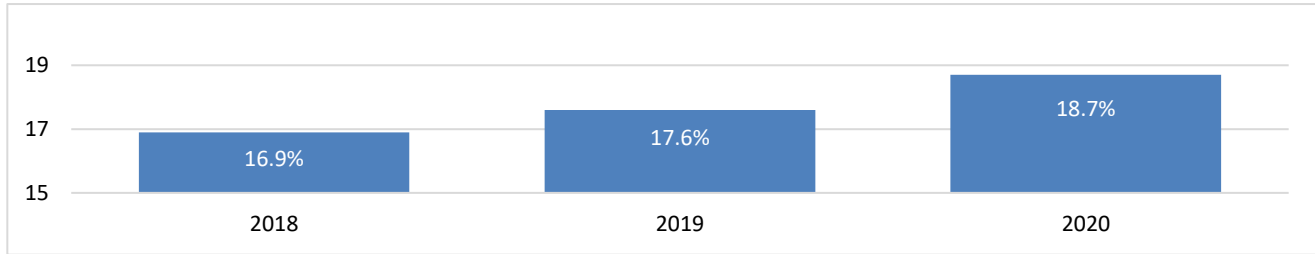
النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في النتيجة، وهي زيادة التجارة بين البلدان الأفريقية من خلال تنفيذ الاتفاق في عدد أكبر من البلدان.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، زيادة في حصة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية من إجمالي التجارة في أفريقيا من ١٦,٩ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ١٨,٧ في المائة في عام ٢٠٢٠، كما هو مبين في الشكل أدناه؛ وتنفيذ الاتفاق في ما لا يقل عن ٤٠ بلدا.

وستثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: حصة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية من إجمالي التجارة في أفريقيا



٣٩-١٨ وتشمل القرارات التالية الولايات الرئيسية المسندة إلى البرنامج الفرعي: قرارات الجمعية العامة ١١٥/٧٠ بشأن تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين، و ٢٩٣/٧٠ بشأن عقد التنمية الصناعية الثالث لأفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥)، و ٣٢٠/٧١ بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي، و ٢٠٥/٧٢ بشأن السلع الأساسية؛ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢/٢٠١١ بشأن الربط القار بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق و ١١/٢٠١٧ بشأن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٤ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٤٠-١٨ يعرض الجدول ١٨-٢ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي ساهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ١٨-٢

البرنامج الفرعي ٢: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المحدودة			
ألف - تيسير عمل العمليات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
٣	٣		
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
٣	٣		
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)			
باء - توليد المعارف ونقلها			
٣	٦		
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)			
٥	٥		
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)			
٣	٣		
المنشورات (عدد المنشورات)			
٤	١		
المواد التقنية (عدد المواد)			
المنجزات المستهدفة غير المحدودة			
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية			
التشاور والمشورة والدعوة			

المقررة لعام ٢٠٢٠	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٨
-------------------	-------------------	-------------------	-------------------

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط

٥ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٤١-١٨ يعزى الفرق في مشاريع التعاون الميداني والتقني أساسا إلى الوقف المتوقع لمشروع بشأن التعجيل بخطة تكامل التجارة في أفريقيا عن طريق التصديق وإنشاء الفعلي لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والمشروع المتعلق بتقديم الدعم إلى إثيوبيا في المفاوضات التجارية وتسوية المنازعات، بسبب الانخفاض في الموارد الخارجة عن الميزانية المرصودة لتمويل المشاريع الناتجة عن اختتام اتفاقات المنح المبرمة مع الاتحاد الأوروبي ومؤسسة روكفلر لدعم إنشاء منطقة التجارة الحرة.

٤٢-١٨ ويعزى الفرق في المواد التقنية أساسا إلى الزيادة المتوقعة في الطلب على دراسات الأثر بسبب إنشاء منطقة التجارة الحرة عقب إنجاز التصديقات الـ ٢٢ اللازمة لدخول الاتفاق حيز النفاذ، فضلا عن إصدار الأدلة الإلكترونية المتعلقة بالاستثمارات، وإعداد التقرير المتصل بالمسألة المواضيعية المتعلقة بخطة الاتحاد الأفريقي للتكامل والموجزات السياسية والمبادئ التوجيهية ومجموعات الأدوات المتعلقة بالتصنيع في أفريقيا استجابة للطلب من الدول الأعضاء.



البرنامج الفرعي ٣ تنمية القطاع الخاص وتمويله

١ - الهدف

٤٣-١٨ يتمثل الهدف، الذي يسهم به هذا البرنامج الفرعي، في تعزيز دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي المطرد والتحول في أفريقيا.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٤٤-١٨ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف ٢ (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة)، والهدف ٣ (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)، والهدف ٥ (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات)، والهدف ٧ (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة)، والهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف ٩ (إقامة بني تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار)، والهدف ١١ (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)، والهدف ١٦ (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهتَم فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات) والهدف ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

٣ - أعضاء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تعزيز بيئة الأعمال التجارية من أجل استثمارات القطاع الخاص في تنمية الطاقة والبني التحتية

في عام ٢٠١٨، استعرض البرنامج الفرعي البيئة التنظيمية للاستثمار في مشاريع الطاقة في إثيوبيا، بما في ذلك السياسات والأطر القانونية والتنظيمية، مع التركيز على القيود والحوافز الرامية إلى إشراك القطاع الخاص. وقدم البرنامج الفرعي أيضا المساعدة للدول الأعضاء في وضع استراتيجية لتنمية الطاقة الأحياثية في شرقي أفريقيا وتدريب المسؤولين الأفريقيين في مجال تخطيط الطاقة، بما في ذلك تطبيق نظم المعلومات الجغرافية. وفي سياق تعبئة الموارد من أجل تنفيذ برنامج إنشاء البنى التحتية في أفريقيا، قام البرنامج الفرعي بتحديد وتعزيز المشاريع الإقليمية في محافل دولية مثل منتدى التعاون الصيني - الأفريقي ومؤتمر طوكيو الدولي لتنمية أفريقيا.

التحدي والاستجابة

تمثل التحدي في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء بالنظر أن العديد من العقبات المتعلقة بالبنى التحتية لا تزال قائمة في المنطقة، الأمر الذي يعوق التنمية الصناعية في البلدان. فوفقا للبنك الدولي، تحتاج أفريقيا إلى استثمار ٩٣ بليون دولار سنويا للوفاء باحتياجاتها في مجال البنى التحتية: ٤٠,٩٢ بليون دولار (٤٤ في المائة) في مجال الطاقة، و ٢١,٣٩ بليون دولار (٢٣ في المائة) في مجال المياه والصرف الصحي، و ١٨,٦ بليون دولار (٢٠ في المائة) في مجال النقل، و ٩,٣ بليون دولار (١٠ في المائة) في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و ٢,٧٩ بليون دولار (٣ في المائة) في مجال الري.

واستجابة لذلك، سيعمل البرنامج الفرعي في عام ٢٠٢٠ على دعم الحكومات في تهيئة بيئة تمكينية تشمل المهارات الكافية في مجال إعداد المشاريع وإدارتها، وتوافر المنتجات والمؤسسات المالية الكافية، والبيئة المواتية للأعمال، والبنى التحتية المادية وغير المادية الملائمة، بما في ذلك الإطار القانوني والإدارة الشاملة للمخاطر والقيادة السياسية.

وعلاوة على ذلك، سيوفر البرنامج الفرعي ما يلي: (أ) أدوات تشخيصية للتحليل، فضلا عن أدوات مبتكرة لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على تطوير سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية للسلع الأساسية الاستراتيجية في أفريقيا؛ و (ب) المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء من أجل تحسين السياسات، والأطر والمؤسسات القانونية لتعزيز ضمان الحقوق في الأراضي، لا سيما للنساء والشباب؛ وأدوات التمويل المبتكرة وآليات إدارة المخاطر التي من شأنها تسخير المصادر العامة والخاصة للاستثمار في الأعمال التجارية الزراعية وتطوير البنى التحتية، مع ترك أثر دائم على الاقتصادات والمجتمعات المستدامة في أفريقيا؛ و (ج) نماذج استثمارية مبتكرة للطاقة والبنى التحتية في أفريقيا، تشمل وسائل توليد الطاقة وإمداد المناطق الصناعية بها، والترويج لسندات الطاقة الخضراء، والتصدي للمخاطر المالية الناجمة عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال البنى التحتية، ومعالجة مسألة الربط الكهربائي في أفريقيا؛ و (د) التدريب في مجال الزراعة والطاقة بهدف زيادة المعارف والمهارات التقنية للمؤسسات.

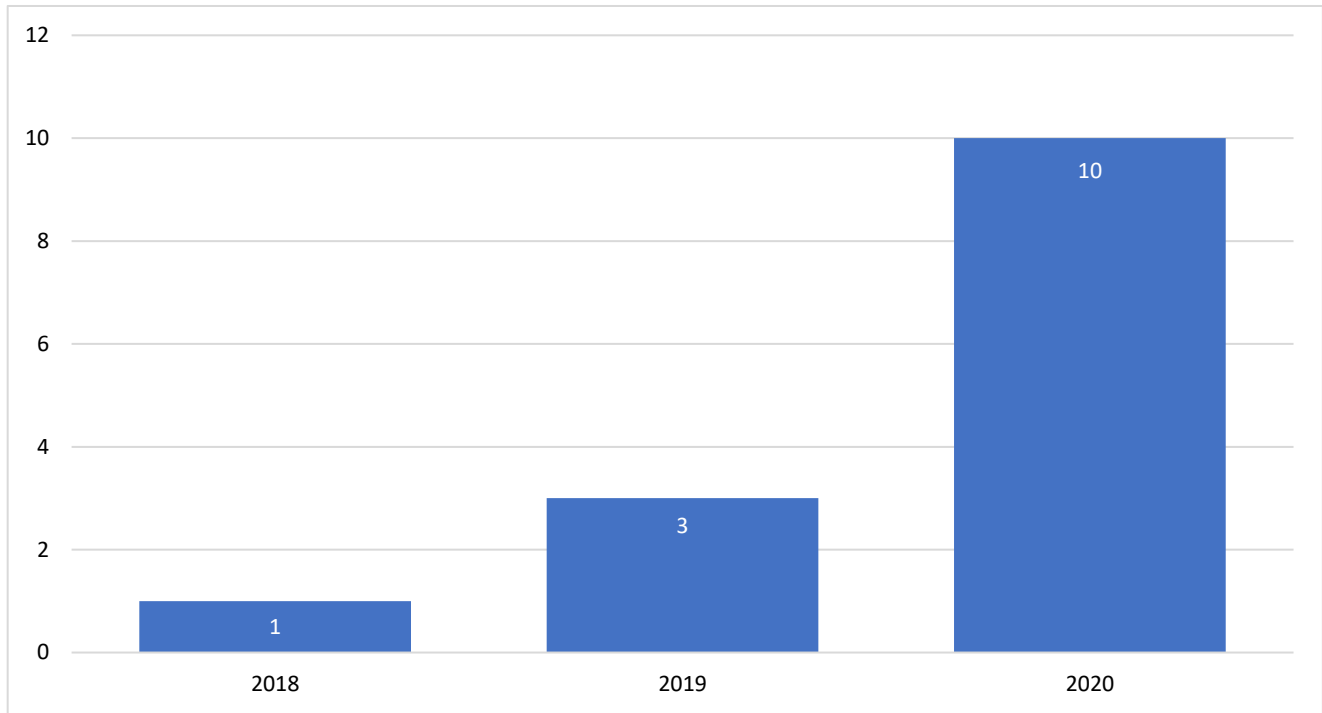
النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في النتيجة، وهي زيادة قدرة الدول الأعضاء على تهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية تجتذب الاستثمارات في مجالي البنى التحتية والطاقة.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، بلوغ عدد تراكمي يتألف من عشر دول أعضاء تنشئ وحدات لتخطيط الطاقة كدليل على إضفاء الطابع المؤسسي على التغييرات، على النحو المبين في الشكل أدناه.

وستثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: العدد التراكمي للدول الأعضاء التي تنشئ وحدات لتخطيط الطاقة في الوزارات التنفيذية/الوكالات الحكومية المعنية



٤٥-١٨ وتشمل قرارات الجمعية العامة التالية الولايات الرئيسية المسندة إلى البرنامج الفرعي: القرار ١٩٣/٦٤ بشأن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري ونتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٨؛ والقرار ١٤٦/٦٥ بشأن الآليات الابتكارية لتمويل التنمية؛ والقرار ٣١٤/٦٥ بشأن طرائق عقد الحوار الرفيع المستوى الخامس بشأن تمويل التنمية؛ والقرار ١٩٥/٦٦ بشأن تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية؛ والقرار ٢١٥/٦٧ بشأن تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛ والقرار ١٩٢/٧٠ بشأن متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛ والقرار ١٩٨/٧٠ بشأن تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية المستدامة؛ والقرار ٢٢٤/٧٢ بشأن ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة للجميع؛ والقرار ٢٣٨/٧٢ بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية؛ والقرار ٢٧١/٧٢ بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٤ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠١٨

٤٦-١٨ يعرض الجدول ٣-١٨ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي ساهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠٢٠-٢٠١٨.

الجدول ١٨-٣

البرنامج الفرعي ٣: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة	المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المعدودة			
ألف - تيسير عمل العمليات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	٣	٣	
باء - توليد المعارف ونقلها			
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	٥	٤	
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	٣٢	٣٧	
المنشورات (عدد المنشورات)	٦	٤	
المواد التقنية (عدد المواد)	٨	٨	
المنجزات المستهدفة غير المعدودة			
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية			
التشاور والمشورة والدعوة			
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية			
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال			
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية			

٥ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

- ٤٧-١٨ يعزى الفرق في مشاريع التعاون الميداني والتقني إلى وقف المشروع المتعلق بتعزيز قدرات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على تنفيذ إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن الأراضي، بسبب انخفاض التمويل الخارج عن الميزانية للمشاريع نتيجة انتهاء اتفاق المنحة المبرم مع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.
- ٤٨-١٨ ويعزى الفرق في الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية أساساً إلى حلقات العمل التدريبية الإضافية على تنمية الأعمال التجارية الزراعية، بما في ذلك وضع نماذج/تحديد فرص الاستثمار من أجل تعزيز قدرات واضعي السياسات الأفريقيين والقطاع الخاص الأفريقي، بسبب الطلبات المتوقعة من الدول الأعضاء.
- ٤٩-١٨ ويعزى الفرق في المنشورات إلى التوقف عن نشر التقرير المتعلق بالتحديات والفرص في قطاع النقل البحري في أفريقيا، ونشر الدراسة المتعلقة بالمزايا الاجتماعية والاقتصادية لمبادرة "سماء أفريقية واحدة"، بسبب تركيز البرنامج مجدداً على تنمية وتمويل القطاع الخاص.



البرنامج الفرعي ٤ البيانات والإحصاءات

١ - الهدف

١٨-٥٠ يتمثل الهدف، الذي يسهم فيه هذا البرنامج الفرعي، في تحسين إنتاج بيانات وإحصاءات جيدة النوعية ونشرها واستخدامها في أفريقيا.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٨-٥١ بالنظر إلى الطابع التمكيني للهدف، فهو يتواءم مع جميع أهداف التنمية المستدامة.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تحسين توافر البيانات الوطنية المتعلقة بالإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة

قام البرنامج الفرعي في عام ٢٠١٨ بوضع برنامج شامل لدعم الإحصاءات في أفريقيا استجابة للتوصيات الصادرة عن التقييم الذي أجره مكتب خدمات الرقابة الداخلية عام ٢٠١٧ لعمل البرنامج الفرعي المتعلق بالبيانات والإحصاءات. وقد أجري التقييم في إطار استعراض فعالية العمل الإحصائي الذي تضطلع به جميع اللجان الاقتصادية الإقليمية. وإدراكا للتحديات والتحديات التي تواجه النظام الإحصائي الإقليمي في أفريقيا، أوصى التقييم بأن يركز البرنامج الفرعي على العديد من المجالات الاستراتيجية للاستفادة إلى أقصى حد من ميزته النسبية كمركز إحصاءات للبلدان الأفريقية. وأوصى التقييم أيضا بأن يركز عمل المركز الأفريقي للإحصاءات في مجال دعم النظم الإحصائية الوطنية على الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الإحصائية، والتي ينبغي تحديثها بحيث تعكس الاحتياجات الإحصائية لأهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣. ومن ثم وُضع برنامج الدعم الشامل للإحصاءات في أفريقيا، التابع للبرنامج الفرعي، بمراعاة لمجالات تركيز أخرى من بينها الحاجة إلى تحديث وتنقيح الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الإحصائية لجميع البلدان الأفريقية التي تحدد الأولويات الوطنية، مع مراعاة القيود التي تواجه النظم الإحصائية الوطنية.

وفي آب/أغسطس ٢٠١٨، واستجابة لطلب المكتب الإحصائي المركزي ووزارة التخطيط الإنمائي الوطني في زامبيا لدعم البلد في تقييم الجيل الأول من الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الإحصائية ووضع خريطة طريق للجيل الثاني، نظم البرنامج الفرعي بعثة للمساعدة التقنية إلى زامبيا. وأشارت وزارة تخطيط التنمية الوطنية إلى أن قدرة النظام الإحصائي الوطني في زامبيا في تراجع، ونتيجة لذلك ثمة نقص نسبته ٧٠ في المائة في البيانات والإحصاءات اللازمة للخطة الإنمائية الوطنية السابعة.

التحدي والاستجابة

تمثل التحدي في أن القانون الإحصائي الوطني للبلد يعود إلى عام ١٩٦٤، ومن ثم فهو لا يعكس الممارسات والبروتوكولات الإحصائية الحديثة القائمة، وأن الاستراتيجيات الحالية لجمع البيانات ونشرها تعاني من محدودية التعاون والتنسيق. وقدرة المكتب الإحصائي المركزي أيضا محدودة من حيث الملاك الوظيفي والبنى التحتية الإحصائية. والتقييم الأخير الذي أجرته شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة بشأن مدى توافر النقاط المرجعية للبيانات للمنطقة الأفريقية والدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية

لأفريقيا يوضح كذلك حالة زامبيا، حيث تبلغ نسبة البيانات القطرية المتاحة لأغراض الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة ٢٥,٨ في المائة فقط. ومن مجموع ٢٤١ مؤشراً لرصد أهداف التنمية المستدامة، ليس متاحاً فيما يخص البلدان الأفريقية سوى ٣٧,٨ في المائة من البيانات.

واستجابة لذلك، وبناء على طلب الدول الأعضاء، يعتزم البرنامج الفرعي في عام ٢٠٢٠ تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية إلى ٢٠ من الدول الأعضاء^(١) التي لديها ثغرات في المؤشرات في نظمها الإحصائية الوطنية للرصد والإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وستركز المساعدة التقنية على إصلاح الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الإحصائية عن طريق دعم اعتماد الابتكارات التكنولوجية والمنهجيات المتبعة في جمع البيانات وتحليلها ونشرها، فضلاً عن إدماج نظم المعلومات الجغرافية المكانية والبيانات الضخمة لتحسين صلاحية الإحصاءات الوطنية. وفي حالة زامبيا، كان من الضروري تنقيح القانون الإحصائي الوطني قبل تحديث الاستراتيجيات الوطنية، لعكس الاتجاهات والقضايا الحالية المتعلقة بالتنمية الإحصائية. ويقوم البرنامج الفرعي بدور رئيسي في دعم تنقيح القانون الإحصائي من خلال الدعوة والخدمات الاستشارية التي تستهدف أصحاب المصلحة المعنيين. ويتوخى البرنامج الفرعي زيادة عدد البلدان التي لديها استراتيجيات محدثة لإنتاج البيانات والإحصاءات اللازمة للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣، وبالتالي تقليل الثغرات الموجودة في البيانات حالياً على المستوى القطري.

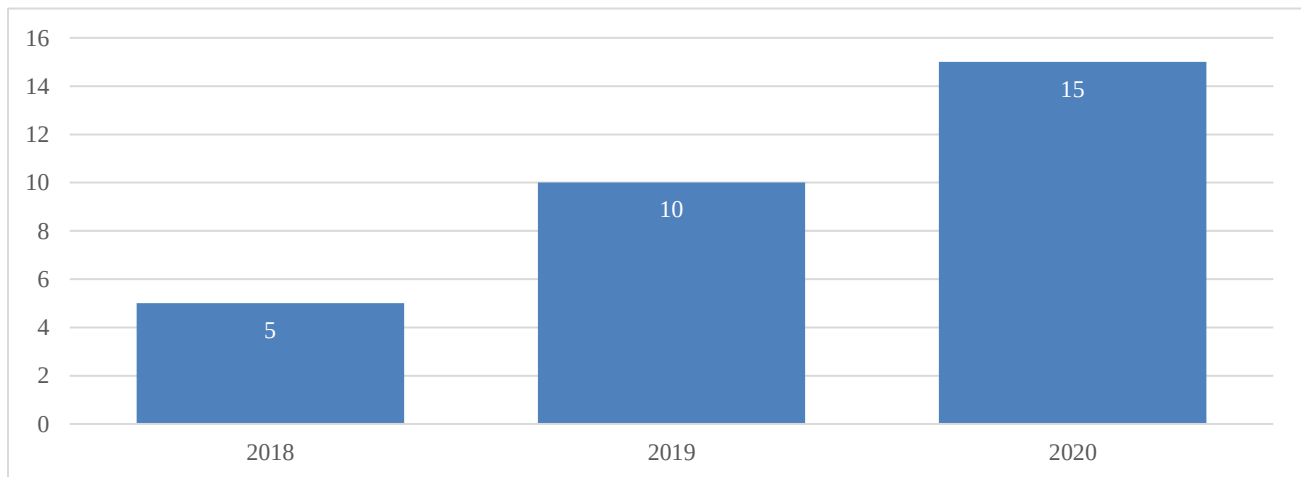
النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في النتيجة، وهي تعزيز القدرات الوطنية على إنتاج البيانات والإحصاءات في المجالات الحالية والمجالات الجديدة اللازمة لأغراض رصد أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ والإبلاغ عنها.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، زيادة في عدد الدول الأعضاء التي تقل لديها نسبة الثغرات في بيانات الرصد والإبلاغ عن المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ من أجل تلبية الشروط المتعلقة بالبيانات. وستثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

(أ) وضع الاستراتيجيات الوطنية الجديدة للتنمية الإحصائية لأنغولا، وتوغو، والجزائر، ورواندا؛ ودعم التنفيذ لصالح بنن؛ وإجراء تقييم لمنتصف ونهاية المدة، والتخطيط المستقبلي لإثيوبيا، وإسواتيني، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتونس، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وزمبابوي، وسيراليون، وسيشيل، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، ومدغشقر والمغرب.

مقاييس الأداء: زيادة عدد الدول الأعضاء التي قللت نسبة الثغرات في بيانات الرصد والإبلاغ عن المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ من أجل تلبية الشروط المتعلقة بالبيانات



١٨-٥٢ تشمل القرارات التالية الولايات الرئيسية المسندة إلى البرنامج الفرعي: قرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٨ بشأن المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، والقرار ٢٦٦/٦٩ بشأن إطار مرجعي جيوديسي عالمي لخدمة التنمية المستدامة، والقرار ٢٨٢/٦٩ عن اليوم العالمي للإحصاء، والقرار ١/٧٠ بشأن تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١/٢٠١٣ بشأن المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، و ١٠/٢٠١٥ بشأن البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠، و ١٣١ (د-٦) بشأن تنسيق خدمات رسم الخرائط في الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية، و ٤٧٦ (د-١٥) بشأن التعاون الدولي في مجال رسم الخرائط، و ٢٤/٢٠١١ بشأن لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٤ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٨-٥٣ يعرض الجدول ١٨-٤ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي ساهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ١٨-٤

البرنامج الفرعي ٤: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المعدودة			
ألف - تيسير عمل العمليات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	-	٦	
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	١٦	١٦	
باء - توليد المعارف ونقلها			
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	٩	١٦	
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	٤٥	٦٥	
المواد التقنية (عدد المواد)	٤	٤	
المنجزات المستهدفة غير المعدودة			
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية			
التشاور والمشورة والدعوة			
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية			
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال			
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية			
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط			

٥ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

- ١٨-٥٤ يعزى الفرق في وثائق الهيئات التداولية أساسا إلى عدد الوثائق التنظيمية اللازمة لاجتماع اللجنة الإحصائية لأفريقيا، بسبب الجدول الزمني لدورات اللجنة القائم على فترة سنتين.
- ١٨-٥٥ ويعزى الفرق في مشاريع التعاون الميداني والتقني أساسا إلى المشاريع الإضافية التعاونية والميدانية التي سيضطلع بها البرنامج الفرعي في مجال التنمية الإحصائية المتصلة بالزراعة، والصحة، والطاقة، والعمالة، وتخزين البيانات، والمحاسبة الاقتصادية والبيانات الجغرافية المكانية دعما لأهداف التنمية المستدامة، بسبب الولاية الموسعة للبرنامج الفرعي.
- ١٨-٥٦ ويعزى الفرق في الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية أساسا إلى حلقات العمل الإقليمية الجديدة المتعلقة بالإحصاءات الجنسانية للخبراء في المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات التنفيذية، وحلقات العمل المتعلقة بقياس ورصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية للخبراء في المكاتب الإحصائية الوطنية، بسبب الولاية الموسعة للبرنامج الفرعي فضلا عن استمرار الحاجة إلى تحسين توافر البيانات والإحصاءات في هذه المجالات.



البرنامج الفرعي ٥ تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية

١ - الهدف

٥٧-١٨ يتمثل الهدف الذي يسهم به هذا البرنامج الفرعي في تحسين إدارة الموارد الطبيعية، والحد من الآثار السلبية لتغير المناخ من خلال التوجه نحو التحولات الخضراء والتنمية المتكيفة مع تغير المناخ، وتسخير التكنولوجيات الجديدة.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٥٨-١٨ بالنظر إلى الطابع التمكيني للهدف، فهو يتواءم مع جميع أهداف التنمية المستدامة.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

إدماج القدرة على التأقلم مع المناخ في الخطط الوطنية للتنمية المستدامة في أفريقيا

في عام ٢٠١٨، قام البرنامج الفرعي، بالاستناد إلى عمله التحليلي، بإبراز تغير المناخ في إطاره الاستراتيجي بما يتسق مع واقع الاعتماد الشديد للاقتصادات الأفريقية على القطاعات الأولية التي تتأثر بفعل الآثار المناخية. ويعتمد التحول الهيكلي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الاستثمار بشكل كبير في تلك القطاعات. ولا تسهم أفريقيا إلا بنسبة ٤ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة، ومع ذلك فإن ٦٥ في المائة من سكانها معرضون لآثار تغير المناخ.

وعلى الصعيد العالمي، صدق ١٨٥ من الأطراف الـ ١٩٥ في اتفاق باريس على الاتفاق إلى جانب تقديم مساهمات محددة وطنيا في الإجراءات المتعلقة بالمناخ، وبلغ عدد البلدان الأفريقية ٤٨ بلدا من مجموع هذه البلدان. وتحت رئاسة فيجي للدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أعلن عام ٢٠١٨ سنة "حوار تالانوا"، حيث تداولت الأطراف بصراحة وانفتاح وشمول أفكارا بشأن أدائها الحالي في مجال العمل المناخي، وأداءها المرجو في هذا المجال، وأفضل السبل لتحقيق ذلك.

ودعما لهذه العملية، عقد البرنامج الفرعي في عام ٢٠١٨ اجتماعا للدول الأعضاء لاستعراض وتبادل الخبرات والدروس المستفادة في مجال إعداد المساهمات المحددة وطنيا والتأهب لتنفيذ اتفاق باريس.

التحدي والاستجابة

تمثل التحدي في دمج القدرة على التكيف مع تغير المناخ في الخطط والاستراتيجيات والسياسات والبرامج الإنمائية الوطنية، بهدف الحد من امتداد آثار تغير المناخ على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتحول الهيكلي المستدام، وذلك لأن العديد من البلدان الأفريقية تعجلت في إعداد مساهماتها المعتمدة المحددة وطنيا في الإجراءات المتعلقة بالمناخ، التي أصبحت مساهمات محددة وطنيا عقب التصديق على اتفاق باريس، من أجل الوفاء بمواعيد التقديم النهائية الخاصة بالدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف. ولذا، ترغب العديد من البلدان في إعادة النظر في مساهماتها المحددة وطنيا وإجراء استعراضات شاملة لتمكينها من معالجة مسائل مختلفة - بما فيها التركيز القطاعي، والفرص الضائعة والمواءمة مع أهداف التنمية المستدامة والخطط الإنمائية الوطنية - قبل بدء نفاذ اتفاق باريس في عام ٢٠٢٠ والتقييم الأول للحصيلة العالمية في عام ٢٠٢٣. ودعت الدول الأعضاء البرنامج الفرعي والشركاء الآخرين إلى تقديم المساعدة في هذه العملية.

واستجابة لذلك، سيقوم البرنامج الفرعي في عام ٢٠٢٠ بدعم عدد يصل إلى خمس من الدول الأعضاء في تعزيز قدراتها على تحسين اتساق السياسات والفرص الاستثمارية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة من خلال التهجج المتكاملة والتنسيق المؤسسي، مثل الإدارة المتكاملة للمناخ والأراضي والطاقة وأنظمة المياه، من أجل تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا. وسينصب التركيز على الترابط القوي القائم بين المناخ والأراضي والطاقة وأنظمة المياه والموارد الطبيعية، فضلا عن دور التكنولوجيا والابتكارات المنخفضة الكربون بالنسبة للاقتصادات القادرة على التأقلم. وتحقيقا لهذه الغاية، سيعمل البرنامج الفرعي على الاستفادة من أوجه التآزر مع البرامج الفرعية ١ و ٣ و ٤ و ٧ و ٨ و ٩ للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وسيعمل البرنامج الفرعي على الاستفادة من الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة من البرنامج المشترك الذي تنفذه كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمتعلق بدعم القدرات من أجل تحقيق اتساق السياسات والتنسيق المؤسسي للتهجج المتكاملة للمناخ والأراضي والطاقة وأنظمة المياه في إثيوبيا والسنغال والكاميرون. وعلاوة على ذلك، سيتم تنفيذ ذلك في إطار مركز أفريقيا للمساهمات المحددة وطنيا، وهو إطار مشترك لمصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الإنمائيين الآخرين، يقدم الدعم المنسق للدول الأعضاء من أجل تنفيذ اتفاق باريس. ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا عقد مؤتمر تغير المناخ والتنمية في أفريقيا عام ٢٠٢٠ لبناء توافق في الآراء بشأن الآليات الفعالة لإدماج المساهمات المحددة وطنيا وأهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ في خطط التنمية الوطنية.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في النتيجة، وهي التزام الدول الأعضاء ببناء اقتصادات مرنة تشمل مساهمات متسقة وشاملة لعدة قطاعات ومحددة على الصعيد الوطني تدمج في الخطط الإنمائية الوطنية.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، دمج ما لا يقل عن ست من الدول الأعضاء لآثار تغير المناخ في خططها الإنمائية الوطنية، على النحو المبين في الشكل أدناه.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
إنشاء مركز المساهمات المحددة وطنيا في الإجراءات المتعلقة بالمناخ في أفريقيا لتقديم الدعم المنسق وتنفيذ تلك الالتزامات	استعراض ما لا يقل عن ثلاث بلدان لمستوى دمج المساهمات المحددة وطنيا في الإجراءات المتعلقة بالمناخ في خططها الإنمائية الوطنية وإبلاغها عن ذلك	دمج ما لا يقل عن ست دول أعضاء لآثار تغير المناخ في خططها الإنمائية الوطنية
الإبلاغ عن المساهمات المحددة وطنيا في الإجراءات المتعلقة بالمناخ في أفريقيا وجاهزيتها		تزويد ما لا يقل عن ٦ بلدان بأدوات لاستعراض الخبرة في مجال دمج المساهمات المحددة وطنيا في الإجراءات المتعلقة بالمناخ في خططها الإنمائية الوطنية والإبلاغ عنها

١٨-٥٩ وتشمل قرارات الجمعية العامة التالية الولايات الرئيسية المسندة إلى البرنامج الفرعي: القرار ٨/٦٢ بشأن الاستعراض العام لأنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ؛ والقرار ٢٠٦/٦٤ بشأن تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛ والقرار ٢٨٨/٦٦ بشأن المستقبل الذي نصبو إليه؛ والقرار ٢٠١/٧٠ بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ والقرار ٢١٩/٧٢ بشأن حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة؛ والقرار ٢٢٨/٧٢ بشأن تسخير العلم

والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٤ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٦١-١٨ يعرض الجدول ١٨-٥ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي ساهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ١٨-٥

البرنامج الفرعي ٥: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المحددة		
ألف - تيسير عمل العمليات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء		
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	٣	٤
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	١١	٨
باء - توليد المعارف ونقلها		
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	١٤	١٧
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	٧	٦
المنشورات (عدد المنشورات)	٤	٥
المواد التقنية (عدد المواد)	١٩	٢٠
المنجزات المستهدفة غير المحددة		
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية		
التشاور والمشورة والدعوة		
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال		
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام		
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط		

٥ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٦١-١٨ يعزى الفرق في وثائق الهيئات التداولية إلى العدد المتزايد من المجالات المواضيعية التي ستشملها تمشياً مع أهداف التنمية المستدامة المختارة.

٦٢-١٨ ويعزى الفرق في الخدمات الفنية للاجتماعات أساساً إلى انخفاض عدد اجتماعات اللجنة القطاعية للتنمية المستدامة بسبب جدولها الزمني القائم على فترة سنتين.

٦٣-١٨ ويعزى الفرق بين مشاريع التعاون الميداني والتقني إلى مشاريع جديدة مثل (أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالنمو الأخضر من أجل النهوض بالتنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو شامل ويتسم بالكفاءة في استخدام الموارد، و (ب) تعزيز إدارة الاقتصاد الأزرق وتنفيذ السياسات، من المقرر تمويلها من الموارد الخارجة عن الميزانية.



البرنامج الفرعي ٦ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

١ - الهدف

٦٤-١٨ يتمثل الهدف، الذي يساهم في تحقيقه هذا البرنامج، في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في أفريقيا.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٦٥-١٨ يتواءم الهدف مع الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة، وهو القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على ما يلي: (أ) تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون من الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعريف الوطنية، وذلك بمقدار النصف على الأقل؛ و (ب) كفالة تمتع جميع الرجال والنساء، لا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الأراضي والتصرف فيها وغير ذلك من أشكال الملكية الأخرى، والميراث، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل البالغ الصغر.

٦٦-١٨ ويتواءم الهدف أيضاً مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على ما يلي: (أ) القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات؛ و (ب) كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة؛ و (ج) تحقيق حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية.

٦٧-١٨ وأخيراً، يتواءم الهدف مع الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة، وهو الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على ما يلي: (أ) تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك؛ و (ب) ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بوسائل منها إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

الاستفادة من العائد الديمغرافي في أفريقيا مع المساواة بين الجنسين

في عام ٢٠١٨، بعد تلقي طلبات من أوغندا وجنوب أفريقيا ونيجيريا لدعم القدرات على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات القطاعية، بدأ البرنامج الفرعي اتباع نهج متعدد الجوانب يستفيد من مهامه الأساسية الثلاث لتلبية احتياجات البلدان المستهدفة فيما يتعلق بوضع سياسات قائمة على الأدلة. وعلى وجه التحديد، قام البرنامج الفرعي، باعتباره مركز تفكير، بإعداد منتجات معرفية مثل تحليلات حالات بلدان معينة تحدد المشاكل الرئيسية وتقدم حلولاً ودليلاً عملياً تسترشد به الدول الأعضاء في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات الوطنية والقطاعية ذات الصلة. ووضع البرنامج الفرعي مشروعاً بعنوان "الاستفادة من العائد الديمغرافي في أفريقيا مع المساواة بين الجنسين"، بالشراكة مع البرامج الفرعية ٤ و ٧ و ٩، بهدف الاستفادة من إمكانيات العائد الديمغرافي والمساواة بين الجنسين

لتحقيق التنمية المستدامة.

التحدي والاستجابة

كان التحدي يتمثل تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء بالنظر أن قدرة الدول الأعضاء المحدودة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها القطاعية والحد من الفجوات الجنسانية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية بسبب عدم كفاية المعرفة والأدوات المخصصة لرصد التقدم المحرز، مما يعوق قدرتها على الاستفادة من العائد.

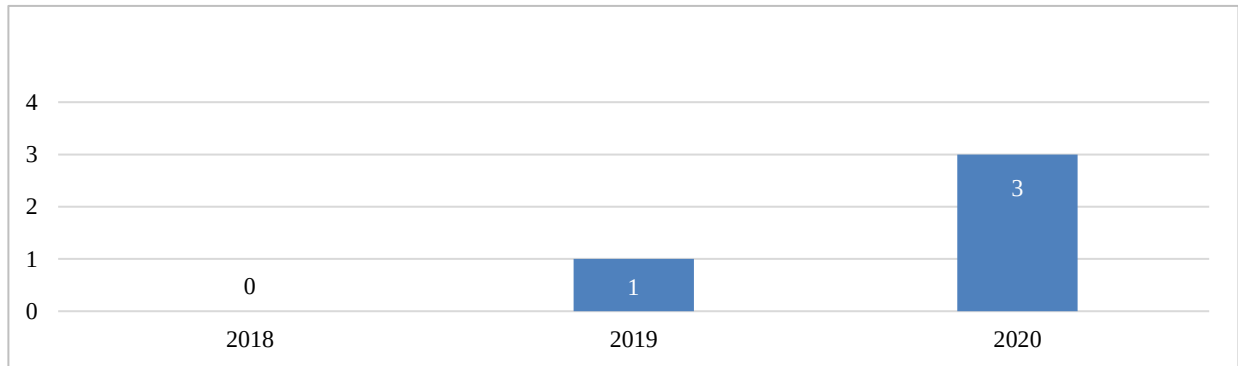
واستجابة لذلك، واستشرافا لعام ٢٠٢٠، سيضع البرنامج الفرعي أدوات للسياسة العامة، مثل آلية للمتابعة الإحصائية ومؤشر لمساعدة البلدان المستهدفة على رصد ما تحرزه من تقدم في تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وإضافة إلى ذلك، سيقدم الدعم التقني والخدمات الاستشارية للحفاظ على الزخم في جميع مراحل تنفيذ المشاريع. وسيعقد البرنامج الفرعي أيضا منتديات للحوار على الصعيدين الدولي والإقليمي وحلقات عمل تدريبية على الصعيد الوطني لبناء القدرات وتوفير منبر يتيح للبلدان المستهدفة التفاعل مع البلدان الأفريقية المجاورة لها ونظرائها في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ التي حققت نجاحا في هذا الصدد والتعلم منها.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها القطاعية، وتضييق الفجوات الجنسانية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية من أجل الاستفادة من العائد الديمغرافي. وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، اعتماد استراتيجيات في ثلاث دول أعضاء لتعميم المنظور الجنساني في السياسات القطاعية، على النحو المبين في الشكل.

وستثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد البلدان التي تعتمد سياسات خاصة بقطاعات محددة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها القطاعية



١٨-٦٨ وترد الولايات الرئيسية المنوطة بالبرنامج الفرعي في قراري الجمعية العامة التاليين: القرار ١٣١/٧٠ بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والقرار ١٣٣/٧٠ بشأن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. أما القراران التاليان للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيعززان الولايات الرئيسية: القرار ٥/٢٠١١ بشأن دور منظومة الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف والوفاء بالالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والقرار ٩/٢٠١٧ بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٤ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٦٩-١٨ يعرض الجدول ٦-١٨ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي ساهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٦-١٨

البرنامج الفرعي ٦: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المحدودة		
ألف - تيسير عمل العمليات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء		
١	-	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
٤	-	الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)
باء - توليد المعارف ونقلها		
٧	٤	مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)
٤	١٣	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
٢	١	المنشورات (عدد المنشورات)
٤	٤	المواد التقنية (عدد المواد)
المنجزات المستهدفة غير المحدودة		
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية		
التشاور والمشورة والدعوة		
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال		
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط		
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام		

٥ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٧٠-١٨ يعزى الفرق في الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات أساساً إلى أن الاجتماع النظامي للبرنامج الفرعي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ وليس في عام ٢٠٢٠، وفقاً لجدول اجتماعاته المعقودة كل سنتين.

٧١-١٨ ويعزى الفرق في مشاريع التعاون الميداني والتقني أساساً إلى وقف تنفيذ المشاريع الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية بسبب إنهاء اتفاقات المنح.

٧٢-١٨ ويعزى الفرق في الحلقات الدراسية وحلقات العمل والدورات التدريبية أساساً إلى زيادة حلقات العمل المتعلقة بتقرير مباشرة المرأة للأعمال الحرة من أجل نشر النتائج وتعميم مراعاة التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة في خطط عمل وزارات مختارة، والتدريب المتعلق بالدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية من أجل دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى معالجة المجالات ذات الأولوية في إجراءات السياسة العامة التي حددها المؤشر. ونظراً لأن البرنامج الفرعي سينتهي من إعداد المنتجات المعرفية في عام ٢٠١٩، فسيتمنى تطبيقها في الميدان في عام ٢٠٢٠ للتأثير على السياسات.



البرنامج الفرعي ٧

الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر ١

الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا

١ - الهدف

٧٣-١٨ يتمثل الهدف، الذي يساهم هذا العنصر في تحقيقه، في تنشيط العمالة المستدامة للشباب والنساء في شمال أفريقيا.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٧٤-١٨ يتواءم الهدف مع الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف في تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية والتنوع الاقتصادي من خلال التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة، وتعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية التي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وإيجاد فرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار.

٧٥-١٨ ويتواءم الهدف أيضا مع الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة، وهو إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على ما يلي: (أ) إقامة بُنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك بُنى تحتية إقليمية وعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان؛ و (ب) تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وزيادة حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي؛ و (ج) زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم على الخدمات المالية، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق.

٧٦-١٨ وعلاوة على ذلك، يتواءم هذا الهدف أيضا مع الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على ما يلي: (أ) تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي الإقليمي والدولي في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتحسين تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، وتحسين استخدام التكنولوجيات التمكينية، لا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ و (ب) إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية؛ و (ج) تعزيز قدرة البلدان النامية على تحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوق بها؛ و (د) تشجيع التعاون فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها وتعزيز تبادل المعارف.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى إيجاد فرص العمل

يمثل معدل البطالة في شمال أفريقيا أعلى معدل في العالم، والشباب هم أكثر الفئات العمرية تضررا منها، حيث يسجل أعلى معدلات البطالة لدى الشباب. ولا تزال نسبة العاملين إلى عدد السكان، التي لم تتغير إلا قليلا جدا على مر السنين، من أدنى النسب في القارة. فحتى عام ٢٠١٧، كان معدل المشاركة في القوة العاملة في شمال أفريقيا يبلغ ٤١,٣ في المائة، مقابل متوسط ٥٩,٣ في المائة في القارة، حيث بلغ معدل بطالة الشباب ٢٩,٥ في المائة، وكان معدل بطالة الشباب المتعلمات أعلى، حيث بلغ متوسطه ٤٠ في المائة. وتزداد الحالة تعقيدا بسبب انخفاض إنتاجية العمل والبيئات غير المؤاتية لمباشرة الأعمال التجارية، وتوسع نطاق القطاعات غير النظامية والافتقار إلى المهارات التي تلبي متطلبات سوق العمل. وتعزز البطالة عدم المساواة في الدخل والأشكال الأخرى من عدم المساواة وتشكل عنصرا محفزا على الاضطرابات المدنية، كما يتبين من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي السائد في المنطقة.

وإقرارا بعدم توافر فرص العمل وما يترتب عليه من آثار، في عام ٢٠١٨، أجرى العنصر بحثا كشفت عن العيوب المتعلقة بالإدارة، وتوزيع الموارد، وديناميات العمل، وبيئة الأعمال التجارية، وتنسيق الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالتعليم، والحصول على التمويل، والقطاع غير النظامي، والتصنيع والتنوع الاقتصادي، وحدد العوامل الرئيسية المؤدية إلى اختلال التوازن بين فرص العمل المنشأة وعدد الباحثين عن العمل.

وتولى العنصر أيضا تنظيم حوار إقليمي بشأن العمل في شمال أفريقيا شارك فيه ممثلون رفيعو المستوى من القطاعين العام والخاص، والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني من البلدان السبعة في المنطقة دون الإقليمية من أجل تعميق فهمهم للثغرات في استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسات التي تمنع تهيئة بيئة أعمال حيوية تحفز العمالة في المنطقة بمستوى يلبي احتياجات السكان الشباب القادرين على العمل الذين تتزايد أعدادهم. ونُظم هذا الحوار بالشراكة مع البرامج الفرعية ١ و ٦ و ٩، وبالتعاون الوثيق مع مؤسسات دولية منها منظمة العمل الدولية، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وساعدت أيضا مشاورات مع الشركاء في التنمية مثل الاتحاد الأوروبي، والمصرف الأوروبي للاستثمار، ومؤسسة بروكينغز، من بين مؤسسات أخرى، بشأن مختلف المشاريع وتجارب الماضي في هذا المجال، على التوصل إلى فهم أفضل للعناصر الرئيسية التي ستشكل أساس نهج مبتكر يستند إلى استقرار الاقتصاد الكلي، وإيجاد أدوات التمويل اللازمة، وتهيئة بيئة مؤاتية للأعمال التجارية لزيادة الاستثمارات والتنوع الاقتصادي، وبالتالي إيجاد مزيد من فرص العمل. واستخدم العنصر الحوار الإقليمي لتحديد المجالات التي ينبغي تركيز التدخلات عليها ولتكوين المعارف الكفيلة بوضع الاستراتيجيات والسياسات اللازمة مع إقامة أوجه ترابط ديناميكية لحفز إيجاد فرص العمل في شمال أفريقيا وخارجها. وسيجري إعداد الأدلة المنهجية ومجموعات الأدوات والمواد التدريبية ذات الصلة واستخدامها، بالتعاون الوثيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، من أجل إيجاد أثر مضاعف في بلدان المنطقة دون الإقليمية وفي القارة الأفريقية.

التحدي والاستجابة

كان التحدي يكمن في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء بالنظر إلى محدودية قدرة المنطقة على تقدير أوجه الترابط وإيجاد نظام متشعب أكثر ابتكارا يعزز العمالة، وخاصة لفائدة الشباب والنساء.

واستجابة لذلك، ابتداء من عام ٢٠١٩ واستشرافا لعام ٢٠٢٠، سيقدم العنصر تدريجا حسب الطلب وخدمات استشارية إلى واضعي السياسات من بلدان شمال أفريقيا (تونس، والجزائر، والسودان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا) لتمكينها من تحسين تقييم الثغرات القائمة في سياساتها العامة الحالية وتصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات ملائمة بهدف الحد من البطالة وضمان المساواة في الفرص للشباب والنساء. وإضافة إلى ذلك، ستجرى أنشطة محددة الهدف، بما في ذلك بناء قدرات واضعي السياسات وغيرهم من الجهات الفاعلة الرئيسية في قطاع العمالة وتقديم الخدمات الاستشارية لهم من أجل تعزيز بيئة الأعمال، وديناميات سوق العمل، والتنوع الاقتصادي، بالتعاون الوثيق مع

البرامج الفرعية ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ٩، من أجل تعزيز بيئة الأعمال، وديناميات سوق العمل، والتنويع الاقتصادي. وستحاول أيضا ورقات السياسات والحوارات الإقليمية بشأن السياسات تجسيد هذا العمل في وضع سياسات جديدة.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي زيادة قدرة واضعي السياسات في بلدان شمال أفريقيا على الوقوف على الثغرات واقتراح حلول مبتكرة في مجال إيجاد فرص العمل.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، تدريب ٢٨ من واضعي السياسات من سبعة بلدان على وضع وتنفيذ السياسات الرامية إلى الحد من البطالة والتي يصدق عليها المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، وهو هيئة فرعية تابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، على النحو المبين في الشكل.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد واضعي السياسات المدربين لتحسين تقييم الثغرات في السياسات العامة ووضع السياسات المناسبة وتنفيذها للحد من البطالة



١٨-٧٧ ويتضمن قرار الجمعية العامة ٢٣٤/٦١ بشأن تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا الولاية الرئيسية المسندة إلى العنصر. وتنبثق الولاية أيضا عن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨/٢٠٠٨ بشأن تشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم للجميع، و ٧/٢٠١١ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وسيواصل العنصر الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٤ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٨-٧٨ يعرض الجدول ١٨-٧ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي ساهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ١٨-٧

البرنامج الفرعي ٧، العنصر ١: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المعدودة		
ألف - تيسير عمل العمليات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء		
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	٤	٤
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	١١	١١
باء - توليد المعارف ونقلها		
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	١	١
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	٨	١٢
المنشورات (عدد المنشورات)	٤	١
المواد التقنية (عدد المواد)	٢	٣
المنجزات المستهدفة غير المعدودة		
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية		
التشاور والمشورة والدعوة		
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال		
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط		

٥ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٧٩-١٨ يعزى الفرق في الحلقات الدراسية وحلقات العمل والدورات التدريبية أساساً إلى زيادة عدد المناسبات التدريبية لوضعي السياسات في مجال العمالة بسبب الزيادة المتوقعة في الطلب على دعم قدرات واضعي السياسات في مجال العمالة.

٨٠-١٨ ويعزى الفرق في المنشورات أساساً إلى وقف إعداد المنشورات المتعلقة بتخطيط السياسات المالية وأدوات تقييم إحصاءات العمالة وتيسير التجارة نظراً لضرورة توليد المعرفة في مجال إحصاءات العمالة، وهو مجال جديد من مجالات تخصص هذا العنصر.

٨١-١٨ ويعزى الفرق في المواد التقنية إلى الزيادة في عدد المنشورات بسبب ورقة السياسات المتصلة بالعمالة المقرر إعدادها فيما يتعلق بمجال تخصص هذا العنصر.



العنصر ٢

الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا

١ - الهدف

٨٢-١٨ يتمثل الهدف، الذي يساهم هذا العنصر في تحقيقه، في تحقيق التنمية الشاملة للجميع والتكامل الإقليمي في غرب أفريقيا.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٨٤-١٨ يتواءم الهدف مع الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع)، والهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف ١٠ (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها)، والهدف ١٦ (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات)، والهدف ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

٣ - أعضاء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

إحداث قطيعة تامة مع الاتجاهات الديمغرافية في غرب أفريقيا

في عام ٢٠١٨، نفذت النيجر السنة الثانية من خططها الإنمائية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وكان الهدف الرئيسي من الخطة هو الإقلاع عن تسيير الأمور على النحو المعتاد بمعالجة مشكلة الفقر في المناطق الريفية حيث يعيش ٨٠ في المائة من مجموع السكان. ولتحقيق هذه الغاية، حددت الاتجاهات الديمغرافية الحالية باعتبارها التحدي الرئيسي في التغلب على الفقر وضمان التنمية المستدامة. فالنمو السنوي للسكان النيجر يبلغ ٣,٩ في المائة، بينما تبلغ معدلات الخصوبة ٧,٦ أطفال لكل امرأة وتزوج ٧٦,٣ في المائة من الفتيات في الفئة العمرية ٢٠ إلى ٢٤ عاما قبل سن الثامنة عشرة. وتعد المؤشرات الثلاثة كلها من أعلى المعدلات في العالم. وبهذه المعدلات، سيتضاعف عدد السكان في النيجر في الثماني عشرة سنة القادمة. وهذه المسائل الديمغرافية التي تواجهها النيجر مماثلة لما تواجهه بلدان أخرى في غرب أفريقيا. ففي الواقع، يشكل سكان غرب أفريقيا حوالي ٣٠ في المائة من سكان أفريقيا.

وفي عام ٢٠١٨، قام هذا العنصر، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بتقديم خدمات استشارية إلى النيجر بشأن أثر النمو السكاني، لا سيما على البيئة واتجاهات الهجرة. وقد أسهم ذلك في تنقيح الإطار الاستراتيجي السكاني للبلد. وإلى جانب ذلك، قدم العنصر الدعم التقني لتحسين التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في النيجر. وأسفر ذلك عن وضع الإطار القانوني للبلد بشأن التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية.

التحدي والاستجابة

كان التحدي يكمن في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء بالنظر إلى أن معظم البلدان في هذه المنطقة لم يستفد بعد من العائد الديمغرافي، بتحقيق زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي والتنمية الشاملة للجميع، وذلك أساسا بسبب استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة

والوفيات. ومن ثم تؤثر هذه الحالة على السياسات السكانية والاقتصادية، نظرا لتغير هيكل أعمار السكان. وعلاوة على ذلك، غرب أفريقيا من أشد المناطق دون الإقليمية تضرا من الهجرة، ويعود ذلك جزئيا إلى التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

واستجابة لذلك، واستشرافا لعام ٢٠٢٠، يعتزم هذا العنصر توفير تحليل السياسات العامة، وتعزيز قدرات دوله الأعضاء، وبناء توافق الآراء والدعوة إلى تسريع الجهود الرامية إلى تحسين مواءمة السياسات الديمغرافية مع خطط التنمية الوطنية. وبالتشديد على "تسخير الديناميات الديمغرافية من أجل التنمية"، في محاولة للتوصل إلى فهم أفضل لكيفية تأثير النمو السكاني وتغير الهيكل العمري للسكان ومعدلات الخصوبة والحصول على التعليم والرعاية الصحية، في النمو الاقتصادي والمالية العامة وغير ذلك من السمات الهامة لإطار الاقتصاد الكلي، وتكييف السياسات بناء على ذلك، يتوقع العنصر جمع كتلة حرجية من المهارات والمواهب القادرة على معالجة التحولات الديمغرافية التي تواجهها الدول الأعضاء وما يتصل بها من آثار على التنمية المستدامة. وتغطي الأنشطة التي سيُضطلع بها في هذا الصدد طائفة واسعة من المجالات المواضيعية، منها ديناميات الأسرة، والهجرة والمهاجرون، والصحة والوفيات، والشيوخوخة وظروف العيش، والديمغرافيا التاريخية، والتسجيل المدني، والشؤون الجنسانية، وتمكين الشباب، والسلام والأمن.

ومن الآن فصاعدا، سيركز عمل العنصر في هذه المجالات المواضيعية على التنمية، مما يتيح لأصحاب المصلحة فرصة فريدة للاستفادة من ميزته النسبية والاضطلاع بالتحليل والبحث بشأن القضايا الديمغرافية من خلال منظور الاقتصاد الكلي. وفي هذا الصدد، أظهر بعض التحليلات أنه لا بد لأفريقيا من التصدي لهذه المسائل. فعلى سبيل المثال، بين عمل العنصر فيما يتعلق بتكلفة الجوع في أفريقيا أن التكاليف السنوية المرتبطة بتقزم الأطفال تبلغ قيمة تتراوح ما بين ١,٩ و ١٦,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان. وعلاوة على ذلك، أكد العنصر في تقريره الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٧ أن الحد من أوجه التفاوت بين الجنسين، وتعزيز حصول المرأة على الفرص الاقتصادية يمكن أن يولدا مكاسب إنتاجية واجتماعية في أفريقيا.

وسيتيح ذلك للعنصر الدعوة إلى التعاون وإقامة الشراكات مع مختلف الجهات المعنية على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي، بما يشمل وكالات الأمم المتحدة. ويعتزم العنصر إشراك الأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة من غير الدول والمؤسسات العاملة أساسا في مجال الديناميات الديمغرافية.

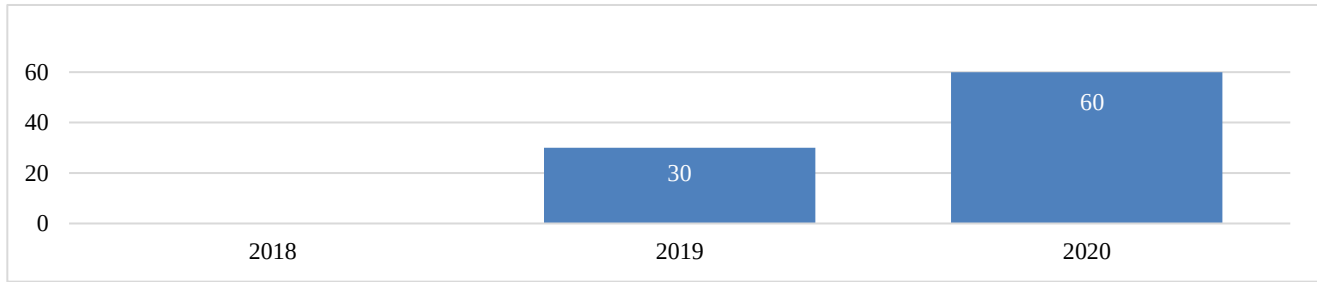
النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة، وهي زيادة القدرة على وضع سياسات تعمم مراعاة الديناميات الديمغرافية في التنمية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

وستشمل الأدلة على النتيجة، إذا ما تحققت، إنشاء شبكات لمراكز تفكير دون إقليمية معنية بالسكان تساهم في تعزيز الخبرة وتبادل المعرفة في مجال الديناميات السكانية وزيادة عدد المسؤولين الوطنيين المدربين في مجال الديناميات الديمغرافية، والعاملين على التأثير في عملية وضع السياسات العامة و/أو إعادة تعديلها على أساس الأولويات، على النحو المبين في الشكل.

وستثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد المسؤولين الوطنيين المديرين في مجال الديناميات الديمغرافية والعاملين على التأثير في عملية وضع السياسات العامة



وجود شبكات مراكز تفكير دون إقليمية معنية

بالسكان ومساهمتها في تعزيز الخبرة وإثراء تبادل المعرفة في مجال الديناميات السكانية

إنشاء شبكات مراكز تفكير دون إقليمية

معنية بالسكان

عدم وجود شبكات مراكز تفكير دون

إقليمية معنية بالسكان

٨٤-١٨ ويتضمن قرار الجمعية العامة ٢٣٤/٦١ بشأن تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا الولاية الرئيسية المسندة إلى العنصر. وإضافة إلى ذلك، تنبثق ولاية العنصر عن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي د-٢/٢١ بشأن الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وسيواصل العنصر الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٤ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠١٨

٨٥-١٨ يعرض الجدول ٨-١٨ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي ساهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠٢٠-٢٠١٨.

الجدول ٨-١٨

البرنامج الفرعي ٧، العنصر ٢: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠١٨، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨ الفعالية لعام ٢٠١٩ المقررة لعام ٢٠٢٠

المنجزات المستهدفة المعدودة

ألف - تيسير عمل العمليات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)

٢ ٢

الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)

٨ ٨

الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)

باء - توليد المعارف ونقلها

المقررة لعام ٢٠٢٠	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٨
١	-		مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)
١٤	٦		الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
٤	٦		المنشورات (عدد المنشورات)
١	١		المواد التقنية (عدد المواد)
			المنجزات المستهدفة غير المحدودة
			جيم - المنجزات المستهدفة الفنية
			التشاور والمشورة والدعوة
			دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال
			برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية
			العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام
			المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط

٥ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

- ٨٦-١٨ يعزى الفرق في الحلقات الدراسية وحلقات العمل والدورات التدريبية أساساً إلى التدريب الجديد الرامي إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال الديناميات الديمغرافية نظراً للتركيز على الديمغرافيا لجنبي فوائد العائد الديمغرافي بتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي المنتج والتنمية الشاملة للجميع.
- ٨٧-١٨ ويعزى الفرق في المنشورات أساساً إلى التركيز الجديد على تسخير الديناميات الديمغرافية من أجل التنمية. وسيؤدي تخصص المكتب دون الإقليمي في الديناميات الديمغرافية إلى إنتاج عدد أقل من الموجزات القطرية.
- ٨٨-١٨ ويعزى الفرق في مشاريع التعاون الميداني والتقني أساساً إلى مشروع جديد بشأن تسخير الديناميات الديمغرافية من أجل التنمية في غرب أفريقيا.



العنصر ٣

الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا

١ - الهدف

٨٩-١٨ يتمثل الهدف، الذي يسهم في تحقيقه هذا العنصر، في تحقيق التنوع والتحول الاقتصادي في وسط أفريقيا.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٩٠-١٨ يتواءم الهدف مع الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنوع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، والتركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والقطاعات كثيفة العمالة، وتعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وإيجاد فرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، والتشجيع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، بطرق منها تيسير الحصول على الخدمات المالية.

٩١-١٨ ويتواءم الهدف أيضا مع الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة، وهو إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على تشجيع التصنيع الشامل للجميع والمستدام.

٣ - أعضاء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

زيادة التنوع الاقتصادي في وسط أفريقيا

في عام ٢٠١٨، أقرت حكومة تشاد، بدعم تقني من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، خططها الرئيسية للتصنيع والتنوع الاقتصادي. وزودت الخطة الرئيسية تشاد بأداة سياسية متكاملة وشاملة لإحداث تحول هيكلي في اقتصاد البلد كي ينتقل إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل، بإقامة اقتصاد قادر على المنافسة والصمود وعلى اختراق سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

وتطلب نجاح الخطة الرئيسية قدرات قوية من حيث تصميم المشاريع ووضعها. وكان من بين الشروط الرئيسية الأخرى إدخال تحسينات على بيئة الأعمال التجارية، وزيادة فرص الحصول على التمويل، ونمو الإنتاجية، وضمان فسحة مالية كافية لمواصلة الاستثمارات الطويلة الأجل من أجل تحفيز التصنيع والتنوع الاقتصادي، مع استعادة استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تدابير قصيرة الأجل. وعلى هذا النحو، لتفعيل الخطة، وضعت استراتيجية وطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأجريت دراسات لتشخيص حالة النمو وتحليل سلسلة القيمة، وأجريت دراسات أخرى بهدف المساعدة على تحديد الركائز الاقتصادية الرئيسية والعناصر التي تمكن من تنوع الاقتصاد في البلد. وشملت هذه العناصر الأعمال التجارية الزراعية وتنمية الثروة الحيوانية مع التركيز على صادرات اللحوم والجلود، وتسخير الطاقة المتجددة والتكنولوجيات لأغراض الزراعة في المناطق القاحلة، وإنشاء المجموعات، وظهور اقتصاد المعرفة. وتماشى الخطة الرئيسية والخيارات الاستراتيجية للزراعة في المناطق القاحلة والطاقة المتجددة مع المبادرتين الرئيسيتين اللتين بدأ تنفيذهما في إطار خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل، تحت عنوان "تسخير الطاقة المتجددة لتنمية الساحل" و "التكيف مع آثار تغير المناخ والزراعة المستدامة". وإضافة إلى ذلك، جرى اختيار

التصنيع الأخضر سبيلا مفضلا لزيادة حصة المنتجات المصنعة في إجمالي الصادرات والحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وجرى توضيح وتعميم دور المراكز الحضرية في التنويع الاقتصادي في الخطة. وبُذِل هذا الجهد بالتعاون الوثيق مع البرامج الفرعية ٢ و ٣ و ٦ و ٩.

التحدي والاستجابة

كانت الصعوبة تتمثل في تزايد عدد طلبات المساعدة والدعم الواردة من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في المنطقة دون الإقليمية من أجل مساعدتها في دعم التنويع الاقتصادي. فقد طلبت مؤسسات مثل مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي الدعم والمشورة من العنصر لتشكيل استراتيجيات إقليمية خاصة بها لوسط أفريقيا. وأخذ مصرف التنمية الأفريقي هذه المشورة بعين الاعتبار في استراتيجيته الإقليمية واعتبر التنويع الاقتصادي إحدى الأولويات. وأقرت أفريقية الأمم المتحدة القطرية في المنطقة دون الإقليمية أيضا بدور العنصر والتمست منه إسهامات في برامج عملها وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وعلاوة على ذلك، دفعت النتائج التي تحققت في تشاد حكومات غينيا الاستوائية وغابون والكونغو، وكذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، إلى دعوة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى وضع استراتيجيات التنويع الاقتصادي وغيرها من المخططات ذات الصلة بالموضوع.

واستجابة لذلك، واستشرافا لعام ٢٠٢٠، سيساعد العنصر كلا من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وغينيا الاستوائية، وغابون، والكونغو، على وضع استراتيجيات تنويع اقتصادي تشمل الاقتصاد الرقمي باعتباره وسيلة لزيادة إنتاجية الاقتصادات المحلية وقدرتها التنافسية. وسيبني هذا الدعم على الدروس المستفادة من خلال عملية صياغة خطة تشاد الرئيسية وعلى نتائج الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية، المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٩ في مالابو في موضوع ”التحولات الرقمية والتنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا: المشاكل والتحديات والفرص“.

ويتطلب تحقيق التنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا دعما متكاملًا في مجال السياسات على نطاق جميع أهداف التنمية المستدامة. وعليه، ستنفذ جميع الأنشطة الواردة أعلاه بالتعاون الوثيق مع أفريقية الأمم المتحدة القطرية في البلدان المعنية من أجل الاستفادة من الخبرة الواسعة والمتنوعة المتاحة لدى منظومة الأمم المتحدة. وسيتعلم العنصر أيضا من مختلف نظم التقييم والتوصيات اللاحقة على صعيد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

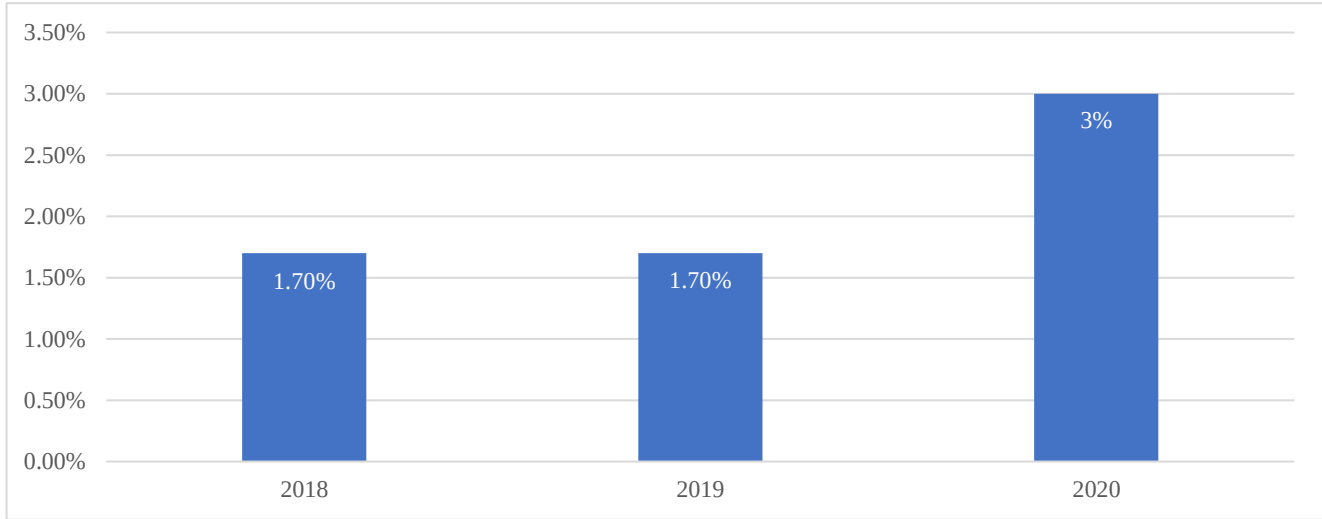
النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي زيادة حجم التبادل التجاري في القطاعات غير النفطية، وتوسيع مساهمة السلع المصنعة في إجمالي الصادرات في وسط أفريقيا، ومن ثم الحد من شدة تأثير الاقتصادات المحلية عموما بصادرات النفط.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، زيادة حصة التجارة فيما بين بلدان وسط أفريقيا من التجارة بين البلدان الأفريقية من ١,٧ في المائة عام ٢٠١٨ إلى ٣ في المائة عام ٢٠٢٠، على النحو المبين في الشكل.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: حصة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية من التجارة بين البلدان الأفريقية



٩٢-١٨ ويتضمن قرار الجمعية العامة ٢٣٤/٦١ بشأن تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا الولاية الرئيسية المسندة إلى العنصر. وسيواصل المركز الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٤ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠١٨

٩٣-١٨ يعرض الجدول ٩-١٨ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي ساهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠٢٠-٢٠١٨.

الجدول ٩-١٨

البرنامج الفرعي ٧، العنصر ٣: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠١٨، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠٢٠	المقررة لعام ٢٠١٩	الفعالية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٨
-------------------	-------------------	--------------------	-------------------

المنجزات المستهدفة المحدودة

ألف - تيسير عمل العمليات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

٣ ٣ وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)

٨ ٨ الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)

باء - توليد المعارف ونقلها

١ ١ مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)

٣٦ ٣٥ الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)

٤ ٨ المنشورات (عدد المنشورات)

١ ١ المواد التقنية (عدد المواد)

المنجزات المستهدفة غير المحدودة

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
-------------------	-------------------	-------------------	-------------------

التشاور والمشورة والدعوة

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط

٥ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٩٤-١٨ يعزى الفرق في المنشورات إلى إصدار نبذات التحول الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع مرة كل سنتين بالنسبة للبلدان المشمولة.



العنصر ٤

الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا

١ - الهدف

٩٥-١٨ يتمثل الهدف، الذي يساهم هذا العنصر في بلوغه، في تحقيق تكامل إقليمي أوثق وتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في شرق أفريقيا.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٩٦-١٨ يتواءم الهدف مع الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على ما يلي: (أ) تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنوع؛ (ب) تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية الداعمة للأنشطة الإنتاجية؛ (ج) وضع وتنفيذ سياسات تعزز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتروج للثقافة والمنتجات المحلية.

٩٧-١٨ ويتواءم هذا الهدف أيضا مع الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة وهو إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على تطوير البنى التحتية وتعزيز التصنيع.

٩٨-١٨ وعلاوة على ذلك، يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، وهو حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال السياحة.

٩٩-١٨ وأخيرا، يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على ما يلي: (أ) تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (ب) زيادة صادرات البلدان النامية زيادة كبيرة؛ (ج) تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت للوصول إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة.

٣ - أعضاء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: من الرؤية إلى العمل في شرق أفريقيا

في عام ٢٠١٨، كان العنصر داعما رئيسيا لتحقيق التكامل والتصنيع على الصعيد الإقليمي من خلال التجارة. وفي الاجتماعات السنوية للجنة الخبراء الحكومية الدولية وفريق الخبراء المخصص، كان التكامل الإقليمي والمسائل المتعلقة بالتجارة موضع التركيز الرئيسي.

ويبحث التوقيع التاريخي على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في كيجالي في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨ على الأمل في تعزيز إنشاء سوق متكاملة حقا في جميع أنحاء المنطقة وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية. وبُغية الاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة، نظم العنصر الاجتماع الثاني والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بشأن موضوع ”تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في شرق أفريقيا: من الرؤية إلى العمل“، وركزت المناقشة على استراتيجيات التجارة الحرة الوطنية المكتملة للسياسات التجارية الأوسع نطاقا. ونُظمت اجتماعات لأفرقة الخبراء المخصصة بشأن تيسير التجارة والقيود المتعلقة بميزان المدفوعات والتجارة في الخدمات وأمن الطاقة على هامش اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية لعام ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، وبناء على طلب من أمانة جماعة شرق أفريقيا، أعدَّ العنصر تقريراً بعنوان ”تحليل للأداء التجاري لجماعة شرق أفريقيا“ وأصدر منشورا عن إطار سياسة أمن الطاقة للجماعة.

التحدي والاستجابة

كان التحدي يتمثل في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في تعميق التعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية كافة وتعزيز التكامل الإقليمي في جميع أنحاء شرق أفريقيا. ويتمثل تحدي موازٍ في تقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء من أجل التصديق على اتفاق منطقة التجارة الحرة وتنفيذه.

واستجابة لذلك، سيتخذ العنصر، استشرافا لعام ٢٠٢٠، عدة إجراءات لتعميق إجراءات التدخل، من قبيل ما يلي: (أ) تقديم خدمات تقنية واستشارية إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في ثلاثة مجالات (تحرير تجارة البضائع، والتجارة في الخدمات، وحرية تنقل الأشخاص) وتحديد ما يوفره تنفيذ منطقة التجارة الحرة من فرص ويطرحة من تحديات في المنشور المعنون ”تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في شرق أفريقيا: من الرؤية إلى العمل“؛ (ب) تنظيم منتديات وطنية وإقليمية بشأن منطقة التجارة الحرة بالتشاور مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والبرنامج الفرعي ٢ للجنة الاقتصادية لأفريقيا وأفرقة الأمم المتحدة القطرية ذات الصلة بُغية الجمع بين مختلف أصحاب المصلحة لمناقشة نوع الدعم الذي قد يحتاجونه للتصديق على الاتفاق وتنفيذه؛ (ج) تيسير وضع نقاط مرجعية لمقارنة الأداء على الصعيد الإقليمي من خلال وضع الموجز الإقليمي الذي سيصبح المنشور الرئيسي للعنصر ووثيقة مرجعية لتنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة ولمعالجة قضايا مختلفة عابرة للحدود في شرق أفريقيا؛ (د) العمل على المسائل المتصلة بتنمية الاقتصاد الأزرق دعما لمنطقة التجارة الحرة، بما في ذلك استخدام الممرات المائية على نحو مستدام.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة المتمثلة في زيادة الالتزام بتعزيز التكامل الإقليمي والتجارة داخل المنطقة الواحدة في جميع أنحاء شرق أفريقيا.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، تصديق خمسة من البلدان السبعة في شرق أفريقيا على اتفاق منطقة التجارة الحرة، على النحو المبين في الشكل.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
قامت ثلاث من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية بوضع أو تنفيذ مبادرات دون إقليمية في مجالات الاقتصاد الأزرق والطاقة والسياحة	سُتُنظَّم أربعة منتديات للحوار والسياسة العامة لدعم الأولويات الإنمائية على الصعيد دون الإقليمي من قبيل التكامل الإقليمي والتجارة، والاقتصاد الأزرق والسياحة	ستكون خمس دول أعضاء قد صدقت على الاتفاق المؤسّس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وستكون حصة التجارة داخل المنطقة الواحدة قد زادت بنسبة ١,٨ في المائة مقارنة بسنة الأساس ٢٠١٨

١٨-١٠٠ ويتضمن قرار الجمعية العامة ٢٣٤/٦١ بشأن تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/٢٠١١ بشأن تقديم الدعم إلى جمهورية جنوب السودان الولايات الرئيسية المنوطة بالعنصر. وسيواصل العنصر الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٤ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٨-١٠١ يعرض الجدول ١٨-١٠ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي ساهمت ومن المتوقع أن تسهم في بلوغ الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ١٨-١٠

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

٢٠١٨	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	المقررة لعام	الفعالية لعام	المقررة لعام	المقررة لعام
المنجزات المستهدفة المعدودة							
ألف - تيسير عمل العمليات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء							
٢	٢			وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
٨	٨			الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)			
باء - توليد المعارف ونقلها							
٢	١			مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)			
١٥	١٨			الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)			
٤	٦			المنشورات (عدد المنشورات)			
٣	٣			المواد التقنية (عدد المواد)			
المنجزات المستهدفة غير المعدودة							
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية							

المقررة لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٩ المقررة لعام ٢٠٢٠

التشاور والمشورة والدعوة

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية الأخرى

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية

المنصات الرقمية والمواد المتعددة الوسائط

٥ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

١٠٢-١٨ يعكس الفرق في مشاريع التعاون الميداني والتقني وقف مشروع متعلق بالسياحة المستدامة في شرق أفريقيا.

١٠٣-١٨ ويُعزى الفرق في الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية أساساً إلى الزيادة في طلبات الحصول على الدعم التقني والسياسات الذي يتعين تقديمه إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في شرق أفريقيا بشأن مواضيع من قبيل الخبرة المتصلة بسياسات الاقتصاد الأزرق في شرق أفريقيا وحسابات السياحة الفرعية فيها والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز التجارة في الخدمات في هذه المنطقة. ويعود ذلك إلى التوقيع على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والسعي إلى التصديق عليه وتنفيذه في المنطقة دون الإقليمية.

١٠٤-١٨ ويُعزى الفرق في المنشورات إلى الزيادة في عدد المنشورات بشأن مواضيع من قبيل الخبرة المتصلة بسياسات الاقتصاد الأزرق في شرق أفريقيا وحسابات السياحة الفرعية فيها والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز التجارة في الخدمات في هذه المنطقة، وذلك بسبب تخصص المكتب دون الإقليمي في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.



العنصر ٥

الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

١ - الهدف

١٠٥-١٨ يتمثل الهدف، الذي يساهم هذا العنصر في بلوغه، في تحقيق التصنيع الشامل للجميع من أجل الحد من الفقر وعدم المساواة في الجنوب الأفريقي.

٢ - الموازنة مع أهداف التنمية المستدامة

١٠٦-١٨ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة، وهو القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على وضع أطر سياساتية سليمة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للاعتبارات الجنسانية، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر.

١٠٧-١٨ ويتواءم هذا الهدف أيضاً مع الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجيع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية.

١٠٨-١٨ وعلاوة على ذلك، يتواءم الهدف أيضاً مع الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة، وهو إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على ما يلي: (أ) إقامة بُنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة؛ (ب) تعزيز التصنيع المستدام الشامل للجميع.

١٠٩-١٨ وأخيراً، يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة، وهو الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على ما يلي: (أ) التوصل تدريجياً إلى تحقيق نمو دخل السكان الوطنيين ودعم استمرار ذلك النمو؛ (ب) تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع؛ (ج) ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تسريع التصنيع في الجنوب الأفريقي

في عام ٢٠١٨، ومتابعةً لدعم تقني سابق قدمه العنصر إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الذي أفضى إلى صياغة واعتماد استراتيجية وخريطة طريق التصنيع (٢٠١٥-٢٠٦٣) في عام ٢٠١٥ وخطة العمل المتعلقة باستراتيجية وخريطة طريق التصنيع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (٢٠١٥-٢٠٣٠) في عام ٢٠١٧، وُضعت واعتمدت الرؤية الإقليمية للتعددين؛ ونموذج تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدور الذي تؤديه في التصنيع؛ والتدقيق في المهارات المتبعة في قطاع التعدين في الجنوب الأفريقي؛ وإطار حقوق الملكية الفكرية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على منتدى أصحاب المصلحة من القطاع الخاص في الجنوب الأفريقي. وقد أُنجزت هذه الأطر من خلال وضع تصور للعمليات وإعداد ورقات المعلومات الأساسية والدراسات التحليلية وتوفير المساندة التقنية وإجراء المشاورات الوطنية والإقليمية وتقديم الخدمات لها وتعبئة الموارد.

التحدي والاستجابة

كانت التحديات تتمثل في الوتيرة التي تتبعها الدول الأعضاء في الجنوب الأفريقي في مواءمة استراتيجية وخريطة طريق تصنيع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وفي تكييفهما مع السياق المحلي وبدء تنفيذهما على الصعيدين الوطني والإقليمي، ومشاركة القطاع الخاص المحدودة، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، في عملية التصنيع في المنطقة. ومن أجل التصدي لهذه التحديات، شرع عدد قليل من البلدان في عملية صياغة السياسات الصناعية الوطنية أو مواءمتها مع الاستراتيجية وخريطة الطريق الإقليميتين والأطر ذات الصلة وتنفيذ خطة العمل للنهوض ببرنامج التصنيع في المنطقة.

واستجابة لذلك، سيقدم العنصر، استشرافاً لعام ٢٠٢٠، الدعم التقني إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والدول الأعضاء، مثل ملاوي وناميبيا، من أجل مواءمة السياسات الصناعية الوطنية مع استراتيجية وخريطة طريق تصنيع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ ودعم إنشاء بوابة للمعلومات الصناعية على الصعيد الإقليمي؛ ومساندة المبادرات الرامية إلى إدماج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة الإقليمية من خلال تعزيز روابط المخرجات والمدخلات ووصول هذه المشاريع إلى الأسواق؛ والمشاركة في بناء قدرات الدول الأعضاء من أجل إضفاء الطابع المحلي على الرؤية الإقليمية للتعددين؛ والدعوة إلى عقد اجتماعات منتظمة للمنتدى الإقليمي لأصحاب المصلحة من القطاع الخاص؛ ودعم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في وضع رؤيتها الإنمائية الطويلة الأجل، وهي رؤية عام ٢٠٥٠، والخطة الإنمائية الاستراتيجية الجديدة (٢٠٢٠-٢٠٣٠).

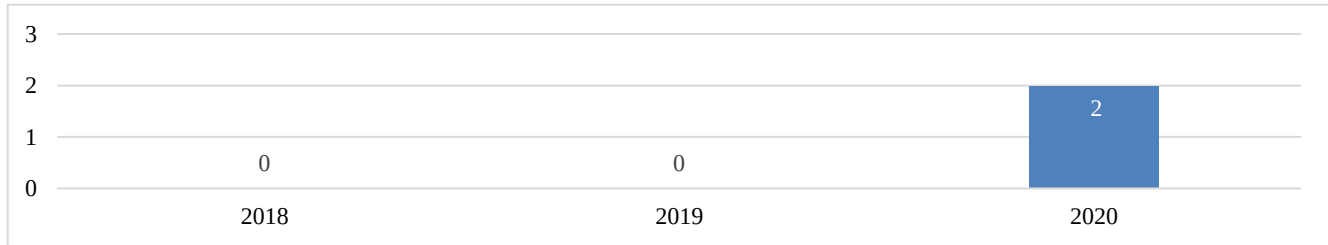
النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة المتمثلة في قيام الدول الأعضاء بمواءمة السياسات الصناعية الوطنية مع استراتيجية وخريطة طريق تصنيع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (تكييفها مع السياق المحلي) وزيادة مشاركة القطاع الخاص.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، قيام ما لا يقل عن دولتين من الدول الأعضاء بتكييف استراتيجية وخريطة طريق تصنيع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مع السياق المحلي، ومشاركة المزيد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في عملية التصنيع وسلاسل القيمة الوطنية والإقليمية عن طريق تقوية روابط المخرجات والمدخلات وتعزيز وصول هذه المشاريع إلى الأسواق؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة أصحاب المصلحة الإقليميين من القطاع الخاص بهدف تسريع عملية التصنيع في الجنوب الأفريقي.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد الدول الأعضاء التي تكيّف استراتيجيّة وخريطة طريق تصنيع الجماعة الإنمائيّة للجنوب الأفريقي مع السياق المحلي



١١٠-١٨ ويتضمن قرارا الجمعية العامة التالين الولايات الرئيسية المنوطة بالعنصر: القرار ٥١/٦١ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والقرار ٢٣٤/٦١ بشأن تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وسيواصل العنصر الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٤ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠١٨

١١١-١٨ يعرض الجدول ١١-١٨ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي ساهمت ومن المتوقع أن تسهم في بلوغ الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠٢٠-٢٠١٨.

الجدول ١١-١٨

البرنامج الفرعي ٧، العنصر ٥: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠١٨، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨ الفعالية لعام ٢٠١٩ المقررة لعام ٢٠٢٠

المنجزات المستهدفة المعدودة

ألف - تيسير عمل العمليات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

٢ ٢ وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)

٨ ٨ الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)

باء - توليد المعارف ونقلها

٢ ٢ مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)

٥ ٥ الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)

٢ ٥ المنشورات (عدد المنشورات)

٢ ٢ المواد التقنية (عدد المواد)

المنجزات المستهدفة غير المعدودة

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط

٥ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

١١٢-١٨ يُعزى الفرق في المنشورات أساسا إلى التوقف عن نشر الموجزات القطرية في عام ٢٠٢٠ بسبب تغيير التركيز الاستراتيجي للعنصر في إطار إصلاح المؤسسة.



البرنامج الفرعي ٨ التنمية والتخطيط الاقتصادي

١ - الهدف

١١٣-١٨ يتمثل الهدف، الذي يساهم هذا البرنامج الفرعي في بلوغه، في تحسين إدارة القطاع العام والتخطيط الإنمائي للدول الأعضاء.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١١٤-١٨ بالنظر إلى اتساع نطاق الهدف، فهو يتواءم مع جميع أهداف التنمية المستدامة.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣

شهد البرنامج الفرعي إعادة توجيه استراتيجية بهدف تحسين تلبية الأولويات الإنمائية الحالية للبلدان الأفريقية ومساعدتها على تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

وفي عام ٢٠١٨، طلبت الدول الأعضاء إلى البرنامج الفرعي أن يستعرض فهرس التدريبات لديه لكفالة مواءمته مع الطلبات المتزايدة والمتنوعة في مجال تنمية القدرات اللازمة للدول الأعضاء لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وتطلعاتهما، ومواءمتهما مع الخطط الإنمائية الوطنية. ونظم البرنامج الفرعي خلوة للجنة الاستشارية التقنية دُعي إليها خبراء معترف بهم في مجالي التنمية والتخطيط الاقتصادي. وكان الهدف الرئيسي من الخلوة يتمثل في استعراض الفهرس من أجل زيادة تركيزه على الأولويات الإنمائية للبلدان الأفريقية وجعله مرنا بما يكفي لمراعاة المسائل الناشئة. وبفضل الإسهامات التي قدمها الخبراء واستعراض جميع الشعب والمكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، أُعدت مجموعة جديدة من الدورات التدريبية. وهي تتناول مختلف المسائل الناشئة التي تواجه الدول الأعضاء، بما في ذلك جملة مسائل منها الاقتصاد الأخضر، والاقتصاد الأزرق، والتكامل والتجارة على الصعيد الإقليمي، وتطوير البنى التحتية للنقل، والهجرة، والعلوم والتكنولوجيا، والشباب والعمالة، والثورة الرقمية، وتعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية، ومباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية، والمالية العامة وإدارة الديون، وجميعها مسائل يكثر عليها الطلب من الدول الأعضاء. ورُوِّعيت بصورة منهجية في وضع الفهرس الجديد مسائل شاملة بالغة الأهمية، ولا سيما المسائل الجنسانية.

التحدي والاستجابة

كان التحدي يتمثل في أن البرنامج الفرعي شهد زيادة سريعة (٦٤ في المائة) في عدد الطلبات المقدمة للمشاركة في دوراته التدريبية بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧. وشهد البرنامج الفرعي تحدياً أيضاً تمثل في استمرار محدودية عدد النساء المشاركات في الأنشطة التدريبية. ولاحظ البرنامج الفرعي أن الدورات التدريبية المجددة حسب الطلب ولتدريب المدربين والدورات الإلكترونية تتجه نحو الوصول إلى مزيد من المستفيدين، بمن فيهم النساء، وهي بالتالي تتسم بقيمة أعلى لقاء المال مقارنةً بالدورات العادية المنظمة في موقع العمل. والأهم من ذلك هو أنه يمكن للدورات التدريبية المجددة حسب الطلب أن تواجه التحديات المحددة في مجال القدرات التي يواجهها بلد ما، ومن ثم فهي وثيقة الصلة بهذا المجال.

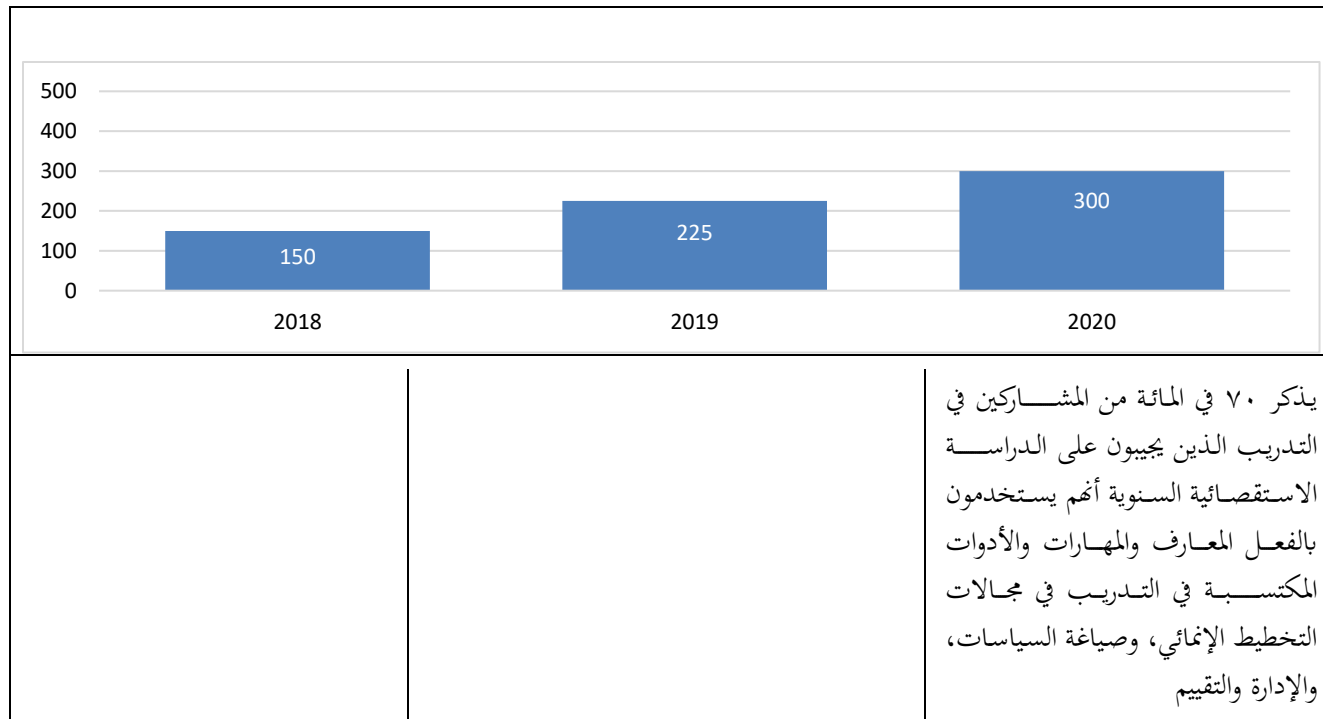
واستجابة لذلك، واستشرافاً لعام ٢٠٢٠، سيحدّث الفهرس ليشمل قائمة بالدورات التدريبية ذات البعد الجنساني. وسوف يتضمن أيضاً دورات معزّزة للتعليم الإلكتروني ولتدريب المدربين ودورات معزّزة مُعدّة حسب الطلب بهدف زيادة عدد المستفيدين.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة المتمثلة في توفير خبراء أفارقة، بينهم نساء، مدربين على تحسين إدارة القطاع العام والتخطيط الإنمائي في بلدانهم.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، زيادة من ١٥٠ إلى ٣٠٠، أي زيادة بنسبة ١٠٠ في المائة، في عدد المشاركات المعتمدات، وذكر ٧٠ في المائة من المشاركين في التدريب الذين يجيبون على الدراسة الاستقصائية السنوية أنهم يستخدمون المعارف والمهارات والأدوات المكتسبة في التدريب في مجالات التخطيط الإنمائي وصياغة السياسات، والإدارة والتقييم، على النحو المبين في الشكل. وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد المشاركات المعتمدات



١٨-١١ يتضمن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التالي الولاية الرئيسية المنوطة المسندة إلى البرنامج الفرعي: القرار ١٣/٢٠١١ المتعلق بالمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٤ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١١٦-١٨ يعرض الجدول ١٨-١٢ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي ساهمت ومن المتوقع أن تسهم في بلوغ الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ١٨-١٢

البرنامج الفرعي ٨: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٩ المقررة لعام ٢٠٢٠

المنجزات المستهدفة المحدودة

ألف - تيسير عمل العمليات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

١	١	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
٨	٨	الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)
٨	٨	خدمات المؤتمرات والأمانة المتاحة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)

باء - توليد المعارف ونقلها

		مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)
١ ٧٤٩	١ ٦١٢	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)
٢	٢	المنشورات (عدد المنشورات)
٤٥	٤٠	المواد التقنية (عدد المواد)

المنجزات المستهدفة غير المحدودة

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية

٥ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

١١٧-١٨ يُعزى الفرق في الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية أساسا إلى زيادة في عدد دورات التعلم الرقمية/الحلقات الدراسية الشبكية، وذلك بسبب الحاجة إلى الوصول إلى عدد أكبر من الموظفين العموميين مع إيلاء اهتمام وثيق بالمستفيدين، وكذلك بضرورة مواكبة التغيرات في مجال التنمية من خلال البحوث.

١١٨-١٨ ويُعزى الفرق في المواد التقنية أساسا إلى زيادة عدد المواد المعرفية في مجالي التخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية التي تُستخدم في التعلم من بُعد بوتيرة يختارها المتدرب والتي يتعين تحميلها على مستودعات المعارف المصنفة، وذلك بسبب زيادة الطلب من الدول الأعضاء.



البرنامج الفرعي ٩ الفقر وعدم المساواة والسياسات الاجتماعية

١ - الهدف

١١٩-١٨ يتمثل الهدف، الذي يساهم هذا البرنامج الفرعي في بلوغه، في الحد من الفقر وعدم المساواة والنهوض بالتنمية الاجتماعية والمكانية في أفريقيا.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٢٠-١٨ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة، وهو القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على ما يلي: (أ) تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده بمقدار النصف على الأقل؛ (ب) ضمان تمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية.

١٢١-١٨ ويتواءم هذا الهدف أيضا مع الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على ما يلي: (أ) تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة؛ (ب) الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب.

١٢٢-١٨ وعلاوة على ذلك، يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة، وهو الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على ما يلي: (أ) ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج؛ (ب) اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة؛ (ج) تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية.

١٢٣-١٨ وأخيرا، يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة، وهو جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على ما يلي: (أ) ضمان حصول الجميع على الخدمات الأساسية؛ (ب) دعم الروابط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الإيجابية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز التخطيط الإنمائي الوطني والإقليمي.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

الهجرة الدولية في أفريقيا

تشكل الهجرة مسألة هامة للتنمية العالمية. ويسهم جعل الهجرة "مجزية" لجميع المعنيين بها في الحد من الفقر وعدم المساواة. وفي عام ٢٠١٦، عقدت لجنة الاتحاد الأفريقي التقنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية

لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين اجتماعهما السنوي المشترك في أديس أبابا. وفي تلك المناسبة، أقر الوزراء الأفارقة الدور الحيوي الذي تؤديه الهجرة في خطة التنمية الأفريقية واتخذ مؤتمر الوزراء القرار ٩٤٠ (د-٤٩) بشأن الهجرة الدولية في أفريقيا، الذي طلب فيه إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إنشاء فريق رفيع المستوى معني بالهجرة الدولية في أفريقيا من أجل تقديم التوجيه والدعم الشاملين للحوارات السياسية المتعلقة بمنظور أفريقي بشأن الهجرة الدولية في أفريقيا.

وفي الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨، أعد البرنامج الفرعي دراسات حالات إفرادية لبلدان محددة بشأن العوامل المحركة لتدفقات الهجرة وإدارة هذه التدفقات وأثرها وتنميتها الاجتماعية الشاملة. واستكمالا لدراسات الحالات الإفرادية في المغرب وجنوب أفريقيا والكاميرون وإثيوبيا والسنغال، أُعدّت ورقات وموجزات سياسية. وقد أسهم هذا العمل التحليلي إسهاما كبيرا في وضع منظور أفريقي بشأن الهجرة يتجلى في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

التحدي والاستجابة

كان التحدي يتمثل في وضع منظور قاري بشأن الهجرة يستفيد من الدراسات الخاصة ببلدان محددة ويحسن أنشطة التوعية. وبالفعل، وفي إطار الدور التنظيمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، نظم البرنامج الفرعي سلسلة من حلقات العمل الوطنية ودون الإقليمية لتبادل النتائج وتيسير التعلم من الأقران بين عدد أكبر من الدول الأعضاء.

واستجابة لذلك، واستشرافا لعام ٢٠٢٠، ومن أجل تعميق المشاركة، سيروج البرنامج الفرعي لتوصيات الفريق الرفيع المستوى بين الدول الأعضاء ويوطد وينشر المنتجات المعرفية والسياساتية المتعلقة بالهجرة في أفريقيا التي وُضعت فيما يتعلق بخمس دول أعضاء (إثيوبيا والمغرب، اللذان سيجري تعزيز التحليل الذي سبق إجراؤه لهما، فضلا عن زيمبابوي ومالي ونيجيريا). وسيستفيد البرنامج الفرعي أيضا من سلطته التنظيمية من أجل حشد الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة، بغية تعزيز القبول السياسي للسياسات اللازمة لتيسير "الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنظم ومتسم بالمسؤولية، بوسائل منها تنفيذ سياسات هجرة مخطط لها".

وفي إطار الدور التفاعلي والبرنامجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، سيضطلع البرنامج الفرعي بأعمال تهدف إلى توسيع نطاق اعتماد الدول الأعضاء والجهات الشريكة في التنمية للسياسات وتحسين مشاركتها وتعزيز قدراتها.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة المتمثلة في تعزيز القدرات واستحداث المنتجات السياسية في ما يتعلق بالهجرة في أفريقيا.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، قيام خمس دول أعضاء أفريقية باعتماد سياسات وطنية متعلقة بالهجرة وتنفيذ غايات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، على النحو المبين في الشكل.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
تعزيز المعرفة ونشر واعتماد المنتجات المتعلقة بالسياسات التي أُعدت فيما يتعلق بالهجرة الأفريقية فيما بين خمس (٥) دول أعضاء (إثيوبيا وزيمبابوي ومالي والمغرب ونيجيريا)، مما يعمق التحليل السابق الذي أجري في إثيوبيا والمغرب ويضيف مالي وزيمبابوي ونيجيريا.		

١٢٤-١٨ وتتضمن قرارات الجمعية العامة التالية الولايات الرئيسية المنوطة بالبرنامج الفرعي: القرار ٢٣٤/٦٥ بشأن متابعة نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤؛ والقرار ٣١٢/٦٥ بشأن الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالشباب: الحوار والتفاهم؛ والقرار ٣/٦٨ بشأن الوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما يعود بالنفع على الأشخاص ذوي الإعاقة: سُبُل الماضي قُدماً - وضع خطة للتنمية تشمل المسائل المتصلة بالإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده؛ والقرار ٢١٨/٧٠ بشأن عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)؛ والقرار ٢٣٧/٧١ بشأن الهجرة الدولية والتنمية؛ والقرار ١٦٢/٧١ بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين؛ والقرار ٢٥٦/٧١ بشأن الخطة الحضرية الجديدة؛ والقرار ١٤٤/٧٢ بشأن متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيوخوخة؛ والقرار ١٤٣/٧٢ بشأن دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية؛ والقرار ١٤٦/٧٢ بشأن السياسات والبرامج المتصلة بالشباب؛ والقرار ١٧٩/٧٢ بشأن حماية المهاجرين. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٤ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٢٥-١٨ يعرض الجدول ١٨-١٣ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي ساهمت ومن المتوقع أن تسهم في بلوغ الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ١٨-١٣

البرنامج الفرعي ٩: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المعدودة			
ألف - تيسير عمل العمليات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	٢	-	
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٤	-	
باء - توليد المعارف ونقلها			

المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
٥	١	
١٠	-	
٤	٤	
٥	٣	
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)		
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)		
المنشورات (عدد المنشورات)		
المواد التقنية (عدد المواد)		
المنجزات المستهدفة غير المحدودة		
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية		
التشاور والمشورة والدعوة		
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال		
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام		
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط		

٥ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

- ١٢٦-١٨ يُعزى الفرق في الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات أساساً إلى عقد اجتماعات اللجنة الحكومية الدولية للبرنامج الفرعي مرة كل سنتين. وسيُعقد اجتماع اللجنة في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢١.
- ١٢٧-١٨ ويُعزى الفرق في مشاريع التعاون الميداني والتقني أساساً إلى استحداث مشاريع جديدة (مثل تلك التي تهدف إلى بناء قدرة واضعي السياسات الوطنية في مجال التوسع الحضري والتخطيط الإنمائي الوطني، والسياسات الاجتماعية والسلام والأمن في أفريقيا) بسبب دمج المنجزات المستهدفة ومواءمتها وتزايد عدد البلدان التي سيعمل البرنامج الفرعي معها لتمكينها من توسيع نطاق التعاون القائم مع الدول الأعضاء وتحقيق الأهداف بصورة أكثر فعالية.
- ١٢٨-١٨ ويُعزى الفرق في الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية أساساً إلى حلقات العمل الجديدة التي ستنظم بشأن التوسع الحضري والتخطيط الإنمائي الوطني والسياسات الاجتماعية لفائدة واضعي السياسات في بلدان مختارة، وإلى الحوار الرفيع المستوى الذي سيعقد بشأن الصلة بين الأمن والتنمية، وذلك استجابة لطلب متزايد من الدول الأعضاء على المعارف والمساعدة التقنية المتصلة بالسياسات.

المرفق

الأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨^(١)البرنامج الفرعي ١
سياسة الاقتصاد الكلي

١ - الهدف

ألف-١ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تسريع وتيرة التحول الاقتصادي والتنمية الشاملة للجميع في أفريقيا.

٢ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

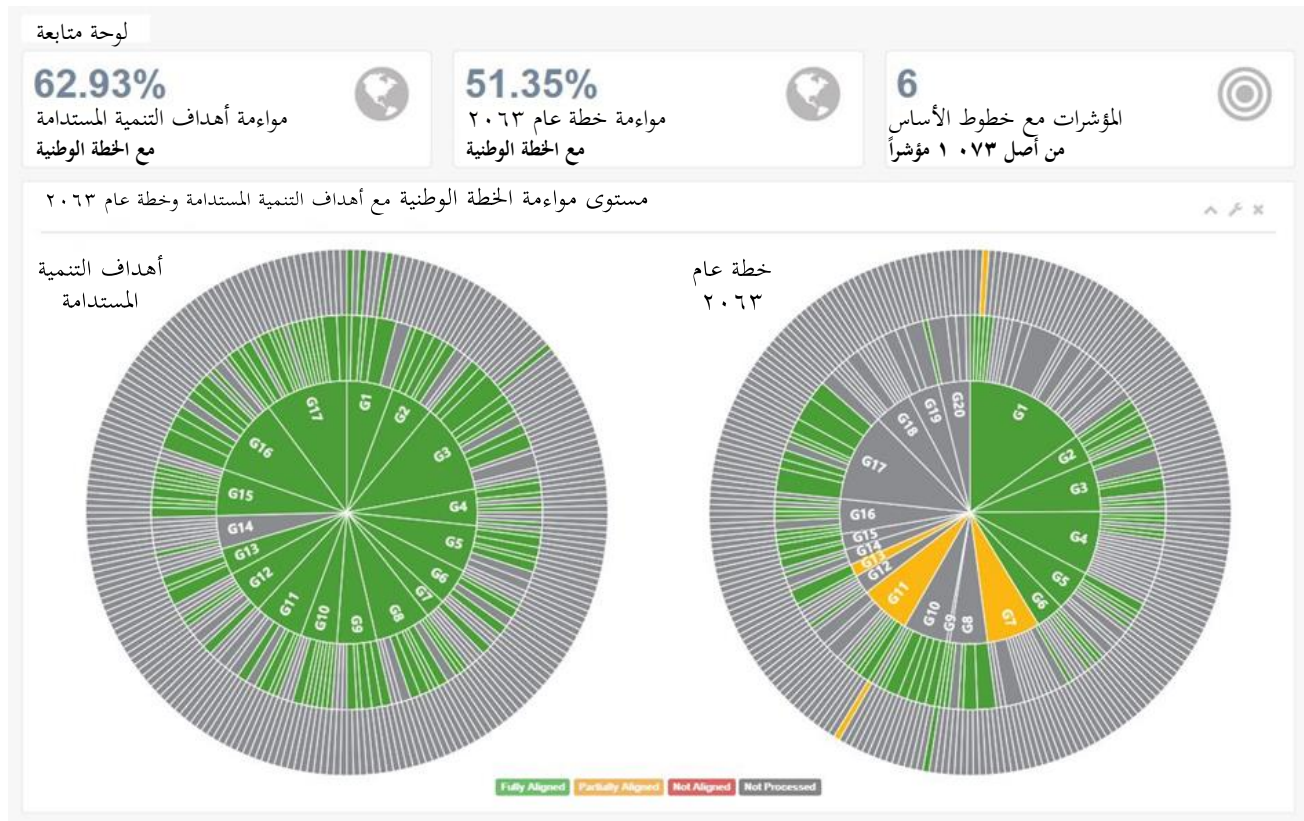
إدماج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في الخطط الإنمائية الوطنية

في عام ٢٠١٨، واصلت البلدان الأفريقية الاضطلاع بمسؤولية إدماج الإطارين الإنمائيين التكميليين إنما المختلفين - وهما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ - في أطرها الإنمائية الوطنية وتقديم التقارير عنهما. وأكد مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة في اجتماعه المعقود عام ٢٠١٦، على ضرورة تولي البلدان الأفريقية زمام خططها الإنمائية القارية. وبناء على ذلك، طلب مؤتمر الوزراء إلى كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي دعم الدول الأعضاء في وضع خريطة طريق لتنفيذ الخطتين على الصعيد الوطني، ووضع أدوات وإطار منسق للرصد والتقييم من أجل مواءمة الخطتين تيسيراً للرجوع إليهما.

وفي الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٨، وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المجموعة المتكاملة لأدوات التخطيط والإبلاغ (المجموعة المتكاملة) التي تمكن الدول الأعضاء من مواءمة الخطتين ومدمجها في الخطط الإنمائية الوطنية. وقدمت اللجنة الدعم لتطبيق مجموعة الأدوات في خمسة بلدان هي: أوغندا وسيشيل وغانا والكاميرون والكونغو. واستتبع تنفيذ ذلك عقد مجموعة من حلقات العمل الغرض منها عرض مجموعة الأدوات وبناء القدرات اللازمة لتطبيقها، وتحسين التوعية بالخطتين وبالصلات بينهما تمهيداً مع الإطار الإنمائي المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الذي تم التوقيع عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

وبما أن أهداف وغايات ومؤشرات هاتين الخطتين مترسخة بالفعل في صلب برمجيات المجموعة المتكاملة، يستطيع المستخدمون، بضغطة زر، تقييم مستوى وقوة المواءمة بين الخطتين، من جهة، وأهداف خطة التنمية الوطنية وغاياتها ومؤشراتها، من جهة أخرى. ويتيح هذا الأمر ترشيد وتبسيط عملية تقديم التقارير من البلدان لأنه يمكن لاستجابة وطنية وحيدة أن تعالج أهداف وغايات ومؤشرات الخطتين. وتفسح لوحات المتابعة المدمجة المجال لعرض معلومات موجزة عن مواءمة الخطتين وعن أداء البلدان فيما يتعلق بالمواءمة والتقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والغايات الوطنية. ولدى البرمجيات ثلاث وحدات هي: وحدة المواءمة (التي تجمع بين خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، من جهة، والخطة الوطنية، من جهة أخرى)؛ ووحدة الرصد (التي تحوي مؤشرات الخطة الوطنية وخطوط أساسها وغاياتها وقيمتها الحالية)؛ ووحدة الإبلاغ (التي تتيح المجال للإبلاغ عن التقدم المحرز في الخطتين).

(١) على النحو المبين في تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام ٢٠١٨ (A/73/400)، يعكس هذا التقرير تغييراً في الهيكل البرنامجي لعام ٢٠٢٠. ولهذا السبب، أدرج مرفق مستقل يتضمن المعلومات المتعلقة بأداء البرامج لعام ٢٠١٨ يتبع الهيكل البرنامجي في عام ٢٠١٨.



لوحة متابعة المجموعة المتكاملة لأدوات التخطيط والإبلاغ تبين مواءمة الخطط الإنمائية الوطنية مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣
المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

النتيجة والأدلة

قد ساهم هذا المنجز المستهدف في النتيجة المتوخاة التي تتمثل في الإدماج المتزامن للخطتين في الخطط الإنمائية الوطنية مع الحد من الجهود المبذولة من الدول الأعضاء.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة تعليقات إيجابية وردت من مستخدمي الأدوات. فقد أشير مثلاً، أثناء البيان العملي في أوغندا، إلى أنه رغم استخدام ذلك البلد عدداً من النماذج للتخطيط والإسقاطات^(١)، فإن أيّاً منها لم يجسد أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. ولذلك، فإن الأداة التي تجمع بين الخطتين والمشفوعة بتحليل لآثار مختلف بيانات السياسات والاستثمارات العامة من أجل إغناء عملية تحديد الأولويات الاستراتيجية، هي أداة مهمة في سياق وضع الخطط الخمسية والعشرية القادمة للتنمية. وفي استجابة المشاركين للدراسة الاستقصائية التي أُعدت بعد حلقات العمل، قيّم أكثر من ٨٠ في المائة من المشاركين الموجودين في أوغندا وما يزيد عن ٦٠ في المائة من أولئك الموجودين في سيشيل وغانا حلقة العمل بأنها أسهمت فعلاً في تنمية قدراتهم على إدماج الإطارين في الخطط الإنمائية الوطنية. وقد يقترح ما يزيد عن ٩٠ في المائة منهم مجموعة الأدوات على زملاء آخرين. وعلاوة على ذلك، طلبت غامبيا أن تتلقى دعماً ماثلاً بعد أن سمعت عن مجموعة الأدوات هذه في منديات مختلفة نظمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

وثُبتت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

(١) تشمل جملة أمور منها مصفوفة الحسابات الاجتماعية، ونموذج الاقتصاد الكلي المتكامل ونموذج التوازن العام القابل للحوسبة.

ألف-٢ تحققت جزئياً نتيجة مقرر عام ٢٠١٨، هي تحسين قدرة الدول الأعضاء على التنبؤ وتحليل الاقتصاد الكلي وعلى تصميم وتنفيذ ورصد الخطط والاستراتيجيات الإنمائية التي تعزز النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة والتحول الهيكلي، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والدليل على ذلك هو الزيادة من ١٢ في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ١٧ في عام ٢٠١٨ (مقابل هدف لفترة السنتين هو ١٨) في عدد الدول الأعضاء التي تعتبر ما تعدّه اللجنة من نماذج تنبؤ وأدوات تخطيط ومنتجات معرفية "مفيداً" أو "مفيداً جداً" في تصميم وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي وخطته الرامية إلى تحقيق النمو الشامل للجميع والتحول الهيكلي.

٣ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

ألف-٣ يعرض الجدول ألف-١ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في بلوغ الهدف المذكور أعلاه، حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ألف-١

البرنامج الفرعي ١: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام
٢٠١٨

الفعالية لعام
٢٠١٨

المقررة لعام
٢٠١٩

المقررة لعام
٢٠٢٠

المنجزات المستهدفة المحدودة

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

١ ١ وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)

باء - توليد المعارف ونقلها

- - مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)

١ ١ الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)

٢ ٢ المنشورات (عدد المنشورات)

٧ ٧ المواد التقنية (عدد المواد)

البرنامج الفرعي ٢ التكامل والتجارة على الصعيد الإقليمي

١ - الهدف

ألف-٤ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تحقيق التعاون والتكامل الإقليميين على نحو فعال فيما بين الدول الأعضاء من أجل مواجهة تحديات التحول الهيكلي في أفريقيا.

٢ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

الطريق إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية



القادة الأفارقة في مؤتمر قمة كيغالي (١٧-٢١ آذار/مارس ٢٠١٨)
المصدر: مفوضية الاتحاد الأفريقي

شرعت القارة في عمليات هامة للتكامل الإقليمي تتسم بالتعقيد والطموح والنطاق الواسع، مما يتطلب تقديم قدر أكبر من الدعم إلى المؤسسات الإقليمية التي لديها القدرات على الاضطلاع بدور ريادي في النهوض بخطة أفريقيا للتكامل الإقليمي. إن إنشاء منطقة تجارة حرة قارية هو إحدى المراحل البالغة الأهمية لمعاهدة عام ١٩٩١ لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية. ومن أجل تسريع إطلاق خطة التكامل القاري، قرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي، في دورته العادية الثامنة عشرة التي عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية قبل التاريخ المحدد لذلك في عام ٢٠١٧. وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في إطار ولايتها المتعلقة بتعزيز التكامل الأفريقي، دعم مختلف الجهود والعمليات الموجهة نحو تحقيق منطقة التجارة الحرة القارية.

وفي عام ٢٠١٨، ساعدت اللجنة في وضع النص الذي استُخدم أساساً للمفاوضات. وبالإضافة إلى ذلك، عرضت اللجنة فوائده المتوقعة الخاصة ببلدان محددة القائمة على أدلة عن طريق الخبراء الحكوميين الدوليين وقنوات صنع القرار.

النتيجة والأدلة

أسهم الناتج المستهدف في تحقيق النتيجة المتوخاة المتمثلة في التوافق الذي تم التوصل إليه بشأن الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة توقيع ٤٧ من الدول الأعضاء في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨ على إعلان كيغالي بإطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

ألف-٥ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي زيادة قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع السياسات والبرامج في مجالي التجارة في ما بين البلدان الأفريقية والتجارة الدولية، وتنفيذها ورصدها وتهيئة بيئة مؤاتية لجذب الاستثمارات، وفق ما هو مشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من الزيادة في عدد الدول الأعضاء من ٢٩ في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ٤٧ في عام ٢٠١٨ (مقابل هدف فترة السنتين المحدد بـ ٥٤) مما يدل على أن الالتزام بجعل منطقة التجارة الحرة القارية حقيقة واقعة.

٣ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

ألف-٦ يعرض الجدول ألف-٢ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في بلوغ الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ألف-٢

البرنامج الفرعي ٢: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام الفعالية لعام المقررة لعام المقررة لعام
٢٠١٨ ٢٠١٨ ٢٠١٩ ٢٠٢٠

المنجزات المستهدفة المحدودة

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق) ٣ ٣

الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات) ٣ ٣

باء - توليد المعارف ونقلها

مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع) ٢ ٤

الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام) ٥ ٥

المنشورات (عدد المنشورات) ٣ ١

المواد التقنية (عدد المواد) ٥ ٥

٤ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

ألف-٧ يُعزى أساساً الفرق في بند مشاريع التعاون الميداني والتقني إلى الزيادة في المشاريع الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية بسبب اتفاق المنح المبرم مع مؤسسة دعماً لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

ألف-٨ يُعزى أساساً الفرق في المنشورات إلى الانخفاض في عدد المنشورات سببه تأجيل النواتج المبرجة إلى عام ٢٠١٩.

البرنامج الفرعي ٣ الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية لأفريقيا

١ - الهدف

ألف-٩ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج في تحقيقه هو اعتماد وتنفيذ مبادرات جديدة للنهوض بالتنمية المستدامة والمنصفة في أفريقيا.

٢ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

الموقف المشترك والتعلم من الأقران من أجل دفع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة



الشخصيات البارزة المشاركة في حفل افتتاح منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨. المصدر: المعهد الدولي للتنمية المستدامة

في عام ٢٠١٨، قاد البرنامج الفرعي، بالتعاون مع برامج فرعية أخرى تابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومع منظمات إقليمية ووكالات تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، عقد الدورة الرابعة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة. وأعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمات الشريكة ورفقات معلومات أساسية ووثائق عمل من أجل استعراضها والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوضع الحالي والتقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٦ و ٧ و ١١ و ١٥ و ١٧ من خطة عام ٢٠٣٠ والأهداف الواردة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ باعتبارها إسهام أفريقيا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨.

النتيجة والأدلة

أسهم هذا المنجز المستهدف في تحقيق النتيجة المتمثلة في التعلم المتبادل وبلورة واعتماد توصيات السياسات العامة في شكل رسائل رئيسية للتعجيل في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ في أفريقيا، من خلال الاسترشاد بوثيقة العمل بشأن توصيات السياسات العامة المستقاة من تقارير المعلومات الأساسية وتبادل الخبرات والمداولات التي أجريت خلال المنتدى. ومن الرسائل الرئيسية الصادرة عن المنتدى أن التحول الهيكلي المرن في أفريقيا يتطلب، تمشيا مع كل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، أطراً وطنية متكاملة تشمل استراتيجيات ومُجاً قطاعية تعمم مراعاة الإدماج والحماية من تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث وقيمة رأس المال الطبيعي، وتعطيها الأولوية؛ وأنه ينبغي زيادة الزخم لضمان التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره جنبا إلى جنب مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وأن من الضروري أن تزيد البلدان الأفريقية الاستثمار في توفير الوصول إلى منافذ مياه الشرب في المجتمعات الحضرية والريفية، مما يحسن حالة مرافق الصرف الصحي ويكفل إدارة النفايات بطريقة مناسبة؛ وأنه ينبغي مواصلة إيلاء الأولوية لحفظ وتنفيذ الإدارة المسؤولة للموارد الطبيعية في أفريقيا، اللذين يتوقف عليهما الجزء الأكبر من النمو؛ وأنه يتعين توسيع نطاق الدعم في مجالات التمويل وتنمية القدرات والتكنولوجيا المرتبط بتحقيق النتائج الميدانية لتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية في مجال التنوع البيولوجي، والغايات المتعلقة بتحديد أثر تدهور الأراضي، والخطط والبرامج الوطنية للإدارة المستدامة للغابات؛ وأنه ينبغي عقد منتدى للجهات المتعددة صاحبة المصلحة في أفريقيا بشأن تسخير العلم والابتكار التكنولوجي لخدمة أهداف التنمية المستدامة على هامش منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة من أجل تحديد وتلبية احتياجات أفريقيا في مجالي العلم والابتكار التكنولوجي، والإعداد لعقد المنتدى السنوي العالمي للجهات المتعددة صاحبة المصلحة بشأن الموضوع نفسه.

وتشمل الأدلة على تحقيق هذه النتيجة اعتماداً توصيات سياساتية محددة في شكل رسائل رئيسية بشأن المواضيع الفرعية الستة للمنتدى على النحو المبين في الفقرة أعلاه، التي شكلت أيضاً الإسهام الإقليمي لأفريقيا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨

والتي من المزمع استخدامها في الحوار بشأن السياسات، وصنع السياسات وتنفيذها على كل من الصعد الوطني والإقليمي والعالمي من أجل تحقيق الأهداف المحددة في الخطتين، مع التركيز على الأهداف الستة المذكورة أعلاه.

تُثبت هذه النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

ألف-١٠ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي تعزيز قدرات الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى على صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وأطر تنظيمية لإدارة الموارد المعدنية على نحو يتسق مع الرؤية الأفريقية للتعددين على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من الزيادة من ١٠ في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ١٤ في عام ٢٠١٨ (مقابل هدف فترة السنتين المحدد بـ ١٥) في عدد الدول الأعضاء التي تلقت مساعدة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأطلقت استراتيجيات مراعية للاعتبارات الجنسانية ومبادرات سياساتية لإدارة الموارد المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية، تتسق مع الرؤية الأفريقية للتعددين. والبلدان الأربعة الإضافية هي تشاد ورواندا وغانا والمغرب.

٣ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

ألف-١١ يعرض الجدول ألف-٣ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ألف-٣

البرنامج الفرعي ٣: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٩ المقررة لعام ٢٠٢٠

المنجزات المستهدفة المعدودة

باء - توليد المعارف ونقلها

٣	٣	مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)
٢٠	٢٠	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)
٤	٤	المنشورات (عدد المنشورات)
٧	٧	المواد التقنية (عدد المواد)

البرنامج الفرعي ٤ الإحصاءات

١ - الهدف

ألف-١٢ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو في تحسين إنتاج البيانات والإحصاءات الجيدة النوعية ونشرها واستخدامها في أفريقيا.

٢ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

تعزيز الإحصاءات الزراعية وزيادة قدرات الإحصائيين الأفارقة



خرجوا برنامج التأهيل لنيل درجة الماجستير للإحصاءات الزراعية، من السنغال ومالي ونيجيريا وليسوتو والكاميرون.
المصدر: أندريا جياكتو

في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٨، عكف البرنامج الفرعي للإحصاءات على تنفيذ عنصر التدريب في الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية، وهو برنامج هدفه تحسين حالة الإحصاءات الزراعية في القارة. وتفيد وثيقة البرنامج المعنونة "تحسين إحصاءات الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والتنمية الريفية: خطة عمل لأفريقيا للفترة ٢٠١١-٢٠١٥" بأن البيانات والإحصاءات عن هذا القطاع جُمعت ونشرت بطريقة رديئة في العديد من البلدان الأفريقية. وأبلغت العديد من المؤسسات الموجودة في أفريقيا والمسؤولة عن وضع ونشر الإحصاءات الزراعية بأن النقص في عدد الموظفين يؤثر تأثيراً ضاراً على عملياتها. وتفتقر أيضاً تلك المؤسسات إلى استراتيجية لتنمية الموارد البشرية تسترشد بها في إدارة مواردها البشرية وتنميتها والاستفادة منها. وقد أثر ذلك سلباً على جودة الإحصاءات الزراعية وتوافرها في جميع الدول الأعضاء في المنطقة.

وفي عام ٢٠١٨، وضع البرنامج الفرعي برنامجاً تدريبياً لمعالجة مسألة عدم توفر مجموعة حيوية من الإحصائيين الزراعيين المدربين، وذلك بتعزيز القدرات في مجال التدريب على الإحصاءات الزراعية في ٤٠ بلداً أفريقياً. وفي ظل الدعم الذي تقدمه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لإجراء البحوث، جُمعت البرامج التدريبية في رزمة لتدريب المدربين وركزت على أساليب وتقنيات معدة حديثاً في مجال الإحصاءات الزراعية، مثل الاستخدام الفعال للبيانات الإدارية، وتحسين وضع الكشف بالأغذية المتاحة، واستخدام التكنولوجيات في إنتاج الإحصاءات الزراعية، وتحسين وضع إحصاءات مواشي البدو الرحل وهجرة الماشية الموسمية وإعداد إحصاءات عن عمالة الشباب والمسائل الجنسانية في مجال الزراعة وتحسين إنتاج الإحصاءات المتعلقة بمصادر الأسماك.

وهدف البرنامج أيضاً إلى تحسين المناهج الدراسية القصيرة الأجل والدورات التدريبية أثناء العمل، وتحسين قدرة الهياكل الأساسية اللازمة لمراكز التدريب الإحصائي الإقليمية باستخدام التكنولوجيات الحديثة في مجال التدريب، وتقديم المنح الدراسية للتخصص في مجال الإحصاءات الزراعية وتوفير التدريب للمدربين والمحاضرين على الأساليب والتكنولوجيات المستحدثة. وعلاوة على ذلك، أُعدت أدلة تقنية ومبادئ توجيهية بشأن الطرائق المستحدثة لدعم جمع البيانات الزراعية وتحليلها. وفي أيدجان، كوت ديفوار خمسة مراكز إقليمية للتدريب الإحصائي. كما أن مراكز دكاو وياوندي ودار السلام في جمهورية تنزانيا المتحدة قادرة حالياً على توفير دورات دراسية عن الأساليب والتقنيات التي وُضعت حديثاً في مجال الإحصاءات الزراعية. وتلبي أيضاً مراكز تدريب إقليمية مثل مركز التدريب الإحصائي لشرق أفريقيا في دار السلام الطلبات الواردة من المكاتب الوطنية الجماعية لتدريب الموظفين على نطاق واسع على عدد من المنهجيات التي أطلقت مؤخراً.

النتيجة والأدلة

أسهم المنجز المستهدف في تحقيق النتيجة المتمثلة في تعزيز قدرات مراكز التدريب الإحصائي على إعداد وتنفيذ التدريب في مجال الإحصاءات الزراعية.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة نتائج الجولة الثانية من التقييم القطري للنظم الإحصائية الزراعية في أفريقيا، التي تهدف إلى تقييم قدرة البلدان الأفريقية على أن تعد إحصاءات زراعية موثوقة ومستدامة وحسنة التوقيت. وقد أثبتت ذلك زيادة نسبتها ٦,٤ نقطة مئوية (من ٤٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٥٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٥) في المؤشر المركب لأفريقيا ككل^(١). وأظهر التقييم التحسن الذي طرأ على قدرة كل من الوكالات المسؤولة عن الإحصاءات الزراعية في البلدان المستهدفة مقارنةً بالجولة الأولى من التقييم. واستُخدمت البيانات المستمدة من هذا التقييم لوضع مؤشرات قدرات الإحصاءات الزراعية الخاصة بكل بلد من أجل تقييم قدرة البلد المعني على إعداد إحصاءات زراعية وريفية حسنة التوقيت وموثوق بها. ووفر هذا التقييم دليلاً على المستوى الحالي الذي بلغه وضع النظم الإحصائية الزراعية والريفية الوطنية وأوضح أيضاً التحسن المستمر في عملية الإبلاغ في مجال الإحصاءات الزراعية نتيجةً لتحسين القدرات، بما في ذلك الخبراء في المنهجيات الموضوعية حديثاً.

وثُبتت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

(١) إجراءات المؤشر المركب التي تتبع لوضع نظم وطنية للإحصاءات الزراعية لمنطقة أفريقيا برمتها.

ألف-١٣ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إعداد البيانات والإحصاءات ونشرها واستخدامها من أجل تيسير وضع السياسات القائمة على الأدلة وتسهيل التخطيط والتنفيذ والرصد والإبلاغ على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وهو ما يتجلى من ازدياد عدد الدول الأعضاء (٢٩ في عام ٢٠١٨، مقابل هدف فترة السنتين المحدد بـ ٢٥) التي وضعت استراتيجية إحصائية في إطار خططها الإنمائية الوطنية.

٣ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

ألف-١٤ يعرض الجدول ألف-٤ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في بلوغ الهدف المبين أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ألف-٤

البرنامج افرعي ٤: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٩ المقررة لعام ٢٠٢٠

المنجزات المستهدفة المحددة	
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء	
٥	٥
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	
٢٤	٢٤
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	
باء - توليد المعارف ونقلها	
٣	٣
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	
٣٥	٣٥
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	
٤	٤
المواد التقنية (عدد المواد)	

البرنامج الفرعي ٥ تنمية القدرات

١ - الهدف

ألف-١٥ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع وتسريع التحول الهيكلي في سياق أولويات الاتحاد الأفريقي، بما يشمل تلك المدرجة في خطة عام ٢٠٦٣ وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

تعزيز القدرات في الإدارة القائمة على النتائج والتدريب على المهارات القيادية لصالح وزارة المياه والري والكهرباء في إثيوبيا



تدريب المديرين من الرتب الوسطى لدى وزارة المياه والري والكهرباء في إثيوبيا
المصدر: جيليان فرومن

في عام ٢٠١٨، قدم البرنامج الفرعي، بالتعاون مع غيره من البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية، بما في ذلك التدريب، إلى وزارة المياه والري والكهرباء في إثيوبيا في محاولة لتعزيز قدرتها المؤسسية وتحسين تقديم الخدمات وفي نهاية المطاف زيادة الإيرادات. وتمثلت المرحلة الأولى من هذه المشاركة في وضع وتنفيذ تقييم لأداء الوزارة من أجل تقييم قدرتها المؤسسية. وحدد التقييم عددا من الثغرات في الكفاءة القيادية في أوساط المديرين من الرتب الوسطى التي، إن لم تعالج، يمكن أن تؤثر على القدرة المؤسسية اللازمة لتحقيق الأهداف التنظيمية الطموحة التي وضعتها الوزارة للسنوات القادمة.

ومن أجل سد الفجوات المحددة في القدرات وضمان النجاح في ذلك، وضعت الوزارة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، برنامجاً متعدد المراحل يستفيد من خبرة الأخصائيين الداخليين والخارجيين في مجال التنمية من أجل مواجهة التحديات المحددة. والهدف الرئيسي من برنامج تنمية القدرات هو تعزيز الكفاءات الفردية والقدرات القيادية للمديرين من الرتب الوسطى في وزارة المياه والري والكهرباء. ويهدف البرنامج على وجه التحديد إلى تحسين القدرات القيادية للمديرين؛ ووضع خطة شاملة وقابلة للتكيف لبناء القدرات اللازمة لتنفيذ خطة إثيوبيا الثانية للنمو والتحول التي تغطي الفترة من ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠/٢٠١٩؛ والجمع بين الاستراتيجيات الرئيسية التي يمكن أن ينفذها فريق القيادة العليا لدى الوزارة من أجل تحسين الكفاءات الإدارية لمديريها من الشريحة الوسطى.

النتيجة والأدلة

أسهم المنجز المستهدف في تحقيق النتيجة المتمثلة في تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية للوزارة كي تحقق فعلاً أهداف الأداء التي حددتها.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة نتائج التقييم السابقة واللاحقة للتدريب. وفي الواقع، لم يشعر سوى نسبة ٣٠ في المائة من المستطلعين، قبل التدريب، أن لديهم "الأدوات اللازمة لاتخاذ الخيارات والقرارات الأخلاقية أثناء أداء واجباتي في العمل"، بينما ارتفعت تلك النسبة في التقييم اللاحق للتدريب إلى ٧٦ في المائة. وعلاوة على ذلك، لم يوافق سوى ٢٠ في المائة من المستطلعين في التدريب السابق للتقييم

على أنهم استوعبوا مفهوم الإدارة القائمة على النتائج. وفي التقييم اللاحق للتدريب، ارتفعت هذه النسبة إلى ٦٥ في المائة. وفي التقييم السابق للتدريب، لم يوافق سوى ١٠ في المائة من المستطلعين على أنه توفرت لديهم الأدوات والموارد اللازمة لإثبات صفتهم القيادية؛ وفي التقييم اللاحق للتدريب، ارتفعت هذه النسبة إلى ٦٢ في المائة.

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

ألف-١٦ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي تعزيز قدرة الدول الأعضاء والمؤسسات الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية على صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى النهوض بالتحول الهيكلي في أفريقيا، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من الزيادة في عدد الدول الأعضاء والمؤسسات الأفريقية التي تتلقى خدمات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال تنمية القدرات من أجل صياغة السياسات والبرامج الداعمة للأولويات والخطة الإنمائية الأفريقية، وتنفيذها ورصدها والإبلاغ عنها، من ٢٠ دولة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ٢٣ دولة في عام ٢٠١٨ (مقابل هدف فترة السنتين المحدد بـ ٢٥).

٣ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

ألف-١٧ يعرض الجدول ألف-٥ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في بلوغ الهدف المذكور أعلاه، حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ألف-٥

البرنامج الفرعي ٥: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
-------------------	-------------------	-------------------

المنجزات المستهدفة المعدودة

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

٤	٤	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
---	---	---------------------------------------

٨	٨	الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)
---	---	---

باء - توليد المعارف ونقلها

١١	١٠	مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)
----	----	--

٤	٣	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)
---	---	---

٣	٣	المنشورات (عدد المنشورات)
---	---	---------------------------

١٦	١٦	المواد التقنية (عدد المواد)
----	----	-----------------------------

٤ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

ألف-١٨ عزى أساسا الفرق في الحلقات الدراسية وحلقات العمل والدورات التدريبية إلى إعادة هيكلة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ قرار بتنفيذ هذه النواتج في إطار الهيكل الجديد في عام ٢٠١٩.

البرنامج الفرعي ٦ نوع الجنس ودور المرأة في التنمية

١ - الهدف

ألف-١٩ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا.

٢ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

كيف أغنت الأداة الجنسانية للجنة الاقتصادية لأفريقيا (الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية) رسم السياسات الفعالة في أفريقيا



لا يزال الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية يؤثر على السياسات والبرامج الرامية إلى إشراك المرأة في القطاعات التي كان يهيمن عليها الذكور في السابق
المصدر: ريان براون/هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

عرض البرنامج الفرعي الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية في عام ٢٠٠٤ في استجابة لطلبات الدول الأعضاء وضع أداة تساعد في الإبلاغ عن مناهج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وعندما اعتمدت جميع البلدان الأفريقية هذين الصكين الدوليين، باتت ملزمة بالإبلاغ بشكل دوري عن التقدم المحرز. وعلاوة على ذلك، يتعين على الدول الأعضاء قياس التقدم المحرز في المساواة بين الجنسين في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ووضع السياسات والبرامج والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تضيق الفجوات الجنسانية في التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، وخلال حلقة عمل وطنية نظمها البرنامج الفرعي في بريتوريا، عرض رئيس وحدة السكان الوطنية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في جنوب أفريقيا آخر تقرير للوحدة، الذي كان

مجلس الوزراء قد استعرضه. وكان الهدف من هذا التقرير وضع استراتيجية وطنية لجنوب أفريقيا للتأكد من أن الاستثمارات اللازمة في مجالي التعليم والصحة قد وُظفت لمعالجة البطالة المرتفعة في صفوف الشباب وللإستفادة من العائد الديمغرافي. بيد أن مجلس الوزراء رد التقرير لإعادة النظر فيه بسبب تجاهله للاعتبارات الجنسانية. وردا على ذلك، قدمت لجنة المساواة بين الجنسين، وهي شريك قوي للبرنامج الفرعي في تنفيذ الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية، آخر ما أعدته من بحوث بدعم من البرنامج الفرعي.

النتيجة والأدلة

أسهم المنجز المستهدف في هذه النتيجة، وهي إقامة الشراكة القوية بين وحدة السكان الوطنية ولجنة المساواة بين الجنسين التي تؤدي إلى تعميم مراعاة بعد جنساني في الاستراتيجيات الوطنية المرتقبة لتسخير العائد الديمغرافي. وعلى وجه التحديد، تأثرت وحدة السكان الوطنية باللجنة المعنية بالمساواة بين الجنسين من الأفكار الثابتة المستمدة من الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية الذي يقدم بعداً جنسياً شاملاً يتجاوز مجرد تصنيف البيانات حسب الجنس.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة إدراج بعد جنساني بالاستناد إلى ما ورد في التقرير الوطني عن الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية في التقرير النهائي المعنون "الديناميات السكانية في جنوب أفريقيا: اتجاهاتها وهيكلها وأسبابها وعواقبها" الذي سيقدم إلى مجلس الوزراء. ومن المتوقع أن يُغني هذا التقرير إطار السياسات الوطنية لتسخير العائد الديمغرافي.

وُثِّبَت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

ألف-٢٠ تحققت نتيجة مقررته لعام ٢٠١٨، هي تعزيز قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإبلاغ عنهما، فضلاً عن معالجة القضايا الناشئة التي تمس بالنساء والفتيات، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، ويتضح ذلك من الزيادة في عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تبلغ عن تنفيذ الالتزامات الدولية والإقليمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، من ٢٠ في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ٢٩ في عام ٢٠١٨ (مقابل هدف فترة السنتين المحدد بـ ٣٣).

٣ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

ألف-٢١ يعرض الجدول ألف-٦ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في بلوغ الهدف المذكور أعلاه، حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ألف-٦

البرنامج الفرعي ٦: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٩ المقررة لعام ٢٠٢٠

المنجزات المستهدفة المحدودة

باء - توليد المعارف ونقلها

٦	٦	مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)
٣	٣	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)
١	١	المواد التقنية (عدد المواد)

البرنامج الفرعي ٧ الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر ١ الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا

١ - الهدف

ألف-٢٢ الهدف الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه هو إحداث تحول هيكلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في شمال أفريقيا.

٢ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

اعتماد نظام الحسابات القومية



صياد يلقي الشبكة في المياه لصيد الأسماك الصغيرة.
المصدر: صور الأمم المتحدة/مارتن بيريه.

تواجه البلدان الأفريقية تحديات في إنتاج إحصاءات اقتصادية جيدة النوعية في الوقت المناسب بسبب محدودية الموارد البشرية والمالية والتقنية، وبسبب ضعف القدرات المؤسسية والبنية التحتية الإحصائية. ولمواجهة هذه التحديات، أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ مشروع تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. واستجابةً لطلب مقدم من حكومة موريتانيا للحصول على المساعدة التقنية اللازمة لدعم اعتماد نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، قام مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، في شراكة مع حكومة المغرب والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بتقديم الدعم الفني والخدمات الاستشارية لكفالة مواءمة الحسابات القومية لموريتانيا ومفاهيمها للإحصاءات الاقتصادية مع نظام الحسابات القومية، ولتعزيز المنهجيات والأدوات والممارسات والمعايير من أجل جمع وتحليل البيانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

والهدف العام للمشروع هو تحسين جودة وتوافر الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية ذات الصلة دعماً للحكومة الاقتصادية الرشيدة، وللتكامل الإقليمي، والتنمية المستدامة في أفريقيا. وشكل المشروع جزءاً من المشروع المنفذ على نطاق القارة من أجل تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ الذي وضعه الفريق الأفريقي المعني بالحسابات القومية تحت رعاية اللجنة الإحصائية الأفريقية.

النتيجة والأدلة

ساهم المنجز المستهدف في تحقيق النتيجة المتمثلة في القرار الذي اتخذته حكومة موريتانيا لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في فترة عام ٢٠١٨.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة استخدام الحكومة لمنهجية نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ بهدف التوصل إلى تقدير دقيق لمساهمة مصائد الأسماك والماشية والإدارة العامة والمالية العامة والقطاعات غير النظامية في الناتج المحلي الإجمالي. وتم عرض الأرقام ومناقشتها خلال سلسلة من حلقات العمل الوطنية ضمت جهات رئيسية صاحبة مصلحة على الصعيد الوطني وجهات شريكة على الصعيد الدولي مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. وتم توثيق النهج المستخدم لدعم موريتانيا في دليل منهجي يساعد على تقديم دعم مماثل إلى بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية مثل السودان وغيره من البلدان، تبعاً للاحتياجات. وتم عرض ومناقشة المعارف الموحدة التي بُنيت من خلال تلك العملية أثناء اجتماع فريق الخبراء الذي عقد، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، تحت عنوان "ثورة البيانات في شمال أفريقيا: جعل البيانات داعمة للتحويل الهيكلي (اجتماع لفريق الخبراء)". وأتاح اجتماع فريق الخبراء فرصة لتسليط الضوء على العمل الذي أنجز في موريتانيا، ولتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في إدارة النظم الإحصائية وبيانات الحسابات القومية عبر البلدان السبعة في منطقة شمال أفريقيا. كما أتاح الفرصة لاستعراض الأطر الناعمة الإحصائية القائمة ومناقشة التعديلات اللازمة لتمكين البلدان والمؤسسات ذات الصلة من استخدام مصادر البيانات الضخمة لأجل تعزيز وترسيخ النظم الإحصائية في شمال أفريقيا.

وُثِّبَت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

ألف-٢٣ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في تعزيز قدرات الدول الأعضاء في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية وفي اتحاد المغرب العربي على تنفيذ الأولويات الإنمائية دون الإقليمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية، على نحو ما تدل عليه الزيادة من صفر في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ٢ في عام ٢٠١٨ (مقارنة بهدف لفترة السنتين المحدد بـ ٢) في عدد الحوارات والمنتديات المتعلقة بالسياسات العامة دعماً للتحويل الهيكلي في شمال أفريقيا، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية.

٣ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

ألف-٢٤ يعرض الجدول ألف-٧ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في بلوغ الهدف المبين أعلاه، حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ألف-٧

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٩ المقررة لعام ٢٠٢٠

المنجزات المستهدفة المحدودة

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق) ٤ ٤

الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات) ١١ ١١

باء - توليد المعارف ونقلها

الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام) ٤ ٤

المنشورات (عدد المنشورات) ٦ ٦

العنصر ٢

الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا

١ - الهدف

ألف-٢٥ الهدف الذي يسهم هذا العنصر في هو إحداث تحول هيكلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في غرب أفريقيا.

٢ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

تجديد التخطيط الإنمائي لزيادة كفاءة وشفافية السياسات العامة في غرب أفريقيا



زيادة الرعاية الصحية للفئات الضعيفة من الأطفال

المصدر: طاهرو غورو سوناما، المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، أوفد العنصر بعثات لبناء القدرات والتخطيط الإنمائي إلى بنن والسنغال وغينيا وغينيا - بيساو وكوت ديفوار والنيجر، بناء على طلب من حكومة كل بلد من تلك البلدان من أجل المساعدة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحلية، ولا سيما الإيرادات العامة. وتمثل هدف البعثة في تحسين قدرات الجهات المسؤولة الحكومية في مجالي التخطيط الإنمائي والإحصاءات، وذلك من أجل تصميم وصياغة السياسات والاستراتيجيات لدعم خطط التنمية الوطنية لكل منها. وتوضح حالة السنغال فعالية إجراءات التدخل التي اتخذها العنصر.

وطلبت حكومة السنغال دعماً تقنياً من أجل تحقيق الامتثال لمشروطة رئيسية (معياري هيكلي) في إطار برنامجها الاقتصادي والمالي الذي يدعمه صندوق النقد الدولي بموجب أداة دعم السياسات للفترة

٢٠١٥-٢٠١٧. وارتبط ذلك بإنشاء منصة تدعى مصرف المشاريع المتكاملة، تصف دورة حياة المشاريع التي يدعمها صندوق النقد الدولي. ويتمثل دور العنصر في تنسيق الأنشطة مع الحكومة. ويشمل ذلك تعريف اختصاصات المشروع؛ واستحداث نموذج "العتبة ٢١" ومعايرته وفقاً لاحتياجات البلد؛ وتنظيم العديد من حلقات العمل التي شاركت فيها وزارة الاقتصاد والمالية والتخطيط، بوصفها الجهة الفاعلة الرئيسية، إلى جانب إدارات وزارية أخرى ومؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات البحثية، لغرض بناء قدرات الجهات النظرية الحكومية من أجل تولى زمام الأمور وتشغيل المنصة بشكل أفضل.

النتيجة والأدلة

أسهم هذا المنجز المستهدف في تحقيق النتيجة المتمثلة في تنفيذ مشروع قاعدة البيانات الإلكترونية في السنغال التي تصف دورة حياة المشاريع، وفي تحسين التواصل بين الوزارات التنفيذية ووزارة الاقتصاد والمالية والتخطيط.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة تحسين مجمل دورة المشاريع العامة والإنفاق الرأسمالي. وقد مكّن تنفيذ مشروع قاعدة البيانات الإلكترونية الحكومة من التعامل بشكل أفضل مع الطلبات المتزايدة على خدمات التعليم والصحة، ومن تحقيق النمو الشامل للجميع. وإضافة إلى ذلك، فقد أظهر التحليل الذي أجراه العنصر مؤخراً، وكذلك العديد من استعراضات صندوق النقد الدولي لأداة دعم السياسات للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، أن زيادة كفاءة وشفافية السياسات العامة مقترنة بتولي زمام الأمور في الخطة الإنمائية الوطنية وتنفيذها بشكل فعال، وبتعزيز قدرات المسؤولين الحكوميين على وضع وتنفيذ ورصد الاستراتيجيات والخطط والبرامج والمشاريع القطرية.

وُثِّبَت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

ألف-٢٦ وتحققت بالكامل إحدى النتائج المقررة لفترة عام ٢٠١٨، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في تعزيز قدرات الدول الأعضاء في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا على تنفيذ الأولويات الإنمائية دون الإقليمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية، على نحو ما تدل عليه الزيادة من ٥ في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ٨ في عام ٢٠١٨ (مقارنة بمهدف فترة السنتين المحدد بـ ٨) في عدد الحوارات والمنتديات المتعلقة بالسياسات العامة دعماً للتحويل الهيكلي في شمال أفريقيا، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية.

٣ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

ألف-٢٧ يعرض الجدول ألف-٨ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في بلوغ الهدف المبين أعلاه، حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ألف-٨

البرنامج الفرعي ٧، العنصر ٢: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨ الفعالية لعام ٢٠١٩ المقررة لعام ٢٠٢٠

المنجزات المستهدفة المحددة

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

٢ ٢ وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)

٨ ٨ الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)

باء - توليد المعارف ونقلها

١ ١ مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)

٩ ٩ الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)

٤ ٦ المنشورات (عدد المنشورات)

١ ١ المواد التقنية (عدد المواد)

٤ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة لعام ٢٠١٨

ألف-٢٨ يعزى الفرق في المنشورات بشكل أساسي إلى منشورين اكتملا ولكن لم يتقرر بعد شكل نشرهما للعموم نظرا لحساسية المسائل المتصلة بالعملة الموحدة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وللآثار المترتبة على انضمام المغرب وتونس وموريتانيا إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وستتناول ندوة من المقرر عقدها في عام ٢٠١٩ هذين الموضوعين الرئيسيين.

العنصر ٣

الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا

١ - الهدف

ألف-٢٩ الهدف الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه هو إحداث تحول هيكلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في وسط أفريقيا.

٢ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

كسر الحلقة المفرغة للاعتماد المفرط على تصدير السلع الأساسية



قطاع الصناعة التحويلية للألومنيوم في الكاميرون.

المصدر: شريط وثائقي من إنتاج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بعنوان "صنع في وسط أفريقيا".

في الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٨، طلبت أربعة بلدان في وسط أفريقيا من البرنامج الفرعي مدّها بالمساعدة التقنية اللازمة لصياغة استراتيجيات التنوع الاقتصادي كحلٍّ محتمل لمعالجة مكامن الضعف البنيوية في اقتصاداتها، التي لا تزال تعتمد اعتماداً كبيراً على صادرات النفط.

وقامت حكومة تشاد، بمساعدة تقنية من البرنامج الفرعي، بوضع واعتماد مخطط توجيهي للتصنيع والتنوع الاقتصادي، أطلقت في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في ندجamina. وتطلب نجاح المخطط التوجيهي توفر قدرات قوية في مجال تصميم المشاريع وصياغتها. وكان من الشروط الرئيسية الأخرى إدخال تحسينات على بيئة الأعمال التجارية، ولا سيما

فرص الحصول على تمويل، ونمو الإنتاجية، وتوفير فسحة مالية كافية لمواصلة الاستثمارات الطويلة الأجل من أجل تحفيز التصنيع والتنوع الاقتصادي، مع العمل في الوقت نفسه على استعادة استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تدابير قصيرة الأجل. وبناء على ذلك، ومن أجل تنفيذ المخطط، أُجريَ ما يلزم من دراسات لتشخيص حالة النمو ومن تحليل لسلسلة القيمة، وغير ذلك من الدراسات، مما ساعد على تحديد الركائز الاقتصادية الرئيسية والعوامل المساعدة للتنوع الاقتصادي في البلد. ومن تلك العناصر الأعمال التجارية الزراعية وتنمية الثروة الحيوانية مع التركيز على صادرات اللحوم والجلود، وعلى تسخير الطاقة المتجددة، وإنشاء المجموعات، ونشوء اقتصاد المعرفة. وتم اختيار التصنيع الأخضر باعتباره السبيل المفضل لزيادة حصة المنتجات المصنعة في إجمالي الصادرات والحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

النتيجة والأدلة

أسهم هذا المنجز المستهدف في تحقيق النتيجة المتمثلة في زيادة مستوى تعبئة الموارد اللازمة لتمويل المخطط التوجيهي والشراكات الجديدة من أجل تفعيله. وشكّل المخطط التوجيهي أيضاً أساساً لإجراء مشاورات مكثفة مع الجهات الشريكة الإنمائية العاملة في البلد، بما في ذلك البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الفرنسية للتنمية، للتأكد من أنها تعمل على مواءمة إجراءات تدخلها في تشاد مع المخطط باعتبارها جزءاً من إطار متكامل لتمويل التنمية.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة زيادة في تعبئة الموارد لتمويل المخطط التوجيهي والشراكات الجديدة.

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

ألف-٣٠ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في تعزيز قدرات الدول الأعضاء في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، وفي الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وفي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، على تنفيذ الأولويات الإنمائية دون الإقليمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية، على نحو ما تدل عليه الزيادة من ٢ في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ٥ في عام ٢٠١٨ (مقارنةً بهدف فترة السنتين المحدد — ٤) في عدد الحوارات والمنتديات المتعلقة بالسياسات العامة، وذلك دعماً للتحويل الهيكلي في وسط أفريقيا، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية.

٣ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

ألف-٣١ يعرض الجدول ألف-٩ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في بلوغ الهدف المبين أعلاه، حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ألف-٩

البرنامج الفرعي ٧، العنصر ٣: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٩ المقررة لعام ٢٠٢٠

المنجزات المستهدفة المحددة			
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
٣	٣	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	
٨	٨	الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	
باء - توليد المعارف ونقلها			
١	١	مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	
٣١	٣٠	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	
٤	٤	المنشورات (عدد المنشورات)	

٤ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

ألف-٣٢ يعزى الفرق في الحلقات الدراسية وحلقات العمل والدورات التدريبية إلى عقد حلقة العمل المتعلقة بالتنوع الاقتصادي التي لم تكن مقررة لعام ٢٠١٨.

العنصر ٤

الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا

١ - الهدف

ألف-٣٣ الهدف الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه هو إحداث تحول هيكلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في شرق أفريقيا.

٢ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

الاقتصاد الأزرق: تحول النموذج الفكري نحو الأخذ بنهج متعدد القطاعات في شرق أفريقيا



تسخير إمكانات الاقتصاد الأزرق في جزر القمر

المصدر: فليب مورسيا

كررت الدول الأعضاء، وكذلك الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، التأكيد على الحاجة إلى وضع وتنفيذ سياسات سليمة متعددة القطاعات في مجال الاقتصاد الأزرق، وذلك في الاجتماع الحادي والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية، الذي عقد في موروني، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، تحت شعار ”النمو التحويلي في شرق إفريقيا: المحفزات والمعوقات“. وعلاوة على ذلك، فقد برز الاقتصاد الأزرق كعامل رئيسي مساعد في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، من خلال الاستخدام الأمثل للنقل المتعدد الوسائط والربط بين الطرق المائية الداخلية والموانئ.

وفي عام ٢٠١٨، وبناء على طلب جزر القمر ومدغشقر، وقر العنصر دعماً تقنياً من أجل تطوير وتدعيم الأطر الاستراتيجية التي تركز على تحديد أولويات القطاعات، وما يتصل بذلك من مقايضات، إلى جانب توجهات وإجراءات في مجال السياسة العامة. أما في جزر القمر، فقد اعتُبرت الطاقة قطاعاً ذا أولوية للتدخل. وفي هذا الصدد، تم، بالتشاور مع البرنامج الفرعي ٢، تحديد القدرة المنخفضة على توليد الطاقة، وعدم كفاءة نقل الطاقة وتوزيعها، ومحدودية القدرة على التخطيط الطويل الأجل في مجال الطاقة، تحديات متكررة تؤثر على قطاعات أخرى من الاقتصاد الأزرق مثل السياحة.

النتيجة والأدلة

أسهم المنجز المستهدف في تحقيق النتيجة المتمثلة في وضع إطار استراتيجي للسياسة العامة في مجال الاقتصاد الأزرق في جزر القمر، مشفوعاً بثلاث دراسات وطنية مواضيعية تركز على المواضيع التالية: (أ) السمات المؤسسية والتنظيمية (أي، كيفية إضفاء الطابع المؤسسي على الاقتصاد الأزرق)، (ب) تقييم قطاعات الاقتصاد الأزرق، (ج) الأبعاد الإقليمية، فضلاً عن إجراء دراسة حول إحصاءات رصيد الطاقة ونموذج نظم الطاقة. أما في مدغشقر، فقد أسفر الدعم الذي قدمه العنصر عن وضع وثيقة استراتيجية تسلط الضوء على التحديات الماثلة والفرص المتاحة في الاقتصاد الأزرق، وتُوفّر توجيهات في مجال السياسة العامة.

ووضع إطار السياسة العامة لجزر القمر بالتشاور الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق الأمم المتحدة القطري. ويتضمن تقرير مدغشقر مساهمات مباشرة من الفاو ومن حلقة عمل تشاورية شارك فيها أعضاء الفريق القطري. ووضع الإطاران برعاية لإطار التخطيط للجنة المحيط الهندي، التي طلبت مزيداً من الدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في وضع الصيغة النهائية لخطة عمل إقليمية بشأن الاقتصاد الأزرق. وإضافة إلى ذلك، جرت مواءمة تلك الأطر من قبل كل دولة من الدول الأعضاء مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

من خلال إدماج أهداف التنمية المستدامة الرئيسية، ومع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، التي حددت الاقتصاد الأزرق بأنه "أفق جديد للنهضة الأفريقية". كما يشدد هذان الإطاران على أهمية توليد المعارف بشأن الاقتصاد الأزرق، ومن المتوقع دعم تنفيذها من خلال سياسات للاقتصاد الكلي وأدوات مبتكرة لتعبئة الموارد.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة اعتماد جزر القمر ومدغشقر أطر السياسة العامة الخاصة بكل منهما، واستخدام تلك الأطر للاستفادة من إمكانات الاقتصاد الأزرق لكل منهما. وفي جزر القمر، دُمج إطار السياسة العامة الاستراتيجية في الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والتنمية المستدامة. وستواصل مدغشقر بذل جهود مماثلة في مجال الإدماج بعد الانتهاء من الانتخابات الرئاسية. وتدل تلك النتائج على النطاق التنفيذي الواسع الذي تتميز به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

وُثبتت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

ألف-٣٤ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في تعزيز قدرات الدول الأعضاء في منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية، وفي جماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، على تنفيذ الأولويات الإنمائية دون الإقليمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية، على نحو ما تدل عليه الزيادة من صفر في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ٨ في عام ٢٠١٨ (مقارنة بهدف فترة السنتين المحدد بـ ٨) في عدد الحوارات والمنتديات المتعلقة بالسياسات العامة، وذلك دعماً للتحويل الهيكلي في شرق أفريقيا، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية.

٣ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

ألف-٣٥ يعرض الجدول ألف-١٠ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في بلوغ الهدف المبين أعلاه، حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ألف-١٠

البرنامج الفرعي ٧، العنصر ٤: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٩ المقررة لعام ٢٠٢٠

المنجزات المستهدفة المحدودة

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

٢ ٢ وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)

٨ ٨ الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)

باء - توليد المعارف ونقلها

١ ١ مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)

١٥ ١٥ الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)

٧ ٧ المنشورات (عدد المنشورات)

٣ ٣ المواد التقنية (عدد المواد)

العنصر ٥

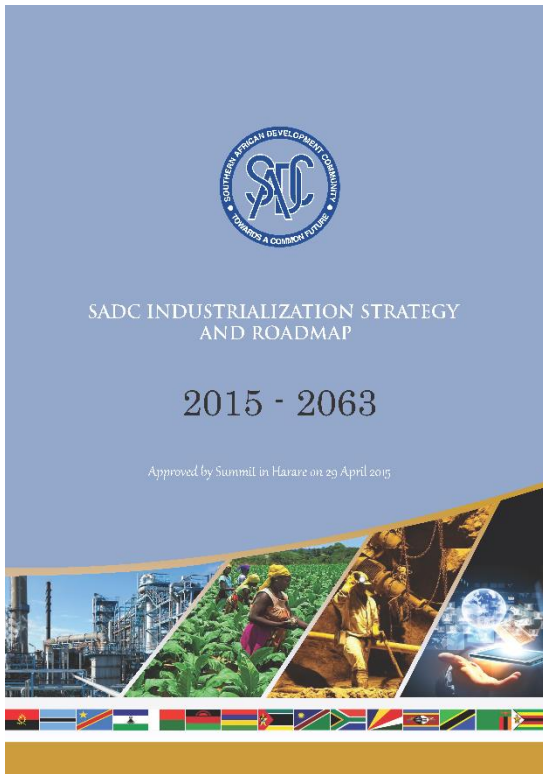
الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

١ - الهدف

ألف-٣٦ الهدف الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه هو إحداث تحول هيكلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في الجنوب الأفريقي.

٢ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

رسم مسار التصنيع في الجنوب الأفريقي



في الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٨، وبناء على طلب من أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم التقني إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في وضع وتنفيذ استراتيجية وخريطة طريق التصنيع وخطة العمل في المجالات الحيوية التالية: (أ) إجراء مراجعة للمهارات المتوفرة في قطاع التعدين؛ (ب) عملية تحديد مواصفات إغناء الخامات المعدنية تمهيدا لتحديد سلاسل القيمة المحتملة للمعادن من أجل التنمية؛ (ج) وضع رؤية إقليمية للتعدين؛ (د) وضع نموذج لتيسير قيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بدور متزايد في عملية التصنيع؛ (هـ) وضع إطار إقليمي لحقوق الملكية الفكرية يمكن أن يدعم الابتكار والتكنولوجيا والتصنيع؛ (و) إنشاء منتدى إقليمي للجهات صاحبة المصلحة حول القطاع الخاص الداعم لعملية التصنيع. وقد نُفذت إجراءات التدخل هذه في المجالات الرئيسية من خلال وضع مذكرات مفاهيمية، وإعداد ورقات معلومات أساسية، وتنظيم حلقات عمل واجتماعات للخبراء، وإعداد وثائق في مجال السياسة العامة.

النتيجة والأدلة

أسهم هذا المنجز المستهدف في تحقيق النتيجة المتمثلة في قيام الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بصياغة نموذج لتطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتعزيز الدور الذي تضطلع به في عملية التصنيع؛ ووضع قاعدة بيانات للمهارات المتوفرة في قطاع التعدين؛ وصياغة رؤية إقليمية للتعدين تسترشد بها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل تحديد وتطوير سلسلة قيمة المعادن في الجنوب الأفريقي؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على منتدى الجهات صاحبة المصلحة من القطاع الخاص في الجنوب الأفريقي؛ وإطار لحقوق الملكية الفكرية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي متعلق بالتصنيع.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة اعتماد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي النموذج الخاص بالجماعة لتطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والرؤية الإقليمية للتعدين الخاصة بالجماعة، وإطار الجماعة لحقوق الملكية الفكرية المتعلق بالتصنيع وإضفاء الطابع المؤسسي على المنتدى الإقليمي للجهات صاحبة المصلحة المعني بتنمية القطاع الخاص في الجنوب الأفريقي. وثُبتت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في فترة عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

ألف-٣٧ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في تعزيز قدرات الدول الأعضاء في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية على إنتاج ونشر بيانات جيدة النوعية وحسنة التوقيت لأغراض التخطيط المستند إلى أدلة ووضع السياسات وتحسين الإدارة الاقتصادية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية، على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، على نحو ما تدل عليه الزيادة من صفر في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ٣ في عام ٢٠١٨ (مقارنة بمهدف فترة السنتين المحدد بـ ٤)، في عدد سياسات وبرامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التي تعزز قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية في مجالي الإحصاء والتخطيط الاقتصادي دعماً للتحويل الهيكلي.

٣ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

ألف-٣٨ يعرض الجدول ألف-١١ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في بلوغ الهدف المبين أعلاه، حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ألف-١١

البرنامج الفرعي ٧، العنصر ٥: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٩ المقررة لعام ٢٠٢٠

المنجزات المستهدفة المحدودة

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

٢	٢	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
٨	٨	الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)

باء - توليد المعارف ونقلها

١	١	مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)
٦	٦	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)
٨	٨	المنشورات (عدد المنشورات)
٢	٢	المواد التقنية (عدد المواد)

البرنامج الفرعي ٨ التخطيط والإدارة في مجال التنمية

١ - الهدف

ألف-٣٩ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تحسين إدارة القطاع العام والتخطيط الإنمائي، دعماً للتحويل الهيكلي للدول الأعضاء.

٢ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

خطة تطوير البنى التحتية في موزامبيق استناداً إلى نظم المعلومات الجغرافية



في عام ٢٠١٨، استجاب البرنامج الفرعي، في إطار عرضه التدريبي المخصص القائم على فهرسه الخاص بالدورات التعليمية، لطلب وزارة النقل والاتصالات في موزامبيق تنظيم دورة تدريبية للمدربين على استخدام نظم المعلومات الجغرافية للتخطيط المكاني. وشمل هذا التدريب ثمانية موظفين، بينهم خمس نساء، من خمس إدارات حكومية.

النتيجة والأدلة

أسهم هذا المنجز المستهدف في تحقيق النتيجة المتمثلة في قيام الوزارة بإنشاء أول فريق خبراء متعدد التخصصات يمتلكون المعارف والمهارات اللازمة في مجال استخدام نظم المعلومات الجغرافية للتخطيط المكاني.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة وضع خطة العمل المتكاملة للبنى التحتية باستخدام البيانات المرجعية المكانية.

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

ألف-٤٠ تحققت إحدى النتائج المقررة لفترة عام ٢٠١٨، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في تعزيز قدرات الدول الأعضاء على التخطيط الإنمائي بصورة أفضل، بما يشمل وضع رؤى طويلة الأجل، وتصميم وتخطيط السياسات القطاعية، والتخطيط الحضري والإقليمي، على نحو ما تدل عليه الزيادة من ٣٧٠ إلى ٥٢٣ في عدد المشاركين الذين ردوا على استبيانات ما بعد التدريب وأفادوا بأنهم قد استفادوا فائدة كبيرة من التدريب الذي تلقوه من المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط وبأنهم سيطبقونه مباشرة في عملهم في مجال إدارة السياسات الإنمائية والتخطيط.

٣ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

ألف-٤١ يعرض الجدول ألف-١٢ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في بلوغ الهدف المبين أعلاه، حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ألف-١٢

البرنامج الفرعي ٨: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المعدودة		
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء		
١	١	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
٦	٨	الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)
٦	٨	خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)
باء - توليد المعارف ونقلها		
٦٦٣	١ ٢٦١	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)
١	١	المنشورات (عدد المنشورات)
٢٠	٢٠	المواد التقنية (عدد المواد)

٤ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة لفترة عام ٢٠١٨

ألف-٤٢ يُعزى الفرق في الخدمات الفنية المقدمة إلى الاجتماعات بشكل أساسي إلى الزيادة في عدد دورات التعلم الرقمية/الحلقات الدراسية الشبكية، بسبب الحاجة إلى الوصول إلى عدد أكبر من الموظفين العموميين مع إيلاء اهتمام وثيق بالمشاركات، فضلا عن ضرورة مواكبة التغيرات في مجال التنمية من خلال البحوث.

ألف-٤٣ ويُعزى الفرق في الحلقات الدراسية وحلقات العمل والدورات التدريبية بشكل أساسي إلى الزيادة في عدد دورات التعلم الرقمية/الحلقات الدراسية الشبكية، لتلبية الحاجة إلى الوصول إلى عدد أكبر من الموظفين العموميين مع إيلاء اهتمام وثيق بالمشاركات، فضلا عن ضرورة مواكبة التغيرات في مجال التنمية من خلال البحوث.

البرنامج الفرعي ٩ سياسات التنمية الاجتماعية

١ - الهدف

ألف-٤ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في بلوغه هو تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية المستدامة المنصفة والشاملة للجميع من أجل إحداث تحول في أفريقيا.

٢ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

المدن كقوة دافعة لتكوين الثروة في أوغندا



شبكة خطوط الترام بين مدينتي الرباط وسلا، الرباط، المغرب.

المصدر: Shutterstock.

في عام ٢٠١٨، واستنادا إلى ما أنجزته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من عمل تحليلي ومبادئ توجيهية تقنية وحلقات عمل وطنية في مجال بناء القدرات، عملت هيئة التخطيط الوطنية في أوغندا، بالتعاون مع ٥٠ جهة من الجهات الراسمة للسياسات من الوزارات الرئيسية، بوضع خطة عمل وطنية متعددة القطاعات لتعزيز إدماج التوسع الحضري كمحرك رئيسي للنمو والتحول في عمليات التخطيط الإنمائي الوطنية. وتوفر المبادئ التوجيهية التقنية عملية تدريبية بشأن السياسات الرامية إلى تسخير النمو الحضري السريع لإيجاد فرص العمل وتحقيق التنوع الاقتصادي، وهو ما يمثل رافعا أحد مكامن الضعف في عملية وضع السياسات الحضرية في معظم البلدان الأفريقية.

النتيجة والأدلة

أسهم هذا المنجز المستهدف في تحقيق النتيجة المتمثلة في وضع خطة جديدة للسياسة العامة بهدف إيجاد فرص العمل والحد من الفقر وتحقيق نتائج اجتماعية محسنة عن طريق تخطيط المدن وإدارتها بشكل أفضل. وأجرى حوار رفيع المستوى في مجال السياسات تمخض عنه، على المستوى الوزاري، التزام بإدراج التوسع الحضري كمحرك لتوليد الثروة في الدورة القادمة للتخطيط الإنمائي الوطني في أوغندا (اعتبارا من عام ٢٠٢٠ فصاعدا). واستكمل ذلك أيضا بالإطار الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا المتعلق بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، الذي أقره وزير الإسكان والتنمية الحضرية تحت رعاية اللجان التقنية المتخصصة التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بكل من الخدمة المدنية والحكم المحلي والتنمية الحضرية واللامركزية.

وأسهم الدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إيلاء الأولوية للمدن الإقليمية والاستراتيجية كأدوات تتيح بلوغ مرتبة الدخل المتوسط في أوغندا، والشروع في وضع مبادئ توجيهية للتنفيذ.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة تطبيق خطة العمل من جانب هيئة التخطيط الوطنية من أجل وضع اللامسات الأخيرة على تنفيذ الخطة الإنمائية الوطنية الحالية (حتى عام ٢٠٢٠) وتصميم الخطة المقبلة.

وقدّمت مساعدة تقنية مماثلة في زامبيا وتشاد والكاميرون أفضت أيضا إلى وضع خطط عمل وطنية لتعزيز العنصر الحضري من التخطيط الإنمائي الوطني باعتباره وسيلة لتسخير إمكانات النمو الحضري لإيجاد فرص العمل وتحقيق التنوع الاقتصادي. ويُعدُّ النهج الذي

تتبعه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتعزيز العنصر الحضري من التخطيط الإنمائي الوطني في أفريقيا النهج الأول من نوعه، فهو يوفر قيمة مضافة فريدة تسهم في تحقيق الدول الأعضاء للهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة. وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

ألف-٤٥ تحققت إحدى النتائج المقررة لفترة عام ٢٠١٨، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في تعزيز قدرات الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ ورصد سياسات التوسع الحضري وبرامجه واستراتيجياته، على نحو ما تدل عليه الزيادة من ٧ في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ١١ في عام ٢٠١٨ (مقارنة بهدف فترة السنتين المحدد بـ ١٢)، في عدد الدول الأعضاء التي تطبق المعارف والمعلومات التي تنتجها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل وضع سياسات التوسع الحضري وتنفيذها ورصدها، وذلك دعماً للتخطيط الإنمائي الوطني، مع التركيز على مسألة المساواة بين الجنسين.

٣ - المنجزات المستهدفة لفترة عام ٢٠١٨

ألف-٤٦ يعرض الجدول ألف-١٣ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تساهم في بلوغ الهدف المبين أعلاه، حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ألف-١٣

البرنامج الفرعي ٩: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨
الفعالية لعام ٢٠١٩
المقررة لعام ٢٠٢٠

المنجزات المستهدفة المعدودة

باء - توليد المعارف ونقلها

٢	٢	المشاريع الميدانية ومشاريع التعاون والتقني (عدد المشاريع)
٤	٤	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)
٥	٩	المنشورات (عدد المنشورات)
٢	٥	المواد التقنية (عدد المواد)

٤ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة ٢٠١٨

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

ألف-٤٧ يعزى الفرق في المنشورات بشكل أساسي إلى انخفاض عدد المنشورات بفضل ترشيدها ودمجها.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

الباب ١٨-ألف - اللجنة الإقليمية في أفريقيا

لمحة عامة

١٨-١٢٩ يرد إجمالي الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٢٠، بما يشمل الميزانية العادية والموارد المتوقعة من خارج الميزانية، في الشكل ١٨-ثانياً والجدول ١٨-١٤.

الشكل ١٨-ثانياً
عام ٢٠٢٠ في أرقام



ملاحظة: التقديرات قبل إعادة تقدير التكاليف.

الجدول ١٨-١٤

لمحة عامة عن الموارد المالية والوظائف حسب العنصر والبرنامج الفرعي ومصدر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

الميزانية العادية			الموارد الخارجة عن الميزانية			المجموع		
تقديرات عام اعتمادات عام ٢٠٢٠ إعادة تقدير الفرق			تقديرات عام تقديرات عام ٢٠٢٠ الفرق			تقديرات عام تقديرات عام ٢٠٢٠ الفرق		
الموارد المالية								
٤٧٧,١	٤٧٢,٣	(٤,٨)	-	-	-	٤٧٧,١	٤٧٢,٣	(٤,٨)
٩ ١٥١,٧	٨ ٨٦٣,٧	(٢٨٨,٠)	٦٢٣,٩	١ ١٥٥,٠	(٥٣١,١)	٩ ١٥١,٧	٩ ٤٨٧,٦	(٨١٩,١)
برنامج العمل								
١ - سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة								
٣ ٦٦٨,٤	٣ ٦٢١,٦	(٤٦,٨)	٩٤٤,٢	١٩١,٣	٧٥٢,٩	٣ ٦٦٨,٤	٤ ٥٦٥,٨	٧٠٦,١
٢ - التكامل الإقليمي والتجارة								
٢ ٩٣٨,١	٣ ١٨٥,٢	٢٤٧,١	٤ ٧٨٤,١	٤ ٢٣٩,٤	(٥٤٤,٧)	٢ ٩٣٨,١	٧ ٧٢٢,٢	٧ ٤٢٤,٦
٣ - القطاع الخاص وتمويله								
٢ ٧٨٩,٥	٢ ٨٨١,٨	٩٢,٣	١ ٤١٤,٠	١ ٤٨٩,٣	٧٥,٣	٢ ٧٨٩,٥	٤ ٢٠٣,٥	٤ ٣٧١,١
٤ - البيانات والإحصاءات								
٤ ٧٥٧,٧	٤ ٧٥٢,٩	(٤,٨)	٢ ٥٨٠,٣	٣ ٩٩٩,٢	١ ٤١٨,٩	٤ ٧٥٧,٧	٧ ٣٣٨,٠	٨ ٧٥٢,١
٥ - تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية								
٣ ٣١١,١	٣ ١٤٨,١	(١٦٣,٠)	٤ ٤٢٤,٩	٤ ١٢١,٨	(٣٠٣,١)	٣ ٣١١,١	٧ ٧٣٦,٠	٧ ٢٦٩,٨
٦ - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة								
١ ٠٩١,٩	١ ٠٧٧,٧	(١٤,٢)	٢,٣	١٧٧,٨	١٧٥,٥	١ ٠٩١,٩	١ ٠٩٤,٢	١ ٢٥٥,٥
٧ - الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية								
١ - الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا								
٣ ٢٦٦,٧	٣ ٢٥١,٢	(١٥,٥)	٢,٣	١٥,٠	١٢,٧	٣ ٢٦٦,٧	٣ ٢٦٩,٠	٣ ٢٦٦,٢
٢ - الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا								
٣ ٢٨١,٠	٣ ٢٦٧,٤	(١٣,٦)	-	٨٠٠,٦	٨٠٠,٦	٣ ٢٨١,٠	٣ ٢٨١,٠	٤ ٠٦٨,٠
٣ - الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا								
٤ ٢٥٤,٢	٤ ١٧٨,٤	(٧٥,٨)	٩٠٠,٤	-	(٩٠٠,٤)	٤ ٢٥٤,٢	٥ ١٥٤,٦	٤ ١٧٨,٤
٤ - الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا								
٣ ٤٦٤,٢	٣ ٤٤٧,٦	(١٦,٦)	١٨,٨	-	(١٨,٨)	٣ ٤٦٤,٢	٣ ٤٨٣,٠	٣ ٤٤٧,٦
٥ - الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي								
٣ ٤١٢,٤	٣ ٣٧٨,٤	(٣٤,٠)	١,٥	٣٢١,٥	٣٢٠,٠	٣ ٤١٢,٤	٣ ٤١٣,٩	٣ ٦٩٩,٩
٨ - التنمية الاقتصادية والتخطيط								
١ ٢٩٩,٩	١ ٢٩٩,٩	-	-	٣٨٦,٩	٣٨٦,٩	١ ٢٩٩,٩	١ ٢٩٩,٩	١ ٦٨٦,٨
٩ - الفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية								
٣ ١٦٤,٣	٣ ١٥٩,٨	(٤,٥)	٩١,٢	٤٩٩,٣	٤٠٨,١	٣ ١٦٤,٣	٣ ٢٥٥,٥	٣ ٦٥٩,١
المجموع الفرعي، برنامج العمل								
٤٠ ٦٩٩,٤	٤٠ ٦٥٠,٠	(٤٩,٤)	١٤ ٤١١,١	١٦ ٩٩٥,٠	٢ ٥٨٣,٩	٤٠ ٦٩٩,٤	٥٥ ١١٠,٥	٥٧ ٦٤٥,٠
٢ ٥٣٤,٥								

الميزانية العادية		الموارد الخارجة عن الميزانية		المجموع	
تقديرات عام ٢٠٢٠ قبل إعادة تقدير		تقديرات عام ٢٠١٩		تقديرات عام ٢٠٢٠	
الفرق	إعادة تقدير	الفرق	تقديرات عام ٢٠١٩	تقديرات عام ٢٠٢٠	الفرق
٣٢ ٨٢٤,٥	٣١ ٨٣٠,٣	(٩٩٤,٢)	٦ ٤٤٠,٤	٦ ٥٦٣,٣	١٢٢,٩
٣٩ ٢٦٤,٩	٣٨ ٢٩٣,٦	(٨٧١,٣)	٢٢ ٠٠٦,٥	٢٤ ١٨٢,٢	٢ ١٧٥,٧
١٠٥ ١٥٩,٢	٨١ ٨١٦,٣	(١ ٣٣٦,٤)	١٠٥ ١٥٩,٢	١٠٥ ٩٩٨,٥	٨٣٩,٣
٨٣ ١٥٢,٧	٨١ ٨١٦,٣	(١ ٣٣٦,٤)	٢٢ ٠٠٦,٥	٢٤ ١٨٢,٢	٢ ١٧٥,٧
المجموع					
الموارد المتصلة بالوظائف					
٥٤	٥٣	(١)	٥	٤	(١)
التوجيه التنفيذي والإدارة					
برنامج العمل					
١ - سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة	٢٥	٢٥	-	١	١
٢ - التكامل الإقليمي والتجارة	٢١	٢٢	١	٤	٤
٣ - تنمية القطاع الخاص وتمويله	١٨	١٨	-	٥	٥
٤ - البيانات والإحصاءات	٣٦	٣٦	-	٧	٧
٥ - المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية	٢١	٢٠	(١)	٩	٩
٦ - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٦	٦	-	١	١
٧ - الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية					
١ - الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا	١٩	١٩	-	-	-
٢ - الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا	١٨	١٨	-	-	-
٣ - الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا	٢٣	٢٣	-	-	-
٤ - الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا	٢٠	٢٠	-	-	-
٥ - الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي	٢٠	٢٠	-	-	-
٨ - التنمية الاقتصادية والتخطيط	-	-	-	-	-
٩ - الفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية	٢١	٢١	-	١	١
المجموع الفرعي، برنامج العمل					
٢٤٨	٢٤٨	-	٢٣	٢٨	٥
٢٣٣	٢٣٤	١	٤٤	٤٤	-
٥٣٥	٥٣٥	-	٧٢	٧٦	٤
المجموع					

لمحة عامة عن موارد الميزانية العادية

١٨-١٣ ترد موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠، بما في ذلك عرض تفصيلي للتغيرات في الموارد، حسب الاقتضاء، في الجداول من ١٨-١٥ إلى ١٨-١٧. وتعكس المقترحات التخفيضات التي أصبحت ممكنة، جزئياً، من خلال تبسيط العمليات؛ واستعراض تجربة الإنفاق فيما يخص الموارد غير المتصلة بالوظائف؛ واستعراض وترشيد العقود والخدمات واللوازم والمواد؛ والاستفادة من وفورات الحجم في إدارة العقود؛ والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويأخذ الاقتراح في الاعتبار أيضاً إزالة الاحتياجات غير المتكررة لدعم تحديد قاعة أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وسيجري اقتراح هذه الأحكام في سياق التقرير المرحلي المقبل الذي سيقدم إلى الجمعية العامة، للنظر فيه خلال الجزء الرئيسي من دورتها الرابعة والسبعين. ويرد المزيد من التفاصيل ضمن العناصر المعنية. ويغطي مستوى الموارد المقترحة احتياجات تنفيذ الولايات على نحو كامل وفعال ومتسم بالكفاءة.

الجدول ١٨-١٥

تطور الموارد المالية حسب العنصر وفئة الإنفاق الرئيسية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغيرات									
الولايات		تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير ٢٠٢٠)		تقديرات عام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير ٢٠٢٠)		النسبة المئوية		تقدير التكاليف	
نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات التعديلات الجديدة/ الموسعة	تغييرات أخرى	المجموع	تقدير التكاليف	تقدير التكاليف	النسبة المئوية	تقدير التكاليف	تقدير التكاليف	تقدير التكاليف
٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٩	٢٠١٩	٢٠١٩	٢٠١٩	٢٠١٩	٢٠١٩	٢٠١٩	٢٠١٩
العنصر									
أجهزة تقرير السياسات	٣٩٥,٢	٤٧٧,١	-	(٤,٨)	(٤,٨)	(١,٠)	٤٧٢,٣	٣٣,١	٥٠٥,٤
التوجيه التنفيذي والإدارة	٨ ٥٩٦,٣	٩ ١٥١,٧	-	(٢٨٨,٠)	(٢٨٨,٠)	(٣,١)	٨ ٨٦٣,٧	٤٦٦,١	٩ ٣٢٩,٨
برنامج العمل	٣٥ ٣٧٨,٩	٤٠ ٦٩٩,٤	٩٦,٦	(١٤٦,٠)	(٤٩,٤)	(٠,١)	٤٠ ٦٥٠,٠	٢ ٣٥٣,٣	٤٣ ٠٠٣,٣
دعم البرامج	٢٤ ٩٨٥,٠	٣٢ ٨٢٤,٥	(٩٦٤,٥)	(٢٩,٧)	(٩٩٤,٢)	(٣,٠)	٣١ ٨٣٠,٣	١ ٩٤٥,١	٣٣ ٧٧٥,٤
المجموع	٦٩ ٣٥٥,٤	٨٣ ١٥٢,٧	(٨٦٧,٩)	(٤٦٨,٥)	(١٣٣٦,٤)	(١,٦)	٨١ ٨١٦,٣	٤ ٧٩٧,٦	٨٦ ٦١٣,٩
فئة الإنفاق الرئيسية									
الموارد المتصلة بالوظائف	٤٨ ١٤٥,٩	٥٢ ٣٨٤,١	٩٦,٦	-	٩٦,٦	٠,٢	٥٢ ٤٨٠,٧	٢ ٨٤٦,٣	٥٥ ٣٢٧,٠
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٢١ ٢٠٩,٥	٣٠ ٧٦٨,٦	(٩٦٤,٥)	(٤٦٨,٥)	(١ ٤٣٣,٠)	(٤,٦)	٢٩ ٣٥٥,٦	١ ٩٥١,٣	٣١ ٢٨٦,٩
المجموع	٦٩ ٣٥٥,٤	٨٣ ١٥٢,٧	(٨٦٧,٩)	(٤٦٨,٥)	(١٣٣٦,٤)	(١,٦)	٨١ ٨١٦,٣	٤ ٧٩٧,٦	٨٦ ٦١٣,٩

الجدول ١٨-١٦

تطور الموارد المتصلة بالوظائف الثابتة حسب الفئة

التغييرات					الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٩	الفئة الفنية والفئات العليا
الفرق	تقديرات عام ٢٠٢٠	تغييرات أخرى	الولايات الجديدة/الموسعة	التعديلات الفنية		
						و أ ع
-	١	-	-	-	١	مد-٢
-	٢	-	-	-	٢	مد-١
-	١٥	-	-	-	١٥	ف-٥
-	٤٣	-	-	-	٤٣	ف-٤
-	٦٩	-	-	-	٦٩	ف-٣
-	٧٥	-	-	-	٧٥	ف-٢/١
-	٢٧	-	-	-	٢٧	المجموع الفرعي
-	٢٣٢	-	-	-	٢٣٢	تغييرات أخرى
						موظف في وطني
-	١٤	-	-	-	١٤	الرتبة المحلية
-	٢٨٧	-	-	-	٢٨٧	المجموع الفرعي
-	٣٠١	-	-	-	٣٠١	المجموع
-	٥٣٣	-	-	-	٥٣٣	

ملاحظة: يرد عرض تفصيلي للتغييرات في الوظائف حسب العنصر والبرنامج الفرعي ورتبة الوظيفة في المرفق الثاني. المختصرات: و أ ع = وكيل الأمين العام.

الجدول ١٨-١٧

تطور الموارد المتصلة بالوظائف المؤقتة حسب الفئة

التغييرات					الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٩	الفئة الفنية والفئات العليا
الفرق	تقديرات عام ٢٠٢٠	تغييرات أخرى	الولايات الجديدة/الموسعة	التعديلات الفنية		
						ف-٣
-	١	-	-	-	١	المجموع الفرعي
-	١	-	-	-	١	تغييرات أخرى
						الموظفون الفنيون الوطنيون
-	١	-	-	-	١	المجموع الفرعي
-	٢	-	-	-	٢	المجموع

أجهزة تقرير السياسات

١٨-١٣١ الموارد المقترحة في إطار هذا العنصر تغطي الاحتياجات المتعلقة بالأجهزة الحكومية الدولية الدائمة وهيئات الخبراء والدورات الاستثنائية للجمعية العامة والعمليات الحكومية الدولية، التي تتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مسؤولية تقديم الخدمات لها. وتوفر اللجنة الولاية التشريعية وتوجيهات السياسة العامة لأعمال الأمانة. وقد حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي اختصاصات اللجنة في عام ١٩٥٨ في قراره ٦٧١ ألف (د-٢٥) وفي تعديلاته اللاحقة. وتتألف اللجنة من ٥٤ عضواً وتقدم تقاريرها إلى المجلس. ويقدم الجدولان ١٨-١٨ و ١٩-١٨ معلومات عن الأجهزة الحكومية الدولية الدائمة والاحتياجات من الموارد ذات الصلة في إطار الميزانية العادية.

الجدول ١٨-١٨

أجهزة تقرير السياسات

الاحتياجات من الموارد		العضوية		الولاية		البيان	
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)							
تقديرات عام ٢٠٢٠		عدد الدورات اعتمادات (قبل إعادة تقدير		الحكومات الخبراء في عام ٢٠٢٠ عام ٢٠١٩ التكاليف)			
٢٢٥,١	٢٢٥,١	١: الدورة الثالثة والخمسون	٥٤	٥٤	تعقد اللجنة دورات سنوية لاستعراض أعمال الأمانة والموافقة على برنامج العمل لفترة السنتين والبت في توصيات الهيئات الفرعية وتوصيات الأمين التنفيذي. وتكون الدورة السنوية أيضاً بمثابة محفل لتوضيح موقف أفريقيا من قضايا التنمية المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة. ولجنة الخبراء التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا تجتمع قبل انعقاد المؤتمر وتقدم له الدعم التقني.	مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ألف (د-٢٥) والتعديلات اللاحقة	قرار المجلس
٦١,٨	٦٣,٠	دورة واحدة	٥٤	٥٤	تعقد لجان الخبراء الحكومية الدولية دون الإقليمية الخمس اجتماعاتها سنوياً في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس قبل انعقاد مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين وترفع إليه تقاريرها. وتشرف هذه اللجان بصفة عامة على صياغة وتنفيذ برنامج عمل وأولويات المكاتب دون الإقليمية، وتقدم توصيات بشأن المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطقها دون الإقليمية، فضلاً عن تشجيع وتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي على الصعيد دون الإقليمي. وهي تتيح كذلك منبرا للاجتماعات الوزارية دون الإقليمية لمناقشة التحديات الإنمائية المحددة على الصعيد دون الإقليمي، والتي تعرض وثائقها الختامية على المؤتمر.	لجان الخبراء الحكومية الدولية دون الإقليمية ألف (د-٢٥) والتعديلات اللاحقة	قرار المجلس
٦١,٨	٦٣,٠	دورة واحدة	٥٤	٥٤	تتولى اللجنة تقديم التوجيه للجنة الاقتصادية لأفريقيا في أعمالها المتعلقة بتعزيز الإنصاف والشمول في التنمية البشرية والاجتماعية في أفريقيا، مع التركيز	لجنة الشؤون الجنسية والتنمية الاجتماعية ألف (د-٢٥)	قرار المجلس

الاحتياجات من الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)				العضوية	البيان	الولاية
تقديرات عام ٢٠٢٠ عدد الدورات اعتمادات (قبل إعادة تقدير الحكومات الخبراء في عام ٢٠٢٠ عام ٢٠١٩ التكاليف)						
					والتعديلات اللاحقة	والتعديلات اللاحقة
				٥٤	تسدي اللجنة المشورة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة تماشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، تقدم اللجنة التوجيه لأعمال اللجنة الاقتصادية بشأن تنمية وإدارة الموارد الطبيعية، التي تشمل تغير المناخ والاقتصاد الأخضر واستراتيجيات التنمية المنخفضة الكربون والعلم والتكنولوجيا والابتكار. وعملا بالولاية المحددة في خطة عام ٢٠٣٠ بشأن تعزيز التكامل المتوازن للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، يمثل أعضاء اللجنة تلك القطاعات الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - وكذلك الوزارات المعنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.	لجنة التنمية المستدامة
				٥٤	تشجع اللجنة تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بين البلدان الأفريقية. وهي تقوم بتنسيق ومواءمة السياسات والبرامج فيما بين البلدان الأفريقية باعتبار ذلك شرطا مسبقا لدفع عجلة التكامل الاقتصادي الإقليمي، مع التركيز بوجه خاص على القطاعات الحيوية مثل التجارة والسياسات الاستثمارية، وكذلك البنى التحتية والتصنيع. وتتألف هذه اللجنة من خبراء في ميادين الصناعة والتجارة والتكامل استعين بهم من الحكومات والقطاع الخاص.	لجنة التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي
				٥٤	تتولى اللجنة المسؤولية عن توفير التوجيه الاستراتيجي لأعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن الإحصاءات والتنمية الإحصائية في أفريقيا، ويشمل ذلك جميع مجالات الإحصاءات ذات الصلة. ويشمل الأعضاء خبراء في مجالات مثل	لجنة الإحصاءات

الاحتياجات من الموارد		العضوية	
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)			
تقديرات عام ٢٠٢٠	عدد الدورات اعتمادات (قبل إعادة تقدير	البيان	الولاية
٢٠٢٠	الحكومات الخبراء في عام ٢٠٢٠ عام ٢٠١٩ التكاليف)	الإحصاءات والتخطيط وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك المعلومات الجغرافية.	
٤٧٢,٣	٤٧٧,١		المجموع

١٨-١٣٢ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ تبلغ قيمتها ٤٧٢ ٣٠٠ دولار، مما يعكس نقصانا قدره ٨٠٠ ٤ دولار مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩، وسيغطي المبلغ توفير الخدمات لاجتماعات الهيئات الحكومية الدولية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٨-١٩ والشكل ١٨-١٨ ثالثا.

الجدول ١٨-١٩

أجهزة تقرير السياسات: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

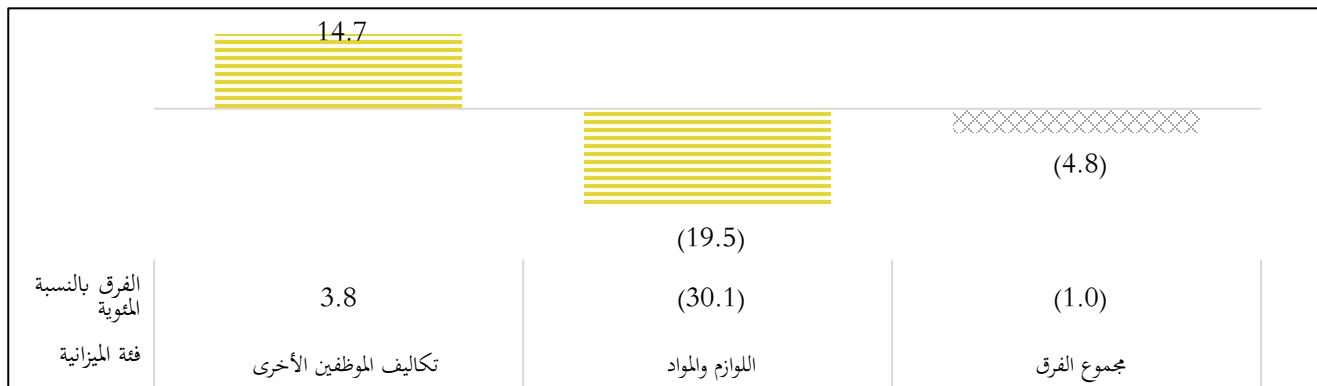
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغييرات		تقديرات عام ٢٠٢٠	
نققات عام اعتمادات عام	التعديلات	النسبة	تقدير
٢٠١٩	٢٠١٩	المقوية	التكاليف)
٣٩٥,٢	٤٧٧,١	(١,٠)	٤٧٢,٣
الموارد غير المتصلة بالوظائف		(٤,٨)	(٤,٨)
	-	-	-

الشكل ١٨-١٨ ثالثا

أجهزة تقرير السياسات: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٨-١٣٣ يعكس الفرق البالغ ٨٠٠ ٤ دولار انخفاض الموارد غير المتصلة بالوظائف تحت بند اللوازم والمواد، بسبب التواءم مع خبرة الإنفاق مؤخرا.

التوجيه التنفيذي والإدارة

١٨-١٣٤ يشمل عنصر التوجيه التنفيذي وعنصر الإدارة مكتب الأمانة التنفيذية، ومكتب نائب الأمانة التنفيذية (البرامج)، ومكتب نائب الأمانة التنفيذية (دعم البرامج)، وشعبة التخطيط الاستراتيجي والرقابة والنتائج واستمرارية تصريف الأعمال. ويشمل مكتب الأمانة التنفيذية المكتب الاستشاري المعني بأهداف التنمية المستدامة، وقسم الشراكات وتعبئة الموارد، ومكتب دعم الأمانة المشترك وقسم الاتصالات والعلاقات الإعلامية.

١٨-١٣٥ ويدأوم مكتب الأمانة التنفيذية ومكاتب نواب الأمانة التنفيذية، على توطيد وإدارة أواصر الشراكة والتعاون بصورة فعالة مع المنظمات الأفريقية الرئيسية، لا سيما مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وكذلك الجهات الرئيسية الأخرى ذات المصلحة، من أجل تعزيز أوجه التآزر بين السياسات المتعلقة بالمسائل الإنمائية الكبرى. ويكفل مكتب الأمانة التنفيذية أن تكون أولويات التنمية في أفريقيا وموقفها من القضايا الحرجة منعكسة على المستوى العالمي، ويوفر التوجيه والقيادة في مجال السياسات لصياغة الاستراتيجيات والبرامج الإقليمية بما يتماشى مع الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وجدول أعمال الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وبالإضافة إلى ذلك، يضطلع المكتب بدور قيادي بالغ الأهمية في تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن التنمية المستدامة والسلام والأمن، وفي القيام بمبادرات خاصة تعزز عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبالتالي توفر المزيد من الزخم لخطة تنمية أفريقيا.

١٨-١٣٦ ومكتب الأمانة التنفيذية مسؤول عن بناء وتعهد الشراكات الاستراتيجية للمفوضية مع الشركاء في التنمية وأصحاب المصلحة الرئيسيين. وعلاوة على ذلك، فهو مسؤول عن تعبئة موارد من خارج الميزانية لدعم الأولويات الجديدة والناشئة ذات الأهمية للأهداف الإنمائية للدول الأعضاء. ويقوم المكتب، من خلال قسم الاتصالات والعلاقات مع وسائط الإعلام بتسليط الضوء على أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنتجاتها المعرفية على الصعيدين العالمي والإقليمي.

١٨-١٣٧ ويقدم مكتب الأمانة التنفيذية الدعم في تحديد الاتجاه الاستراتيجي العام وإدارة أمانة اللجنة، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد بما يتماشى مع أفضل الممارسات وتعزيز الاستدامة البيئية. وهو يمثل المستشار القانوني للأمم المتحدة في أديس أبابا ويقدم المشورة للأمانة التنفيذية والإدارة العليا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن جميع المسائل القانونية، ويمثل الأمين العام في جميع المسائل المعروضة أمام محكمة الأمم المتحدة للمنازعات.

١٨-١٣٨ وتشتمل شعبة التخطيط الاستراتيجي والرقابة والنتائج على قسم التقييم وقسم السياسات المؤسسية والتخطيط والرصد والإبلاغ وقسم المعايير وضمان الجودة واستمرارية تصريف الأعمال. وتقدم الشعبة الدعم والمشورة إلى الأمانة التنفيذية بشأن المسائل المتصلة بالتوجيه الاستراتيجي والأولويات والسياسات عموماً في مجالات تنسيق البرامج والتخطيط والرصد والتقييم وضمان الجودة، بما في ذلك الإبلاغ عن تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية ضمن إطار موجه نحو تحقيق النتائج لكفالة الفعالية التنظيمية. علاوة على ذلك، تنسق الشعبة تقارير الأداء التي ترفعها اللجنة الاقتصادية إلى الهيئات الحكومية الدولية والتقارير المتعلقة بتنفيذ القرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن تلك الهيئات. وتستجيب الشعبة للطلبات الواردة من مقر الأمم المتحدة بشأن المسائل المتصلة بالبرامج، وتسهم في المبادرات العالمية وتقدم الدعم للبرامج الفرعية التي تضعها اللجنة الاقتصادية في تنفيذ المبادئ التوجيهية والتعليمات التي تصدرها الجمعية العامة. وتقيم الشعبة الاتصال مع اللجنة وتنسق التقارير التي ترفعها اللجنة الاقتصادية إلى هيئات الرقابة، التي تشمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومراجعي الحسابات الخارجيين.

١٨-١٣٩ ووفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وعلى وجه الخصوص الغاية ١٢-٦ من أهداف التنمية المستدامة، التي تشجع المنظمات على إدراج معلومات عن الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها، ووفقاً للولاية الشاملة المحددة في الفقرة ١٩ من قرار الجمعية العامة ٢١٩/٧٢، يقوم المكتب بدمج ممارسات الإدارة البيئية في عملياته. ففي عام ٢٠١٨، جرى إبراز مسألة

تقليل بصمة الكربون للجنة الاقتصادية من خلال تقليل السفر الجوي إلى أدنى حد، وتركيب معدات أكثر كفاءة في استخدام الطاقة. وما برحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خالية من الكربون منذ عام ٢٠١٥ وحصلت على شهادات في هذا الصدد. وفي عام ٢٠٢٠، ستواصل اللجنة الاقتصادية تخفيض بصمتها الكربونية وستحافظ على خلوها من الكربون من خلال موازنة البصمة المتبقية. وتعمل اللجنة الاقتصادية على تحقيق بيئة خالية من البلاستيك وتعمل بنشاط على تقليل النفايات وإعادة تدويرها في المجمع.

١٤٠-١٨ ترد في الجدول ٢٠-١٨ معلومات عن الامتثال فيما يتعلق بتقديم المستندات في حين وقتها والحجز المسبق للسفر جوا.

الجدول ٢٠-١٨

معدلات الامتثال

(النسبة المئوية)

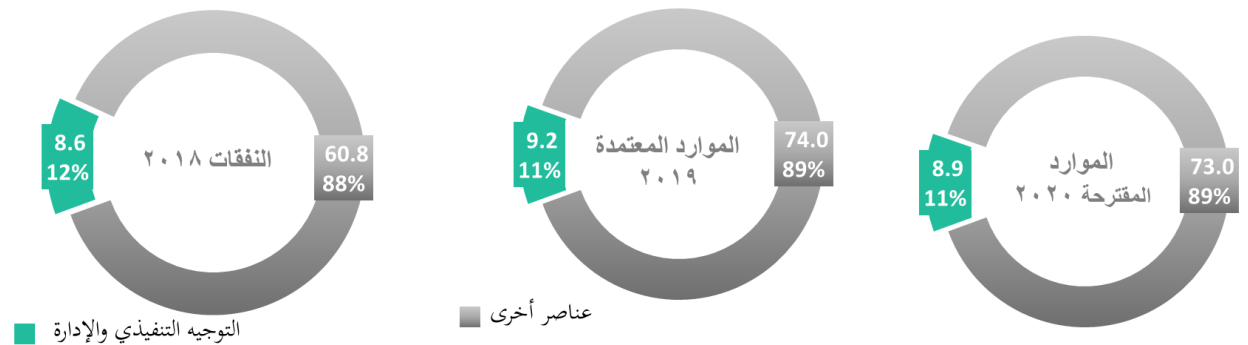
المقررة لعام ٢٠٢٠	المقررة لعام ٢٠١٩	الفعالية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٨	
١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٥	تقديم الوثائق في موعدها
١٠٠	١٠٠	١٧	١٠٠	تذاكر السفر الجوي التي تشتريها المنظمة قبل موعد السفر بأسبوعين على الأقل

١٤١-١٨ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٨ ٨٦٣ ٧٠٠ دولار وتعكس نقصانا قدره ٢٨٨ ٠٠٠ دولار مقارنة بالمخصصات لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الأشكال من ١٨-رابعا إلى ١٨-سادسا والجدول ٢١-١٨.

الشكل ١٨-رابعا

موارد التوجيه التنفيذي والإدارة كنسبة مئوية من الميزانية العادية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



الجدول ١٨-٢١

التوجيه التنفيذي والإدارة: تطور الموارد المالية والموارد من الوظائف

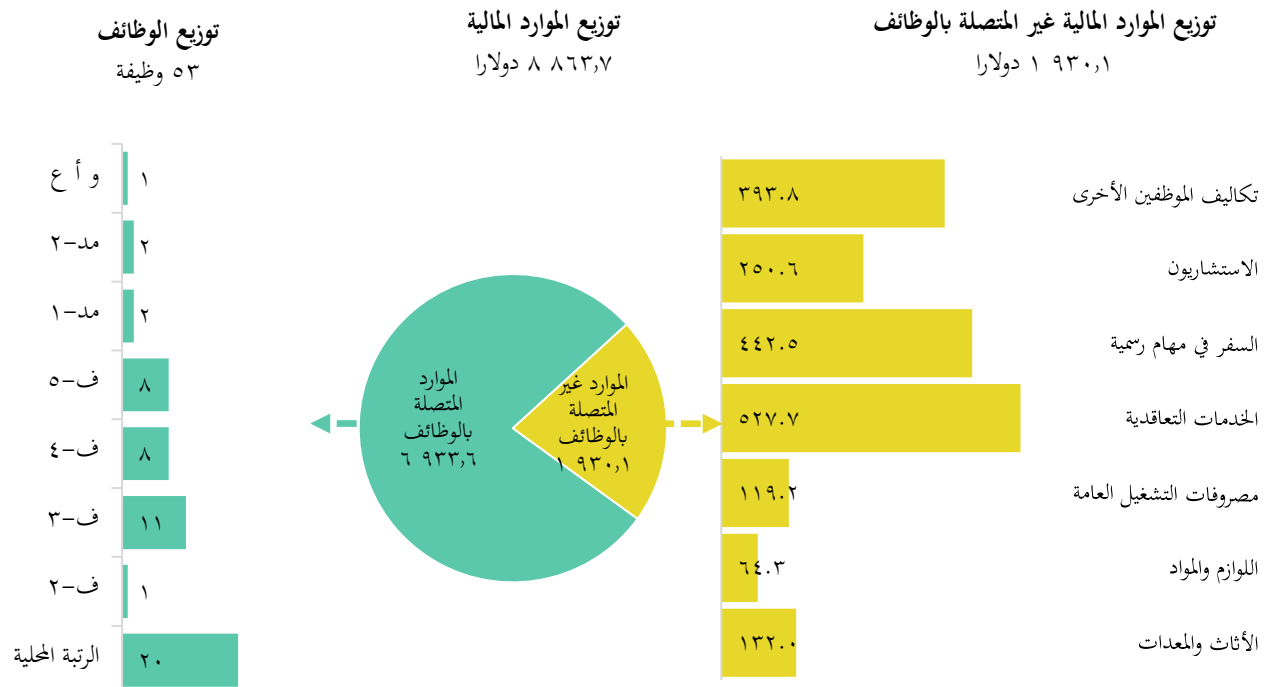
(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

تقديرات عام ٢٠٢٠		التغييرات		نققات عام ٢٠١٨		اعتمادات عام ٢٠١٩	
النسبة (قبل إعادة تقدير التكاليف)	المئوية	المجموع	تغييرات الولايات المتحدة/الموسعة أخرى	التعديلات الفنية	٢٠١٩	٢٠١٨	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
٦ ٩٣٣,٦	(٣,٠)	(٢١١,٧)	(٢١١,٧)	-	-	٧ ١٤٥,٣	٧ ٠٦٧,٤
١ ٩٣٠,١	(٣,٨)	(٧٦,٣)	(٧٦,٣)	-	-	٢ ٠٠٦,٤	١ ٥٢٨,٩
٨ ٨٦٣,٧	(٣,١)	(٢٨٨,٠)	(٢٨٨,٠)	-	-	٩ ١٥١,٧	٨ ٥٩٦,٣
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
٣٣	(٢,٩)	(١)	(١)	-	-	٣٤	الفئة الفنية والفئات العليا
٢٠	-	-	-	-	-	٢٠	الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
٥٣	(١,٨)	(١)	(١)	-	-	٥٤	المجموع

الشكل ١٨-خامسا

التوجيه التنفيذي والإدارة: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

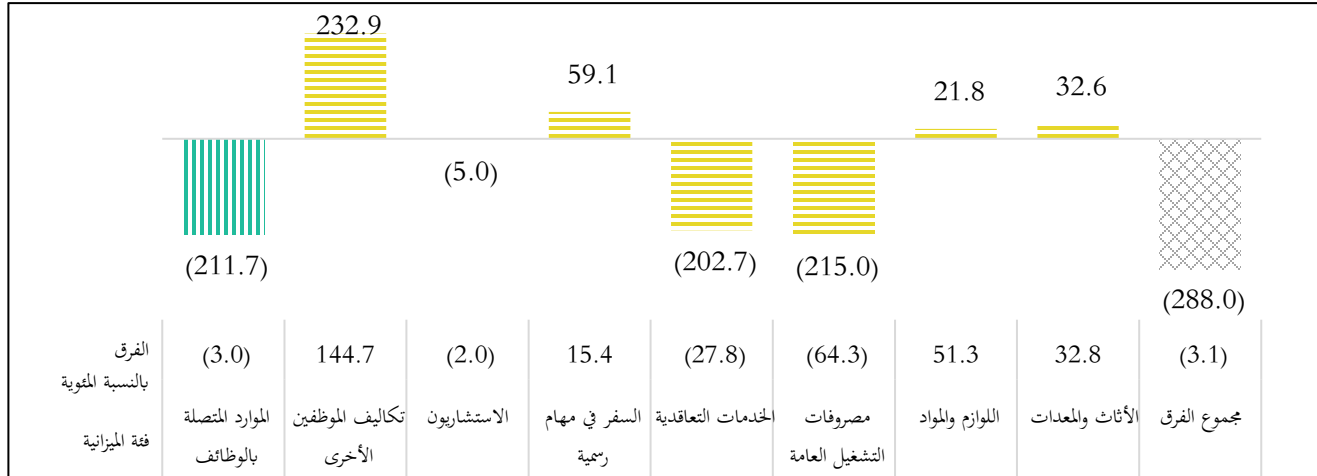


المختصرات: و أ ع، وكيل الأمين العام.

الشكل ١٨-سادسا

التوجيه التنفيذي والإدارة: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والمخصصات لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٤٢-١٨ يعكس الفرق البالغ ٢٨٨ ٠٠٠ دولار انخفاضاً تحت بند الوظائف يبلغ ١ ٧٠٠ يتصل بالنقل الخارجي لوظيفة مستشار أقاليمي (برتبة ف-٥) إلى البرنامج الفرعي ٢، حسب التوجيه الاستراتيجي الجديد للجنة الاقتصادية؛ والانخفاضات غير المتصلة بالوظائف البالغ قدرها ٧٦ ٣٠٠ دولار، وذلك أساساً في إطار الخدمات التعاقدية ونفقات التشغيل العامة، التي أصبحت ممكنة، جزئياً، من خلال زيادة وفورات الحجم في إدارة العقود. وقابل هذه التخفيضات جزئياً زيادات تحت بند التكاليف الأخرى للموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، يعكس الاقتراح أيضاً إعادة توزيع الموارد غير المتصلة بالوظائف مع عدم التأثير على التكلفة لدعم الأنشطة التنفيذية بشكل أفضل.

١٤٣-١٨ ويُسْتَكْمَل هذا العنصر بموارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٦٢٣ ٩٠٠ دولار، على النحو الوارد في الجدول ١٨-١٤. وستغطي الموارد أربع وظائف وموارد غير متصلة بالوظائف. وستدعم الموارد توفير التوجيه والإدارة الفنيين فيما يتعلق بتنفيذ العمل في إطار هذا العنصر، بما في ذلك أنشطة تعبئة الموارد. ويعزى الانخفاض المتوقع البالغ ٥٣١ ١٠٠ دولار بشكل رئيسي إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بسفر الموظفين نتيجة لتحسين التخطيط وزيادة استخدام التداول بالفيديو.

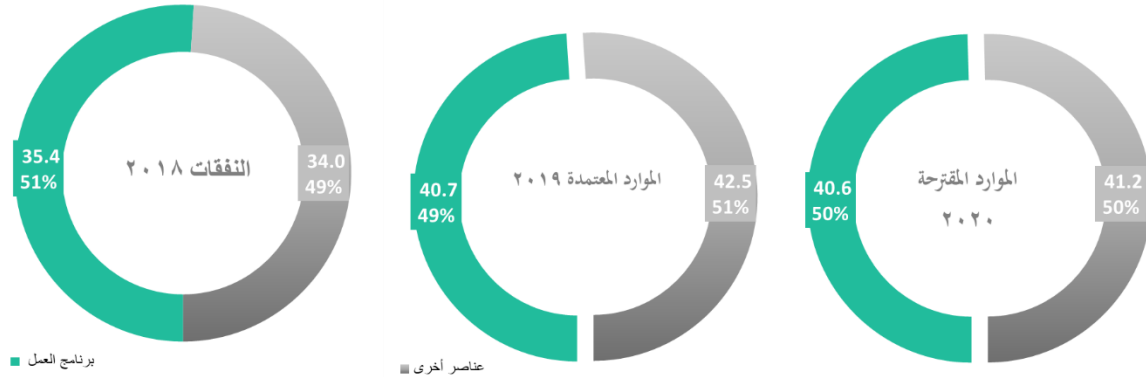
برنامج العمل

١٤٤-١٨ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٤٠ ٦٥٠ ٠٠٠ دولار وتعكس نقصانا قدره ٤٩ ٤٠٠ دولار مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الشكلين ١٨-سابعاً و ١٨-ثامناً والجدول ١٨-٢٢.

الشكل ١٨-١٨ سابعا

مصادر برنامج العمل كنسبة مئوية من إجمالي الميزانية العادية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



الجدول ١٨-٢٢

برنامج العمل: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

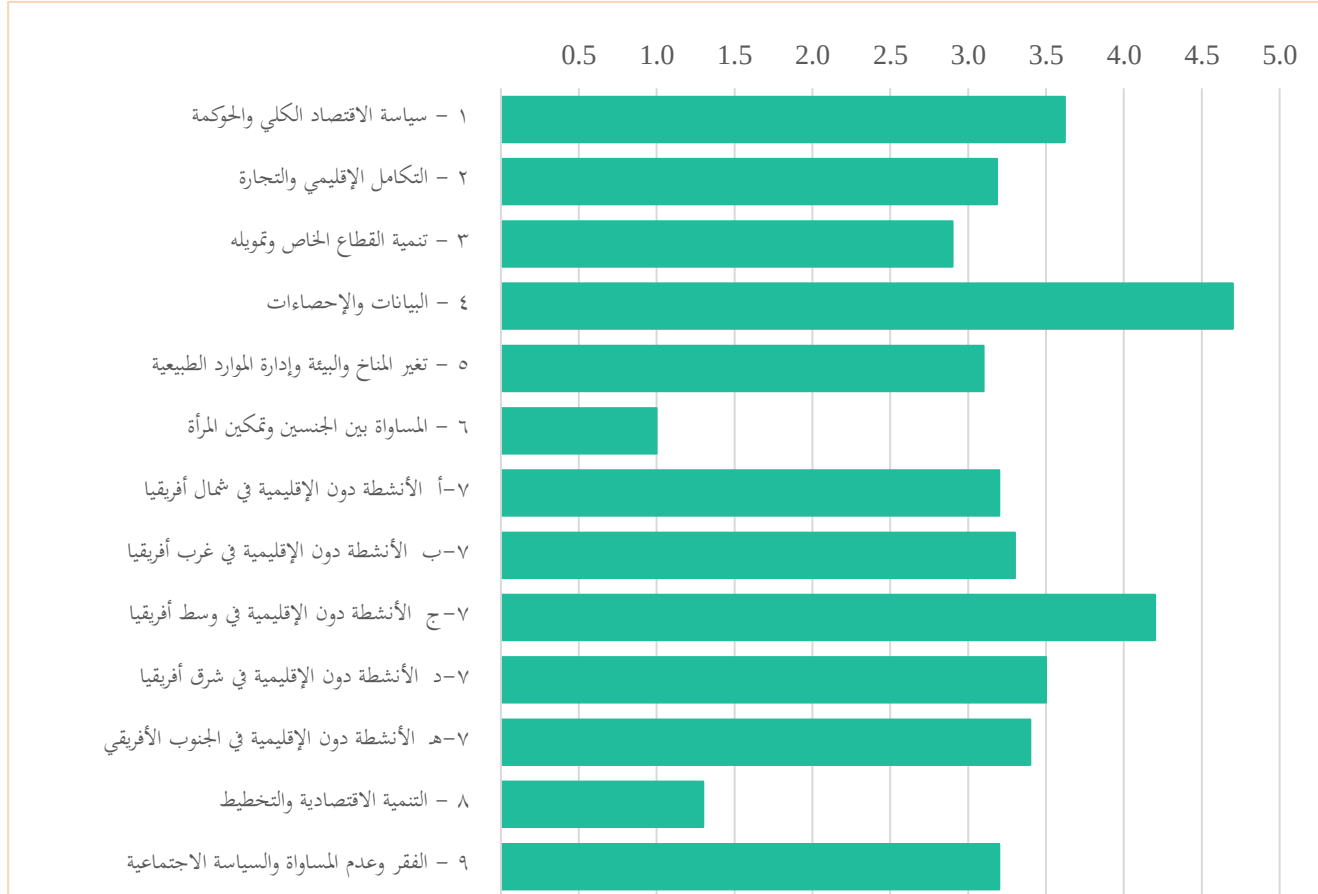
التغيرات									
تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	النسبة المئوية	المجموع	الولايات			اعتمادات عام ٢٠١٩	نفقات عام ٢٠١٨		
			التغيرات الأخرى	الجديدة/ الموسعة	التعديلات الفنية				
الموارد المالية حسب البرنامج الفرعي والعنصر									
٣ ٦٢١,٦	(١,٣)	(٤٦,٨)	(٤٦,٨)	-	-	٣ ٦٦٨,٤	٥ ٤٣٦,٦	١ -	سياسة الاقتصاد الكلي والحوكمة
٣ ١٨٥,٢	٨,٤	٢٤٧,١	٢٤٧,١	-	-	٢ ٩٣٨,١	٣ ٥٠٦,٥	٢ -	التكامل الإقليمي والتجارة
٢ ٨٨١,٨	٣,٣	٩٢,٣	(٤,٣)	-	٩٦,٦	٢ ٧٨٩,٥	-	٣ -	تنمية القطاع الخاص وتمويله
٤ ٧٥٢,٩	(٠,١)	(٤,٨)	(٤,٨)	-	-	٤ ٧٥٧,٧	٤ ٦٤٥,٤	٤ -	البيانات والإحصاءات
٣ ١٤٨,١	(٤,٩)	(١٦٣,٠)	(١٦٣,٠)	-	-	٣ ٣١١,١	٢ ١٢٣,٨	٥ -	تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية
١ ٠٧٧,٧	(١,٣)	(١٤,٢)	(١٤,٢)	-	-	١ ٠٩١,٩	٧٥١,٦	٦ -	المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
-	-	-	-	-	-	-	-	٧ -	الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية
٣ ٢٥١,٢	(٠,٥)	(١٥,٥)	(١٥,٥)	-	-	٣ ٢٦٦,٧	٢ ٨٢٨,٨	١ -	الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا
٣ ٢٦٧,٤	(٠,٤)	(١٣,٦)	(١٣,٦)	-	-	٣ ٢٨١,٠	٣ ٣٢٤,١	٢ -	الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا
٤ ٤١٧٨,٤	(١,٨)	(٧٥,٨)	(٧٥,٨)	-	-	٤ ٢٥٤,٢	٣ ٥١٠,٨	٣ -	الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا
٣ ٤٤٧,٦	(٠,٥)	(١٦,٦)	(١٦,٦)	-	-	٣ ٤٦٤,٢	٢ ٥٢٥,٥	٤ -	الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا
٣ ٣٧٨,٤	(١,٠)	(٣٤,٠)	(٣٤,٠)	-	-	٣ ٤١٢,٤	٢ ٧٣٤,١	٥ -	الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي
١ ٢٩٩,٩	-	-	-	-	-	١ ٢٩٩,٩	١ ٢٣٩,٨	٨ -	التنمية الاقتصادية والتخطيط
٣ ١٥٩,٨	(٠,١)	(٤,٥)	(٤,٥)	-	-	٣ ١٦٤,٣	٢ ٧٥١,٨	٩ -	الفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية
٤٠ ٦٥٠,٠	(٠,١)	(٤٩,٤)	(١٤٦,٠)	-	٩٦,٦	٤٠ ٦٩٩,٤	٣٥ ٣٧٨,٩	المجموع	

التغيرات						
تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	النسبة المئوية	الولايات				
		المجموع	التغيرات الأخرى	الجديدة/ الموسعة	التعديلات الفنية	اعتمادات عام ٢٠١٩
نفقات عام						
٢٠١٨						
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية						
٢٧ ٣٧٨,٢	٢٩ ١١٠,٢	٩٦,٦	-	٥٧,٨	١٥٤,٤	٠,٥
٨ ٠٠٠,٧	١١ ٥٨٩,٢	-	(٢٠٣,٨)	(٢٠٣,٨)	(١,٧)	١١ ٣٨٥,٤
٣٥ ٣٧٨,٩	٤٠ ٦٩٩,٤	٩٦,٦	-	(١٤٦,٠)	(٤٩,٤)	(٠,١)
المجموع						
الموارد المتصلة بالوظائف حسب البرنامج الفرعي والعنصر						
٢٥	-	-	-	-	-	٢٥
٢١	-	-	١	١	٠,٤	٢٢
١٨	-	-	-	-	-	١٨
٣٦	-	-	-	-	-	٣٦
٢١	-	-	(١)	(١)	(٠,٤)	٢٠
٦	-	-	-	-	-	٦
٧ - الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية						
١٩	-	-	-	-	-	١٩
١٨	-	-	-	-	-	١٨
٢٣	-	-	-	-	-	٢٣
٢٠	-	-	-	-	-	٢٠
٢٠	-	-	-	-	-	٢٠
-	-	-	-	-	-	-
٢١	-	-	-	-	-	٢١
٢٤٨						
المجموع						

الشكل ١٨-ثامنا

توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ حسب البرنامج الفرعي والعنصر

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



البرنامج الفرعي ١

سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة

١٨-١٤٥ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما مقداره ٦٠٠ ٦٢١ ٣ دولار وتعكس نقصاً قدره ٨٠٠ ٤٦ دولار مقارنة بالمبلغ المعتمد لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٨-٢٣ وفي الشكلين ١٨-تاسعا و ١٨-عاشرا.

الجدول ١٨-٢٣

البرنامج الفرعي ١: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

تقديرات عام ٢٠٢٠		التغيرات					نققات عام	اعتمادات عام	٢٠١٩	الفنية	التعديلات	الولايات	تغييرات	النسبة	تقدير (قبل إعادة تقدير التكاليف)
المجموع	المئوية	أخرى	الجديدة/الموسعة	المجموع	المئوية										
٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨									
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية															
الموارد المتصلة بالوظائف	٤ ٦٧٠,٠	٣ ٠١٩,٣	-	-	-	-	-	-	٣ ٠١٩,٣	-	-	-	-	-	٣ ٠١٩,٣
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٧٦٦,٦	٦٤٩,١	-	-	-	-	-	-	٦٤٩,١	(٧,٢)	(٤٦,٨)	(٤٦,٨)	(٤٦,٨)	(٧,٢)	٦٠٢,٣
المجموع	٥ ٤٣٦,٦	٣ ٦٦٨,٤	-	-	-	-	-	-	٣ ٦٦٨,٤	(١,٣)	(٤٦,٨)	(٤٦,٨)	(٤٦,٨)	(١,٣)	٣ ٦٢١,٦
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة															
الفئة الفنية والفئات العليا	١٥	-	-	-	-	-	-	-	١٥	-	-	-	-	-	١٥
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	١٠	-	-	-	-	-	-	-	١٠	-	-	-	-	-	١٠
المجموع	٢٥	-	-	-	-	-	-	-	٢٥	-	-	-	-	-	٢٥

الشكل ١٨-٢٩

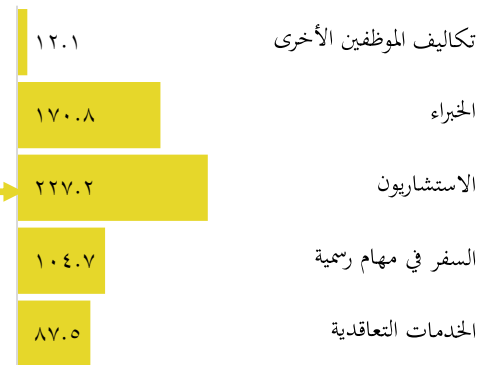
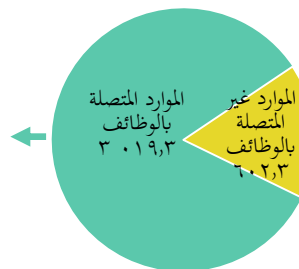
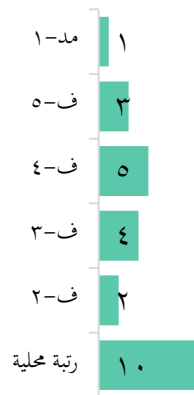
البرنامج الفرعي ١: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

توزيع الوظائف
٢٥ وظيفة

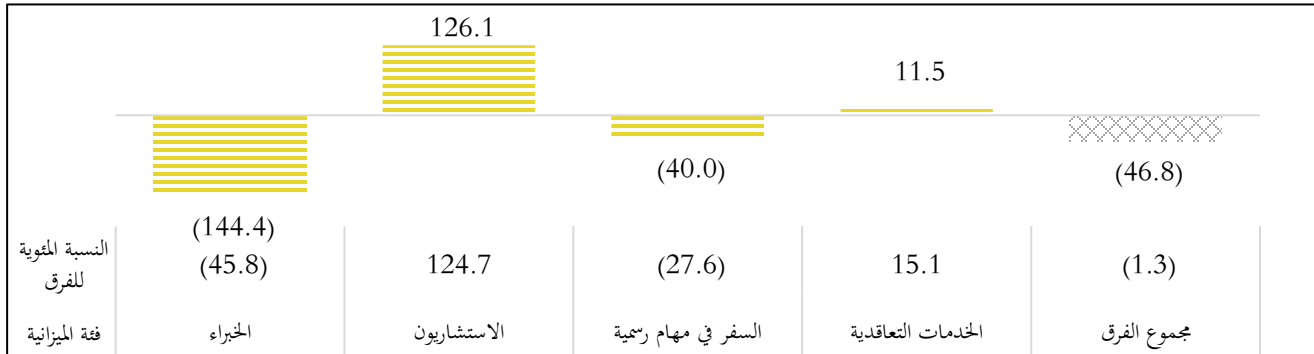
توزيع الموارد المالية
٣٦٦٨,٤ دولار

توزيع الموارد المالية غير المتصلة بالوظائف
٦٠٢,٣ دولار



الشكل ١٨-عاشرا

البرنامج الفرعي ١: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية
(آلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٤٦-١٨ والفرق البالغ ٤٦ ٨٠٠ دولار يعكس أساسا نقصانا صافيا في الموارد غير المتصلة بالوظائف يعود بصورة رئيسية إلى انخفاض الاعتمادات تحت بند الخبراء والسفر في مهام رسمية، وهي الاعتمادات التي تسنى خفضها جزئيا بفضل استعراض وترشيد الخدمات وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بطرق منها استخدام التداول بالفيديو. وقوبلت هذه الانخفاضات جزئيا بزيادات، أساسا تحت بند الاستشاريين. وإضافة إلى ذلك، يعكس هذا الاقتراح نقل موارد غير متصلة بالوظائف على أساس عدم إحداث أثر في التكاليف بغية تقديم دعم أفضل للأنشطة التشغيلية.

١٤٧-١٨ وتدعم البرنامج الفرعي موارد خارجة عن الميزانية تُقدَّر بـ ٩٤٤ ٢٠٠ دولار ستغطي تكاليف وظيفة واحدة والاحتياجات من الموارد غير المتصلة بالوظائف على النحو المبين في الجدول ١٨-١٤. وستدعم الموارد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في توفير التوجيه الفني والإداري الواسع النطاق في تنفيذ البرنامج الفرعي فيما يتعلق بإصدار التقرير الاقتصادي عن أفريقيا وتقرير الحكومة الأفريقية والإعداد للمؤتمر الاقتصادي الأفريقي ومشاريع ميدانية متنوعة. وتعزى الزيادة المقدرة بمبلغ ٧٥٢ ٩٠٠ دولار أساسا إلى الزيادة في تنفيذ البرنامج عن طريق تقديم الدعم للبلدان في تطوير مؤسسات كفيلة بتسيير الاستقرار الاقتصادي الكلي اللازم للتطور الطويل الأجل في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وإلى استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية من جانب شركاء التنمية دعما لذلك العمل.

البرنامج الفرعي ٢ التكامل الإقليمي والتجارة

١٤٨-١٨ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما مقداره ٣ ١٨٥ ٢٠٠ دولار وتعكس نقصانا قدره ٢٤٧ ١٠٠ دولار مقارنة بالمبلغ المعتمد لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٨-٢٤ وفي الشكلين ١٨-حادي عشر و ١٨-ثاني عشر.

المجدول ١٨-٢٤

البرنامج الفرعي ٢: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

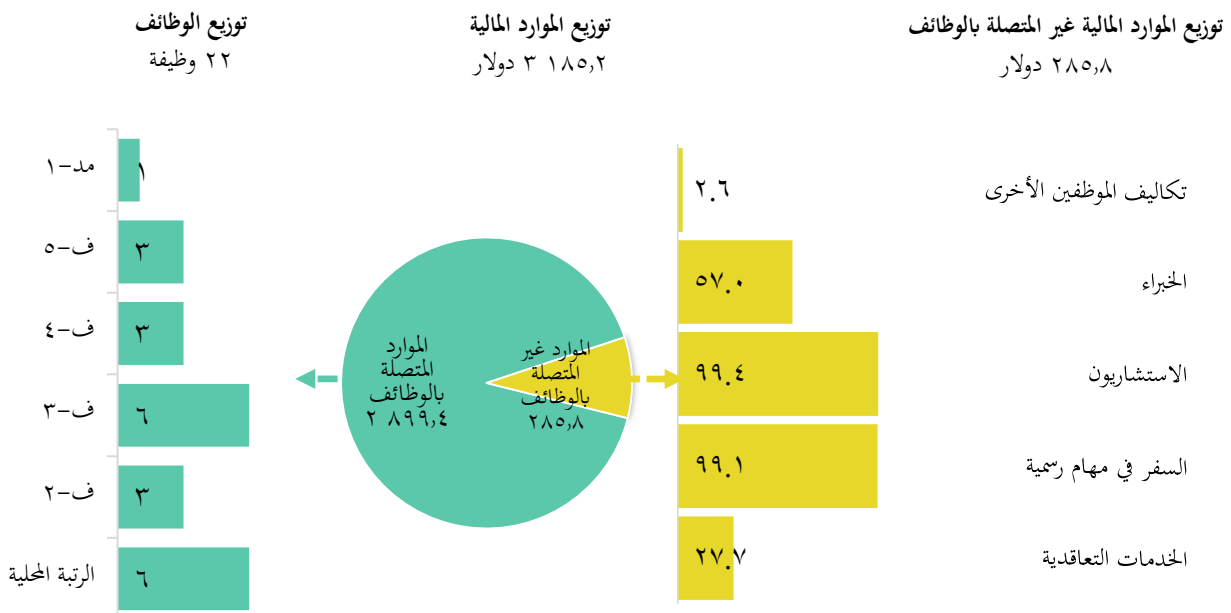
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغييرات		التغييرات		التغييرات		التغييرات		التغييرات	
نققات عام	اعتمادات عام	التعديلات	الولايات	تغييرات	النسبة	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل)	نققات عام	اعتمادات عام	التعديلات
٢٠١٨	٢٠١٩	الفنية	الجديدة/الموسعة	أخرى	المجموع	المئوية	٢٠١٨	٢٠١٩	الفنية
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية									
٣ ٤٠٢,٠	٢ ٦٨٧,٧	-	-	٢ ١١,٧	٧,٩	٢ ٨٩٩,٤	٣ ٤٠٢,٠	٢ ٦٨٧,٧	-
١٠٤,٥	٢٥٠,٤	-	-	٣٥,٤	١٤,١	٢٨٥,٨	١٠٤,٥	٢٥٠,٤	-
٣ ٥٠٦,٥	٢ ٩٣٨,١	-	-	٢ ٤٧,١	٨,٤	٣ ١٨٥,٢	٣ ٥٠٦,٥	٢ ٩٣٨,١	-
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة									
١٥	-	-	-	١	٦,٧	١٦	١٥	-	-
٦	-	-	-	-	-	٦	٦	-	-
٢١	-	-	-	١	٤,٨	٢٢	٢١	-	-
المجموع									

الشكل ١٨ - حادي عشر

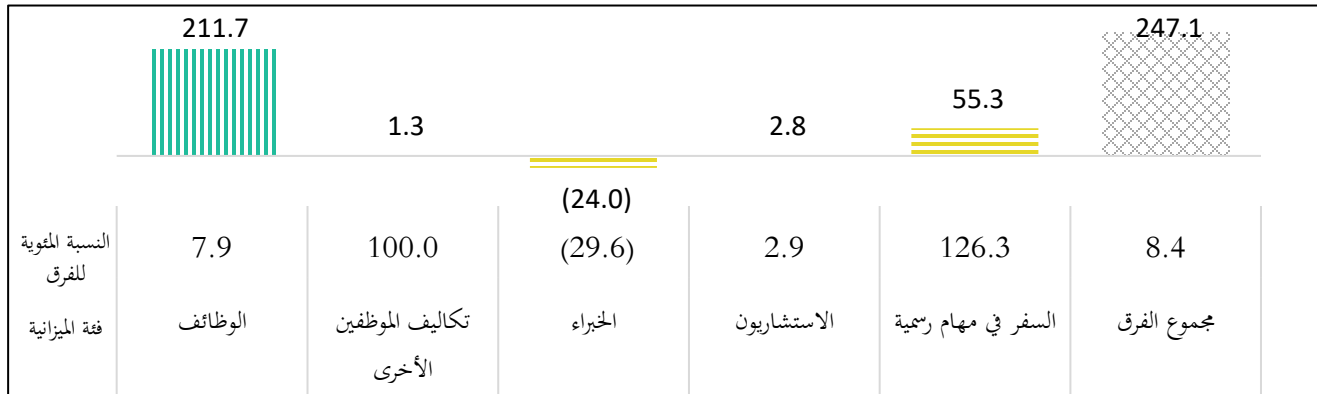
البرنامج الفرعي ٢: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ١٨-ثاني عشر

البرنامج الفرعي ٢: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية (آلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٨-١٤٩ يعكس الفرق البالغ ٢٤٧ ١٠٠ دولار زيادة تحت بند الوظائف قدرها ٢١١ ٧٠٠ دولار تتصل بالنقل الداخلي لوظيفة مستشار أقاليمي (ف-٥) من التوجيه التنفيذي والإدارة تمشيا مع التوجه الاستراتيجي الجديد للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتنتج الزيادة الصافية البالغة ٣٥ ٤٠٠ دولار تحت بند الموارد غير المتصلة بالوظائف أساسا عن الموارد الإضافية تحت بند السفر في مهام رسمية، والتي قابلها جزئيا نقصان تحت بند الخبراء. وإضافة إلى ذلك، يعكس هذا الاقتراح نقل موارد غير متصلة بالوظائف على أساس عدم إحداث أثر في التكاليف بغية تقديم دعم أفضل للأنشطة التشغيلية.

١٨-١٥٠ ويُسكمل البرنامج الفرعي بموارد خارجة عن الميزانية تُقدَّر بـ ٤ ٢٣٩ ٤٠٠ دولار على النحو المبين في الجدول ١٨-١٤. وستغطي الموارد تكاليف أربع وظائف والاحتياجات من الموارد غير المتصلة بالوظائف، وستعزز قدرة اللجنة على تنفيذ أهدافها وأولوياتها. ويعزى النقصان المتوقع البالغ ٥٤٤ ٧٠٠ دولار أساسا إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند مصروفات التشغيل العامة.

البرنامج الفرعي ٣

تنمية القطاع الخاص وتمويله

١٨-١٥١ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما مقداره ٢ ٨٨١ ٨٠٠ دولار وتعكس نقصاناً قدره ٩٢ ٣٠٠ دولار مقارنة بالمبلغ المعتمد لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٨-٢٥ وفي الشكلين ١٨-٣ و ١٨-٤.

الجدول ١٨-٢٥

البرنامج الفرعي ٣: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

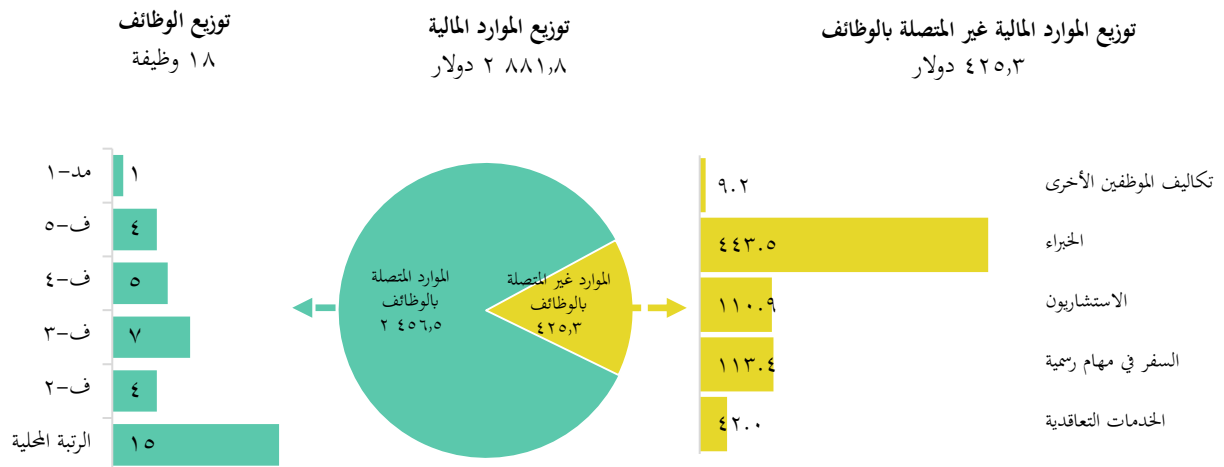
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغييرات							
نققات عام	اعتمادات عام	التعديلات	الولايات	تغييرات	النسبة	تقديرات عام	(قبل
٢٠١٨	٢٠١٩	الفنية	الجديدة/الموسعة	أخرى	المجموع	المئوية	إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
-	٢ ٣٥٩,٩	٩٦,٦	-	-	٩٦,٦	٤,١	٢ ٤٥٦,٥
-	٤٢٩,٦	-	-	(٤,٣)	(٤,٣)	(١,٠)	٤٢٥,٣
-	٢ ٧٨٩,٥	٩٦,٦	-	(٤,٣)	٩٢,٣	٣,١	٢ ٨٨١,٨
المجموع							
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
-	١٢	-	-	-	-	-	١٢
-	٦	-	-	-	-	-	٦
-	١٨	-	-	-	-	-	١٨
المجموع							

الشكل ١٨-ثالث عشر

البرنامج الفرعي ٣: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ١٨- رابع عشر

البرنامج الفرعي ٣: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٥٢-١٨ يعكس الفرق البالغ ٩٢ ٣٠٠ دولار ما يلي:

- (أ) **التعديلات الفنية** - تعكس الزيادة البالغة ٩٦ ٦٠٠ دولار تحت بند الوظائف الاعتماد السنوي المخصص لإنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٥ في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وفقاً للجزء الأول من قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٣. وقد اعتمدت تكلفة الوظيفة بمعدل شغور نسبته ٥٠ في المائة لعام ٢٠١٩، بينما يعكس الاقتراح الحالي معدل شغور أدنى، وهو المعدل المستخدم للوظائف المستمرة؛
- (ب) **التغيرات الأخرى** - يعزى النقصان تحت بند الخدمات التعاقدية أساساً إلى الاستفادة من وفورات الحجم في إدارة العقود.

١٥٣-١٨ ويُسكمل البرنامج الفرعي بموارد خارجة عن الميزانية تُقدَّر بـ ١ ٤٨٩ ٣٠٠ دولار على النحو المبين في الجدول ١٨-١٤. وستغطي الموارد تكاليف خمس وظائف والاحتياجات من الموارد غير المتصلة بالوظائف، وستدعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في توفير التوجيه الفني والإداري الواسع النطاق في تنفيذ أعمال البرنامج الفرعي. وتعزى الزيادة المتوقعة البالغة ٧٥ ٣٠٠ دولار أساساً إلى الاحتياجات الإضافية المتعلقة بالاستشاريين.

البرنامج الفرعي ٤ البيانات والإحصاءات

١٥٤-١٨ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما مقداره ٤ ٧٥٢ ٩٠٠ دولار وتعكس نقصاناً قدره ٤ ٨٠٠ دولار مقارنة بالمبلغ المعتمد لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٨-٢٦ وفي الشكلين ١٨-خامس عشر و ١٨-سادس عشر.

الجدول ١٨-٢٦

البرنامج الفرعي ٤: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

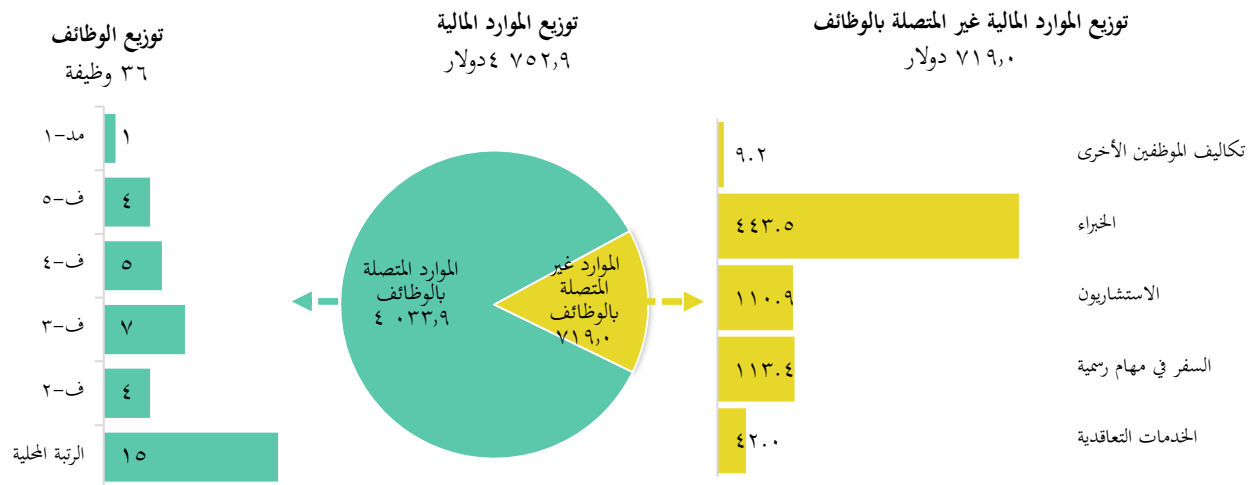
(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغييرات						
نققات عام	اعتمادات عام	التعديلات	الولايات	تغييرات	النسبة	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل)
٢٠١٨	٢٠١٩	الفنية	الجديدة/الموسعة	أخرى	المجموع	إعادة تقدير التكاليف
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية						
٤١٠٦,٣	٤٠٣٣,٩	-	-	-	-	٤٠٣٣,٩
٥٣٩,١	٧٢٣,٨	-	-	(٤,٨)	(٤,٨)	٧١٩,٠
٤٦٤٥,٤	٤٧٥٧,٧	-	-	(٤,٨)	(٤,٨)	٤٧٥٢,٩
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
٢١	٢١	-	-	-	-	٢١
١٥	١٥	-	-	-	-	١٥
٣٦	٣٦	-	-	-	-	٣٦

الشكل ١٨-خامس عشر

البرنامج الفرعي ٤: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

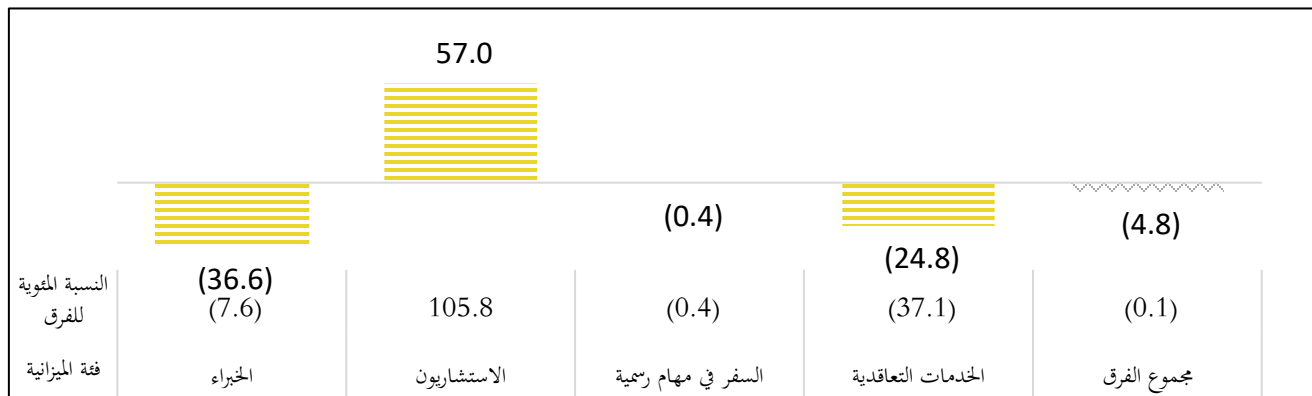
(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ١٨ - سادس عشر

البرنامج الفرعي ٤: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(آلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٨-١٥٥ والفرق البالغ ٨٠٠ ٤ دولار يعكس أساسا نقصانا صافيا في الموارد غير المتصلة بالوظائف يعزى إلى انخفاض في الاحتياجات فيما يتعلق بالخدمات التعاقدية، أتاحتها الاستفادة من وفورات الحجم في إدارة العقود. وإضافة إلى ذلك، يعكس هذا الاقتراح نقل موارد غير متصلة بالوظائف على أساس عدم إحداث أثر في التكاليف بغية تقديم دعم أفضل للأنشطة التشغيلية.

١٥٦-١٨ ويُستكمل البرنامج الفرعي بموارد خارجة عن الميزانية تُقدَّر بـ ٣ ٩٩٩ ٢٠٠ دولار على النحو المبين في الجدول ١٨-١٤. وستغطي الموارد تكاليف سبع وظائف والاحتياجات من الموارد غير المتصلة بالوظائف، وستقدم الدعم للجنة في توفير التوجيه الفني والإداري الواسع النطاق في تنفيذ أعمالها. وتعزى الزيادة المتوقعة البالغة ١ ٤١٨ ٩٠٠ دولار أساساً إلى الاحتياجات الإضافية المتعلقة بالاستشاريين والخبراء، ومشاريع ميدانية ودورات تدريبية وحلقات دراسية متنوعة.

البرنامج الفرعي ٥

التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية

١٨-١٥٧ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما مقداره ١٠٠ ٣١٤٨ دولار وتعكس نقصاً قدره ١٦٣ ٠٠٠ دولار مقارنة بالمبلغ المعتمد لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٨-٢٧ وفي الشكلين ١٨-١٨ و ١٨-١٨ ثامن عشر.

الجدول ١٨-٢٧

البرنامج الفرعي ٥: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

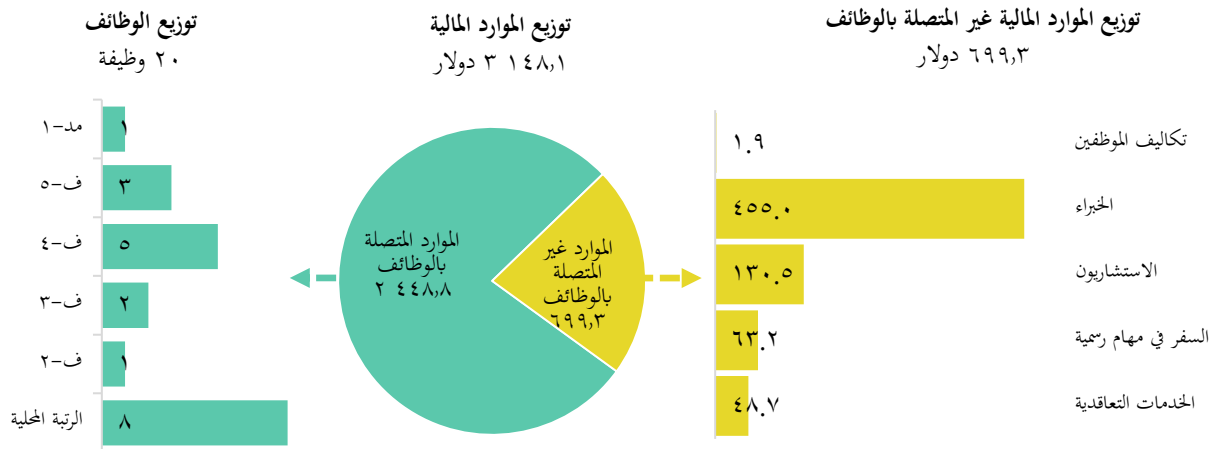
(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغييرات											
تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	النسبة المئوية	المجموع	تغييرات أخرى	الولايات الجديدة/الموسعة	التعديلات الفنية	اعتمادات عام ٢٠١٩	نققات عام ٢٠١٨				
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية											
٢ ٤٤٨,٨	(٥,٩)	(١٥٣,٩)	(١٥٣,٩)	-	-	٢ ٦٠٢,٧	١ ٨٧٢,٦	الموارد المتصلة بالوظائف			
٦٩٩,٣	(١,٣)	(٩,١)	(٩,١)	-	-	٧٠٨,٤	٢٥١,٢	الموارد غير المتصلة بالوظائف			
٣ ١٤٨,١	(٤,٩)	(١٦٣,٠)	(١٦٣,٠)	-	-	٣ ٣١١,١	٢ ١٢٣,٨	المجموع			
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة											
١٢	(٧,٧)	(١)	(١)	-	-	١٣		الفئة الفنية والفئات العليا			
٨	-	-	-	-	-	٨		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها			
٢٠	(٤,٨)	(١)	(١)	-	-	٢١		المجموع			

الشكل ١٨-١٨: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

البرنامج الفرعي ٥: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ١٨- ثامن عشر

البرنامج الفرعي ٥: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

		(9.1)	
	(153.9)		(163.0)
النسبة المئوية للفرق	(5.9)	(2.0)	(4.9)
فئة الميزانية	الوظائف	الخبراء	مجموع الفرق

١٥٨-١٨ يعكس الفرق البالغ ١٦٣ ٠٠٠ دولار ما يلي: '١' نقصان تحت بند الوظائف قدره ١٥٣ ٩٠٠ دولار يتصل بالنقل الداخلي لوظيفة موظف مراسم (ف-٣) إلى وحدة البروتوكول والسفر والنقل في إطار دعم البرنامج، تمشيا مع التوجه الاستراتيجي الجديد للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ '٢' ونقصان في الموارد غير المتصلة بالوظائف تحت بندي الاستشاريين والخبراء أتاحه جزئيا استعراض الخدمات وترشيدها.

١٥٩-١٨ ويُسكمل البرنامج الفرعي بموارد خارجة عن الميزانية تُقدَّر بمبلغ ٤ ١٢١ ٨٠٠ دولار على النحو المبين في الجدول ١٤-١٨. وستغطي الموارد تكاليف تسع وظائف والاحتياجات من الموارد غير المتصلة بالوظائف، وستقدم الدعم للجنة في القيام بأنشطتها. ويعزى النقصان المتوقع البالغ ٣٠٣ ١٠٠ دولار أساسا إلى نقل المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن إلى الاتحاد الأفريقي، على النحو المتفق عليه وقت إنشاء المركز.

البرنامج الفرعي ٦

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

١٦٠-١٨ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ١ ٠٧٧ ٧٠٠ دولار وتعكس انخفاضا قدره ١٤ ٢٠٠ دولار مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢٨-١٨ وفي الشكلين ١٨-تاسع عشر و ١٨-عشرين.

الجدول ٢٨-١٨

البرنامج الفرعي ٦: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

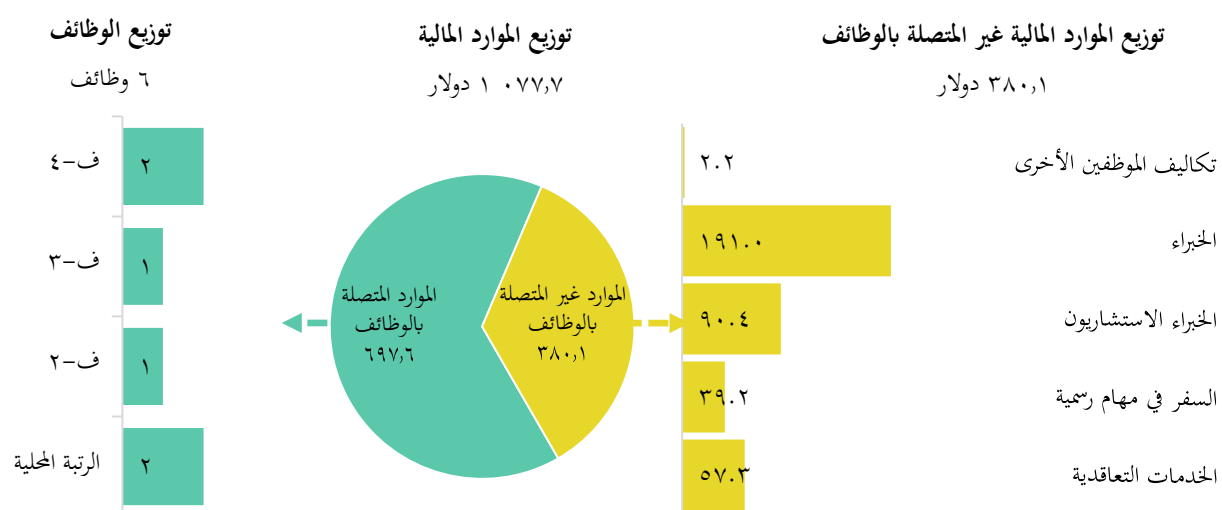
التغيرات					
نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التعديلات الفنية	الجديدة/الموسعة أخرى	تغييرات أخرى	النسبة المئوية
٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٩	٢٠١٩	٢٠١٩	٢٠١٩
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية					
٥٩٨,٠	٦٩٧,٦	-	-	-	-
الموارد المتصلة بالوظائف					
١٥٣,٧	٣٩٤,٣	-	-	(١٤,٢)	(٣,٦)
الموارد غير المتصلة بالوظائف					
٧٥١,٧	١ ٠٩١,٩	-	-	(١٤,٢)	(١,٣)
المجموع					

التغييرات						
نققات عام	اعتمادات عام	التعديلات	الولايات	تغييرات	النسبة	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل)
٢٠١٨	٢٠١٩	الفنية	الجديدة/الموسعة	أخرى	المجموع	إعادة تقدير التكاليف
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
٤	-	-	-	-	-	٤
الفئة الفنية والفئات العليا						
٢	-	-	-	-	-	٢
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها						
٦	-	-	-	-	-	٦
المجموع						

الشكل ١٨-تاسع عشر

البرنامج الفرعي ٦: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

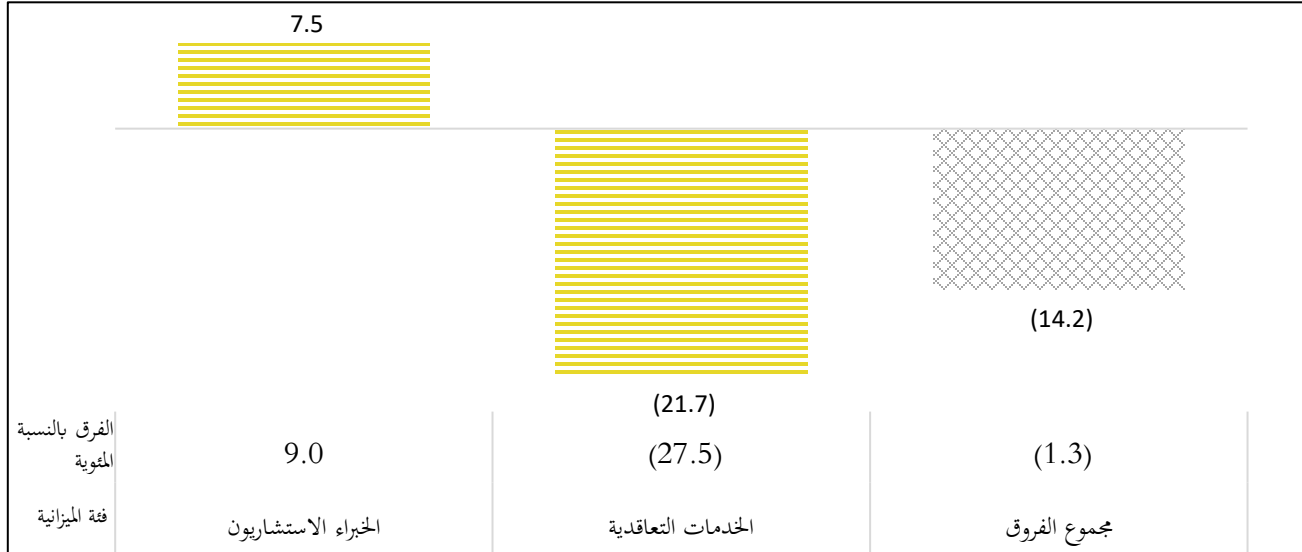
(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ١٨-عشرين

البرنامج الفرعي ٦: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٦١-١٨ ويعكس الفرق البالغ ٢٠٠ ١٤ دولار انخفاضاً في الموارد غير المتصلة بالوظائف يتعلق بتخفيضاتٍ تحت بند الخدمات التعاقدية، يرجع السبب جزئياً في تحققها إلى الاستفادة من وفورات الحجم في إدارة العقود وإلى ترشيد الخدمات. وهذا الانخفاض تقابله جزئياً زيادة تحت بند الخبراء الاستشاريين.

١٦٢-١٨ وتكمل هذا البرنامج الفرعي مواردٌ خارجة عن الميزانية تُقدَّر بمبلغ ٨٠٠ ١٧٧ دولار، على النحو المبين في الجدول ١٨-١٤. وهذه الموارد سوف تغطي الموارد المتصلة بوظيفة واحدة وموارد غير متعلقة بالوظائف، وستوفر الدعم للجنة الاقتصادية في إدارة عملها المتعلق بالدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية وبالتقرير عن المرأة/الأفريقية وفي تقديم التوجيه الفني الواسع النطاق المتعلق بذلك. وتعزى الزيادة المتوقعة البالغة ٥٠٠ ١٧٥ دولار أساساً إلى الاحتياجات الإضافية من الموظفين والخبراء الاستشاريين.

البرنامج الفرعي ٧

الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر ١

الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا

١٦٣-١٨ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٢٠٠ ٣ ٢٥١ دولار وتعكس انخفاضاً قدره ٥٠٠ ١٥ دولار مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٨-٢٩ وفي الشكلين ١٨-١٨ و ١٨-١٨ ثانياً وعشرين.

الجدول ١٨-٢٩

البرنامج الفرعي ٧، العنصر ١: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

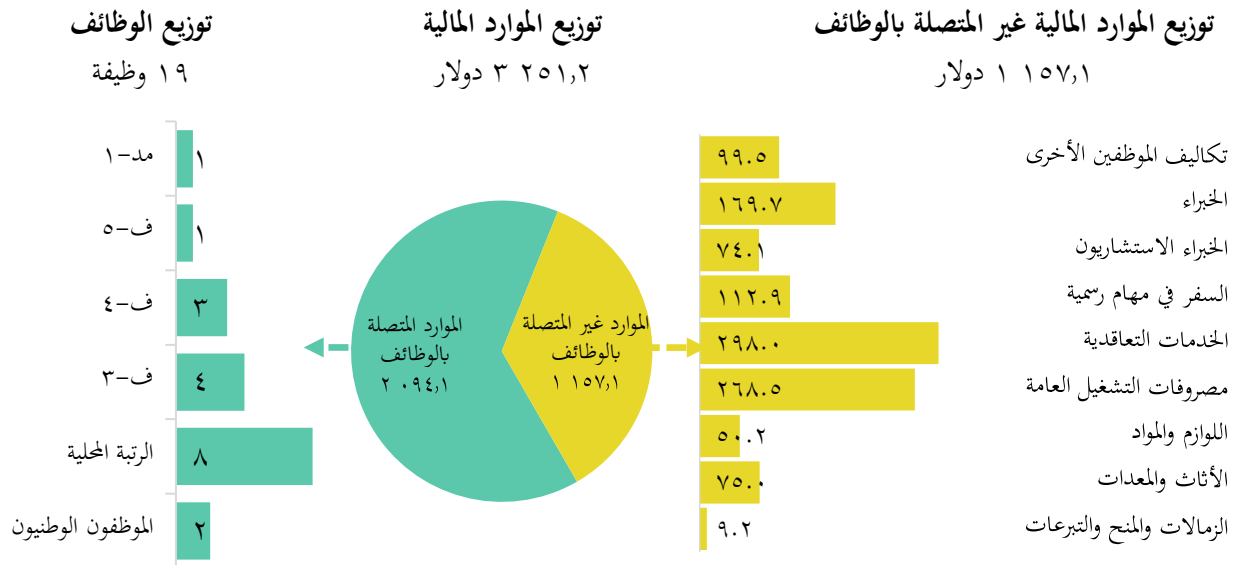
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات		نققات عام		التعديلات		الولايات		تغييرات		النسبة		تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل)	
٢٠١٨	٢٠١٩	الفنية	الجديدة/الموسعة	أخرى	المجموع	المئوية	إعادة تقدير التكاليف	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية													
٢٠٤٠,١	٢٠٩٤,١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٠٩٤,١	-
٧٨٨,٧	١١٧٢,٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١١٥٧,١	(١,٣)
٢٨٢٨,٨	٣٢٦٦,٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٢٥١,٢	(٠,٥)
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة													
٩	٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٩	-
١٠	١٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٠	-
١٩	١٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٩	-

الشكل ١٨-١٨: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

البرنامج الفرعي ٧، العنصر ١: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

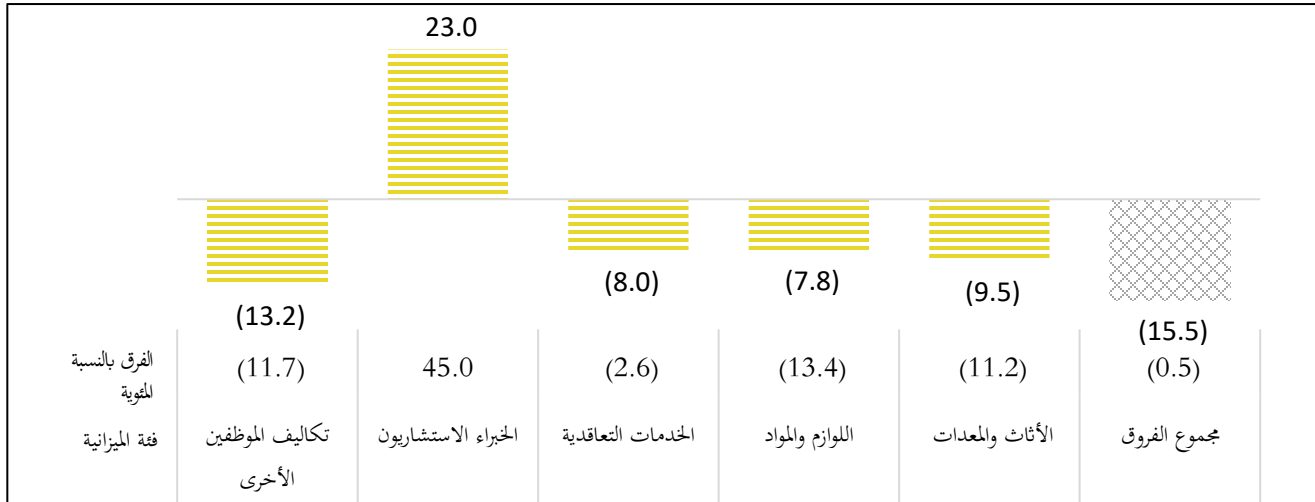
(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ١٨-ثانياً وعشرين

البرنامج الفرعي ٧، العنصر ١: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٦٤-١٨ ويعكس الفرق البالغ ١٥ ٥٠٠ دولار انخفاضاً في الموارد غير المتصلة بالوظائف حدث أساساً تحت بنود تكاليف الموظفين الأخرى والخدمات التعاقدية والأثاث والمعدات، ويرجع الفضل جزئياً في تحقيقه إلى تبسيط العمليات والاستفادة من وفورات الحجم في إدارة العقود. وهذا الانخفاض تقابله جزئياً زيادة تحت بند الخبراء الاستشاريين. وبالإضافة إلى ذلك، يعكس هذا الاقتراح نقل موارد غير متصلة بالوظائف على أساس عدم التأثير على التكلفة بغية تقديم دعم أفضل للأنشطة التنفيذية.

١٦٥-١٨ وتكمل هذا العنصر موارد خارجة عن الميزانية تُقدَّر بمبلغ ١٥ ٠٠٠ دولار، على النحو المبين في الجدول ١٨-١٤. وهذه الموارد سوف تغطي موارد غير متصلة بالوظائف، وستوفر الدعم للجنة الاقتصادية في تعزيز أثر عملها على مستوى السياسات العامة، وذلك من خلال تمويل ندوة دولية تهدف إلى تيسير تبادل وجهات النظر والخبرات بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة بشأن القضايا الإنمائية ذات الأولوية في شمال أفريقيا. وتعزى الزيادة المتوقعة البالغة ١٢ ٧٠٠ دولار إلى الاحتياجات الجديدة المتصلة بالخبراء الاستشاريين والخدمات التعاقدية.

العنصر ٢

الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا

١٦٦-١٨ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٤٠٠ ٢٦٧ ٣ دولار وتعكس انخفاضاً قدره ١٣ ٦٠٠ دولار مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٨-٣٠ وفي الشكلين ١٨-ثالثاً وعشرين و ١٨-رابعاً وعشرين.

الجدول ١٨-٣٠

البرنامج الفرعي ٧، العنصر ٢: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

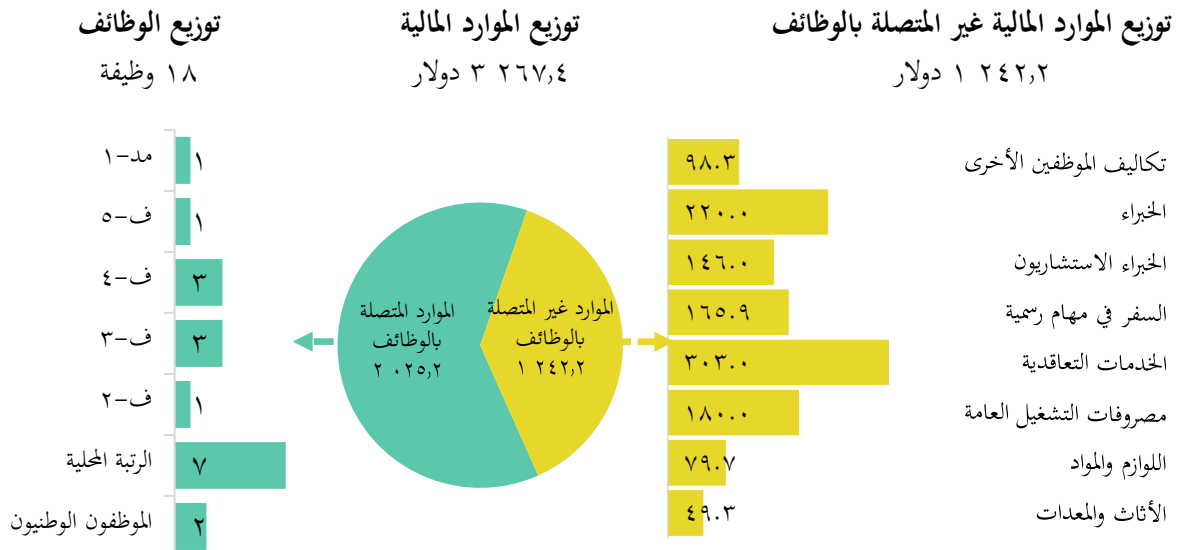
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغييرات									
نققات عام	اعتمادات عام	التعديلات	الولايات	تغييرات	النسبة	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل)			
٢٠١٨	٢٠١٩	الفنية	الجديدة/الموسعة	أخرى	المجموع	المئوية	إعادة تقدير التكاليف		
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية									
٢ ٣١٦,٩	٢ ٠٢٥,٢	-	-	-	-	-	٢ ٠٢٥,٢	الموارد المتصلة بالوظائف	
١ ٠٠٧,٢	١ ٢٥٥,٨	-	-	(١٣,٦)	(١٣,٦)	(١٣,٦)	١ ٢٤٢,٢	الموارد غير المتصلة بالوظائف	
٣ ٣٢٤,١	٣ ٢٨١,٠	-	-	(١٣,٦)	(١٣,٦)	(١٣,٦)	٣ ٢٦٧,٤	المجموع	
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة									
٩	٩	-	-	-	-	-	٩	الفئة الفنية والفئات العليا	
٩	٩	-	-	-	-	-	٩	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	
١٨	١٨	-	-	-	-	-	١٨	المجموع	

الشكل ١٨-ثالثاً وعشرين

البرنامج الفرعي ٧، العنصر ٢: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

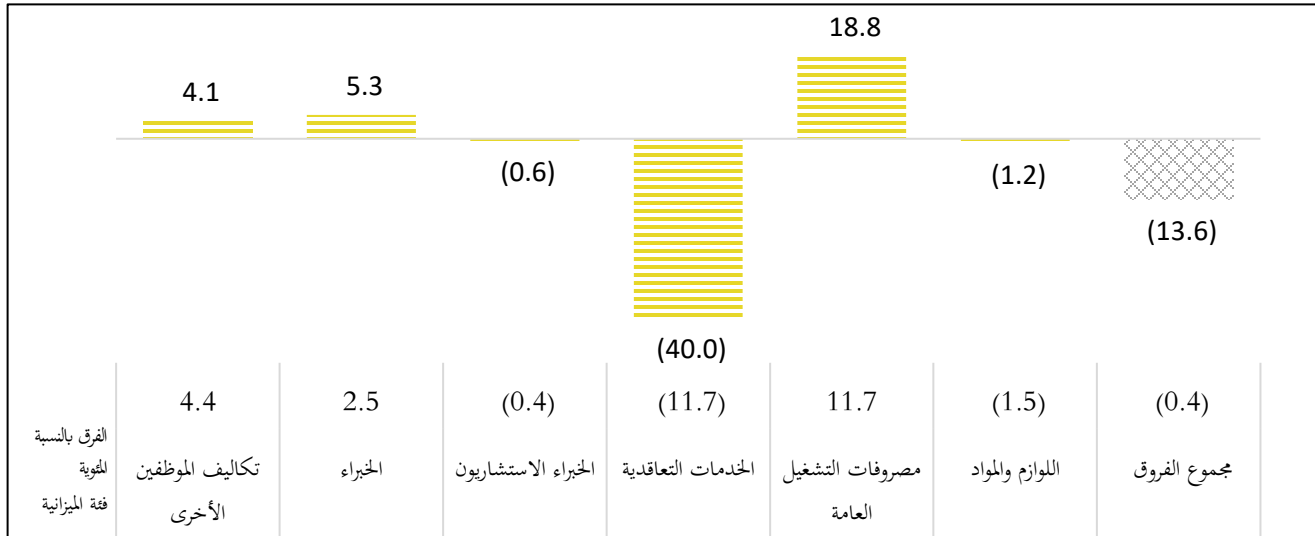
(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ١٨-رابعاً وعشرين

البرنامج الفرعي ٧، العنصر ٢: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٦٧-١٨ ويعكس الفرق البالغ ١٣ ٦٠٠ دولار انخفاضاً في الموارد غير المتصلة بالوظائف تحت بند الخدمات التعاقدية، نجم عن الاستفادة من وفورات الحجم في إدارة العقود. وهذا الانخفاض تقابله جزئياً زيادات حدثت أساساً تحت بند مصرفات التشغيل العامة. وبالإضافة إلى ذلك، يعكس هذا الاقتراح نقل موارد غير متصلة بالوظائف على أساس عدم التأثير على التكلفة بغية تقديم دعم أفضل للأنشطة التنفيذية.

١٦٨-١٨ وتكمل هذا العنصر موارد خارجة عن الميزانية تُقدَّر بمبلغ ٨٠٠ ٦٠٠ دولار، على النحو المبين في الجدول ١٨-١٤. وهذه الموارد سوف تغطي موارد غير متعلقة بالوظائف، وستوفر الدعم لعمل مصرف الاستثمار والتنمية التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولقسم جديد للمراقبة المتعددة الأطراف تابع لمفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، سيواصل العمل على معايير التقارب. وتعزى الزيادة المتوقعة البالغة ٨٠٠ ٦٠٠ دولار أساساً إلى الاحتياجات الإضافية المتصلة بمصرفات التشغيل العامة، والحلقات الدراسية، وحلقات العمل.

العنصر ٣

الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا

١٦٩-١٨ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٤٠٠ ١٧٨ ٤ دولار وتعكس انخفاضاً قدره ٧٥ ٨٠٠ دولار مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٨-٣١ وفي الشكلين ١٨-١٨ و ١٨-١٨ سادساً وعشرين.

المجدول ١٨-٣١

البرنامج الفرعي ٧، العنصر ٣: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

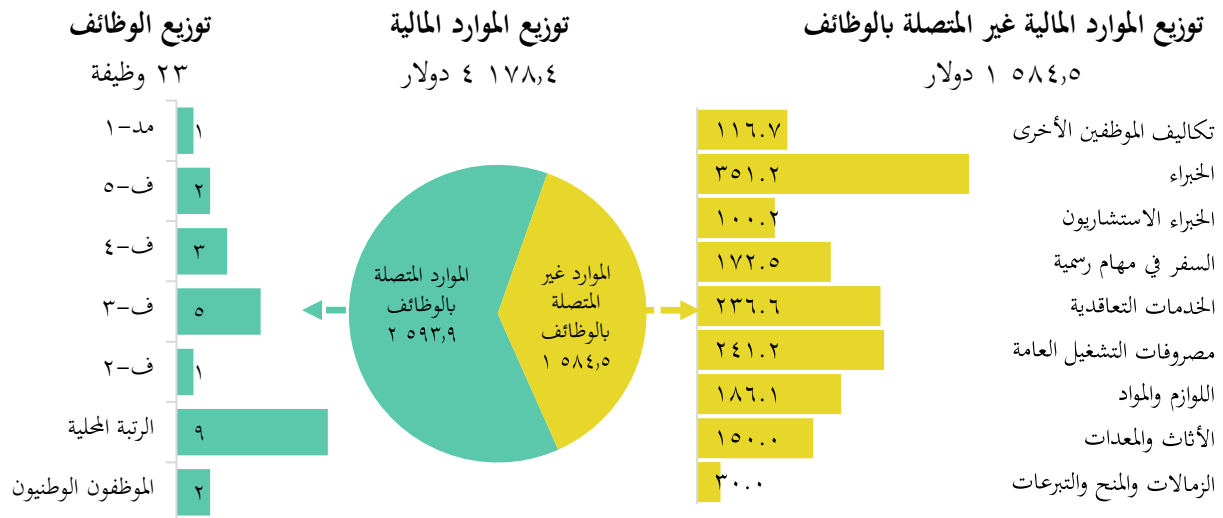
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغييرات							
نفقات عام	اعتمادات عام	التعديلات	الـوَلَايات	تغييرات	النسبة	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل)	
٢٠١٨	٢٠١٩	الفنية	الجديدة/الموسعة	أخرى	المجموع	المئوية	إعادة تقدير التكاليف
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
٢ ٣٠٢,٥	٢ ٥٩٣,٩	-	-	-	-	-	٢ ٥٩٣,٩
الموارد المتصلة بالوظائف							
١ ٢٠٨,٣	١ ٦٦٠,٣	-	-	(٧٥,٨)	(٧٥,٨)	(٤,٥)	١ ٥٨٤,٥
الموارد غير المتصلة بالوظائف							
٣ ٥١٠,٨	٤ ٢٥٤,٢	-	-	(٧٥,٨)	(٧٥,٨)	(١,٨)	٤ ١٧٨,٤
المجموع							
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
١٢	١٢	-	-	-	-	-	١٢
الفئة الفنية والفئات العليا							
١١	١١	-	-	-	-	-	١١
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها							
٢٣	٢٣	-	-	-	-	-	٢٣
المجموع							

الشكل ١٨ - خامسا وعشرين

البرنامج الفرعي ٧، العنصر ٣: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

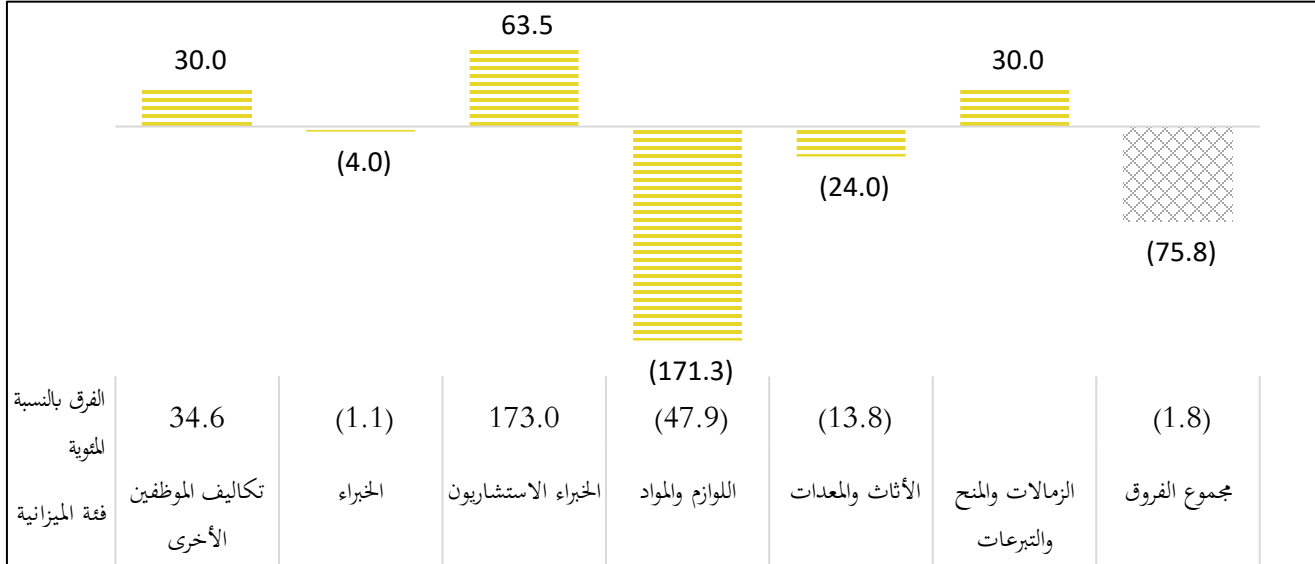
(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ١٨-سادسا وعشرين

البرنامج الفرعي ٧، العنصر ٣: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٧٠-١٨ ويعكس الفرق البالغ ٧٥ ٨٠٠ دولار انخفاضا في الموارد غير المتصلة بالوظائف، حدث أساسا تحت بند اللوازم والمواد نتيجة لترشيح الخدمات وانخفاض استهلاك الإمدادات الاستهلاكية. وهذا الانخفاض تقابله جزئيا زيادات تحت بند الخبراء الاستشاريين، وتكاليف الموظفين الأخرى، والزمامات والمنح والمساهمات. وبالإضافة إلى ذلك، يعكس هذا الاقتراح نقل موارد غير متصلة بالوظائف على أساس عدم التأثير على التكلفة بغية تقديم دعم أفضل للأنشطة التنفيذية.

العنصر ٤

الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا

١٧١-١٨ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٦٠٠ ٤٤٧ ٣ دولار وتعكس انخفاضا قدره ٦٠٠ ١٦ دولار مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٨-٣٢ وفي الشكلين ١٨-١٨ و ١٨-١٨ ثامنا وعشرين.

الجدول ١٨-٣٢

البرنامج الفرعي ٧، العنصر ٤: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

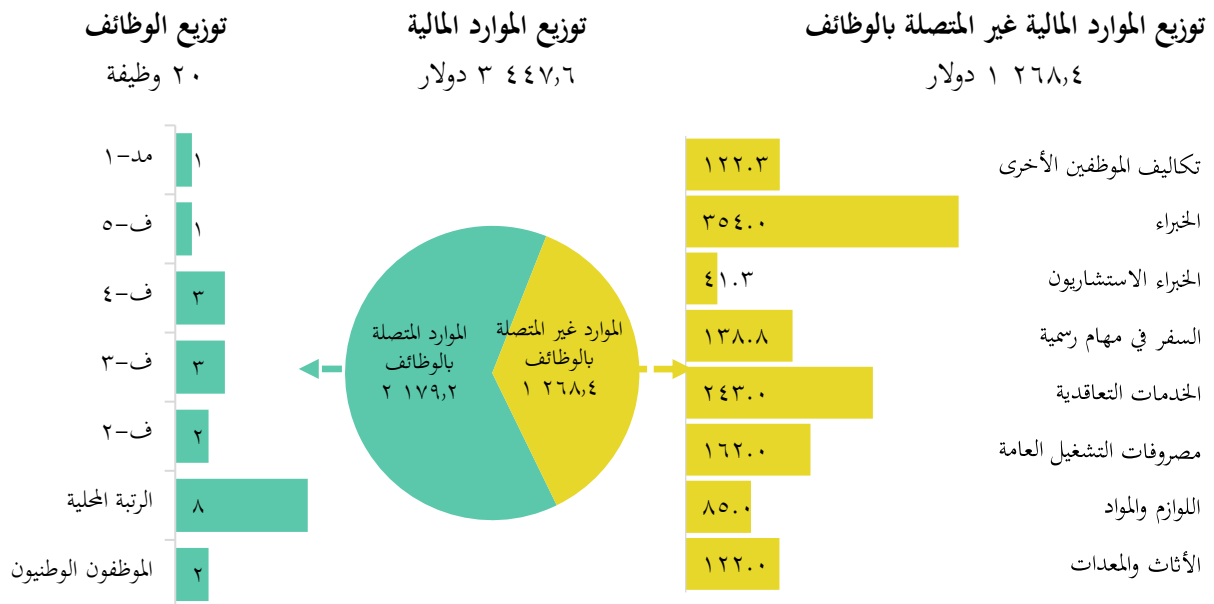
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات		نققات عام		التعديلات		الولايات		تغييرات		النسبة		تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل)	
٢٠١٨	٢٠١٩	الفنية	الجديدة/الموسعة	أخرى	المجموع	المئوية	إعادة تقدير التكاليف	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية													
١ ٨٧٧,٦	٢ ١٧٩,٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢ ١٧٩,٢	-
٦٤٧,٩	١ ٢٨٥,٠	-	-	-	-	-	-	(١٦,٦)	(١٦,٦)	(١,٣)	(١,٣)	١ ٢٦٨,٤	-
٢ ٥٢٥,٥	٣ ٤٦٤,٢	-	-	-	-	-	-	(١٦,٦)	(١٦,٦)	(٠,٥)	(٠,٥)	٣ ٤٤٧,٦	-
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة													
١٠	١٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٠	-
١٠	١٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٠	-
٢٠	٢٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٠	-

الشكل ١٨-١٨ سابعاً وعشرين

البرنامج الفرعي ٧، العنصر ٤: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ١٨- ثامناً وعشرين

البرنامج الفرعي ٧، العنصر ٤: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	(3.1)	(1.6)	(1.1)	(4.4)	(6.4)	(16.6)
الفرق بالنسبة	(0.9)	(0.7)	(0.7)	(4.9)	(5.0)	(0.5)
المئوية						
فئة الميزانية	الخبراء	الخدمات التعاقدية	مصرفات التشغيل العامة	اللوازم والمواد	الأثاث والمعدات	مجموع الفروق

١٧٢-١٨ ويعكس الفرق البالغ ١٦ ٦٠٠ دولار نقصانا في الموارد غير المتصلة بالوظائف، حدث أساسا تحت بندي الأثاث والمعدات واللوازم والمواد، ويعزى بالدرجة الأولى إلى تمديد العمر النافع لبعض المعدات وإلى ترشييد وتخفيض استهلاك اللوازم الاستهلاكية.

العنصر ٥

الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

١٧٣-١٨ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٤٠٠ ٣٧٨ دولار وتعكس انخفاضا قدره ٣٤ ٠٠٠ دولار مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٣٣-١٨ وفي الشكلين ١٨-تاسعا وعشرين و ١٨-ثلاثين.

الجدول ٣٣-١٨

البرنامج الفرعي ٧، العنصر ٥: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

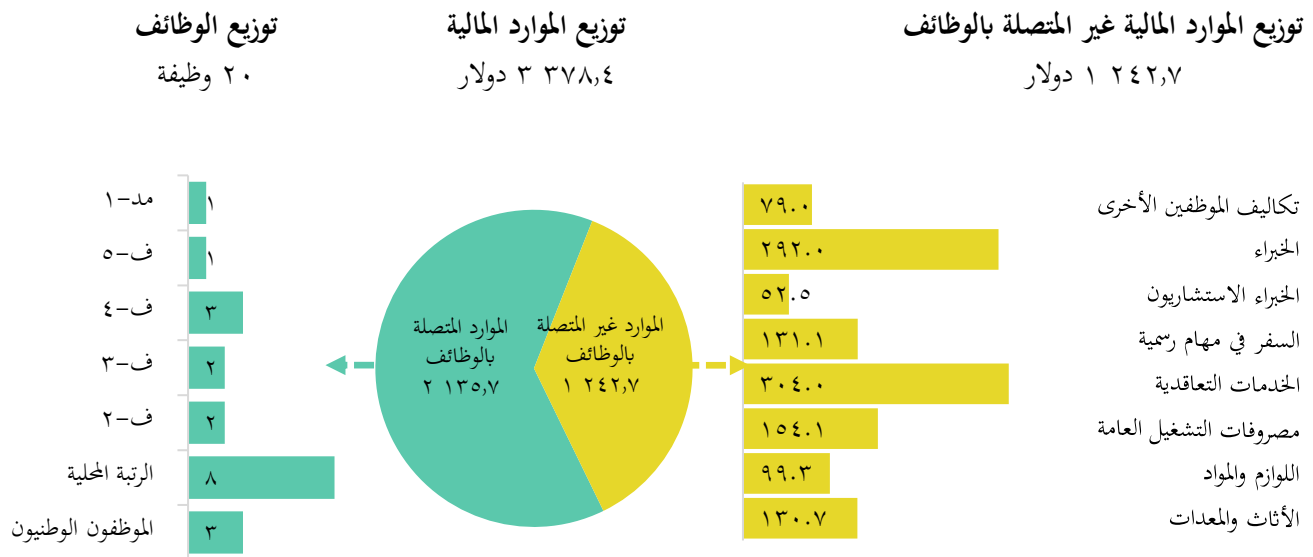
التغيرات						
نقطة عام	اعتمادات عام	التعديلات	الولايات	تغييرات	النسبة	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل)
٢٠١٨	٢٠١٩	الفنية	الجديدة/الموسعة	أخرى	المجموع	إعادة تقدير التكاليف
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية						
١ ٨٩٦,٩	٢ ١٣٥,٧	—	—	—	—	٢ ١٣٥,٧
٨٣٧,٢	١ ٢٧٦,٧	—	—	(٣٤,٠)	(٣٤,٠)	١ ٢٤٢,٧
٢ ٧٣٤,١	٣ ٤١٢,٤	—	—	(٣٤,٠)	(٣٤,٠)	٣ ٣٧٨,٤
المجموع						

التغييرات						
نفقات عام	اعتمادات عام	التعديلات	الولايات	تغييرات	النسبة	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل)
٢٠١٨	٢٠١٩	الفنية	الجديدة/الموسعة	أخرى	المجموع	إعادة تقدير التكاليف
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
٩	-	-	-	-	-	٩
الفئة الفنية والفئات العليا						
١١	-	-	-	-	-	١١
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها						
٢٠	-	-	-	-	-	٢٠
المجموع						

الشكل ١٨-تاسعاً وعشرين

البرنامج الفرعي ٧، العنصر ٥: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

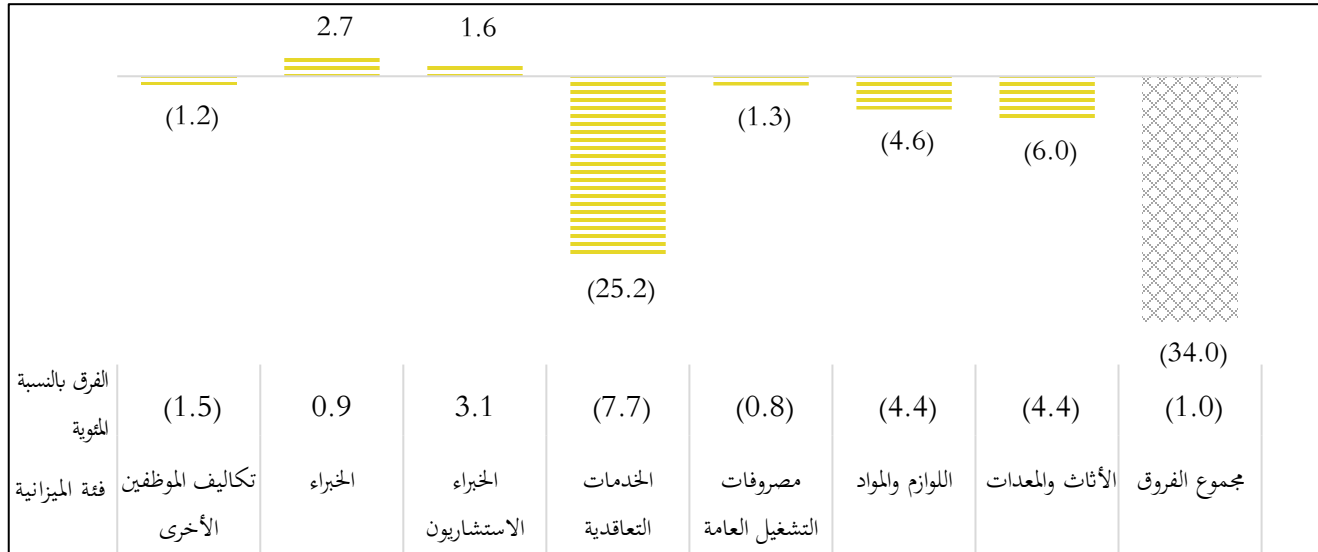
(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ١٨- ثلاثين

البرنامج الفرعي ٧، العنصر ٥: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٧٤-١٨ ويعكس الفرق البالغ ٣٤ ٠٠٠ دولار انخفاضا في الموارد غير المتصلة بالوظائف حدث أساسا تحت بندي الخدمات التعاقدية والأثاث والمعدات، ويرجع السبب جزئيا في تحقيقه إلى الاستفادة من وفورات الحجم في إدارة العقود. وهذا الانخفاض تقابله جزئيا زيادة حدثت أساسا تحت بندي الخبراء الاستشاريين والخبراء. ويعكس هذا الاقتراح أيضا نقل موارد غير متصلة بالوظائف على أساس عدم التأثير على التكلفة بغية تقديم دعم أفضل للأنشطة التنفيذية.

١٧٥-١٨ وتكتمل هذا البرنامج الفرعي موارد خارجة عن الميزانية تُقدَّر بمبلغ ٣٢١ ٥٠٠ دولار، على النحو المبين في الجدول ١٨-١٤. وهذه الموارد سوف تغطي موارد غير متعلقة بالوظائف، وستوفر الدعم لتنفيذ أنشطة تنمية القدرات المقررة للدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية في الجنوب الأفريقي. وتعزى الزيادة المتوقعة البالغة ٣٢٠ ٠٠٠ دولار أساسا إلى الاحتياجات الإضافية المتصلة بحلقات العمل والحلقات الدراسية والاجتماعات.

البرنامج الفرعي ٨

التنمية الاقتصادية والتخطيط

١٧٦-١٨ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٢٩٩ ٩٠٠ دولار، ولا تعكس أي تغيير في الموارد مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٨-٣٤.

الجدول ١٨-٣٤

البرنامج الفرعي ٨: تطور الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات						
نققات عام	اعتمادات عام	التعديلات	الولايات	تغييرات	النسبة	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل)
٢٠١٨	٢٠١٩	الفنية	الجديدة/الموسعة	أخرى	المجموع	المئوية
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية						
الموارد غير المتصلة بالوظائف	١ ٢٣٩,٨	١ ٢٩٩,٩	—	—	—	١ ٢٩٩,٩
المجموع	١ ٢٣٩,٨	١ ٢٩٩,٩	—	—	—	١ ٢٩٩,٩

١٧٧-١٨ وتكتمل هذا البرنامج الفرعي موارد خارجة عن الميزانية تُقدَّر بمبلغ ٣٨٦ ٩٠٠ دولار، على النحو المبين في الجدول ١٨-١٤. وهذه الموارد سوف تغطي موارد غير متصلة بالوظائف، وستوفر الدعم للبرنامج الفرعي في تقديم المساعدة الفنية إلى الدول الأعضاء. وتعزى الزيادة المتوقعة البالغة ٣٨٦ ٩٠٠ دولار أساساً إلى بدء خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، مما أدى إلى زيادة كبيرة في طلب البلدان الأفريقية على خدمات تنمية القدرات.

البرنامج الفرعي ٩

الفقر وعدم المساواة والسياسات الاجتماعية

١٧٨-١٨ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٣ ١٥٩ ٨٠٠ دولار، وتعكس نقصانا قدره ٤ ٥٠٠ دولار مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٨-٣٥ وفي الشكل ١٨-حادي وثلاثين.

الجدول ١٨-٣٥

البرنامج الفرعي ٩: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

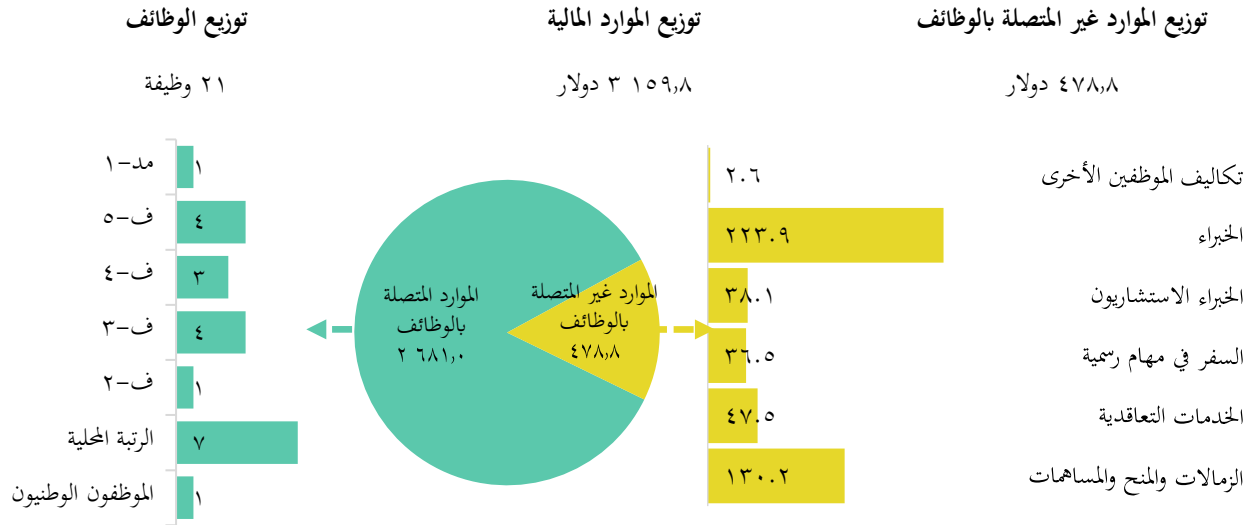
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات						
نققات عام	اعتمادات عام	التعديلات	الولايات	تغييرات	النسبة	تقديرات عام
٢٠١٨	٢٠١٩	الفنية	الجديدة/الموسعة	أخرى	المجموع	المئوية
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية						
الموارد المتصلة بالوظائف	٢ ٢٩٥,٥	٢ ٦٨١,٠	—	—	—	٢ ٦٨١,٠
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٤ ٥٦,٣	٤ ٨٣,٣	—	(٤,٥)	(٤,٥)	(٠,٩) ٤٧٨,٨
المجموع	٢ ٧٥١,٨	٣ ١٦٤,٣	—	(٤,٥)	(٤,٥)	(٠,١) ٣ ١٥٩,٨
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
الفئة الفنية والفئات العليا	١٣	—	—	—	—	١٣
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	٨	—	—	—	—	٨
المجموع	٢١	—	—	—	—	٢١

الشكل ١٨-١ حاديا وثلاثين

البرنامج الفرعي ٩: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٧٩-١٨ يعكس الفرق البالغ ٤ ٥٠٠ دولار انخفاضاً تحت بند الاستشاريين بفضل استعراض الخدمات وترشيدها.

١٨٠-١٨ ويكتمل هذا البرنامج الفرعي موارد خارجة عن الميزانية تُقدَّر بمبلغ ٤٩٩ ٣٠٠ دولار، على النحو المبين في الجدول ١٨-١٤. وهذه الموارد سوف تغطي الموارد المتصلة بوظيفة واحدة وموارد غير متعلقة بالوظائف، وستوفر الدعم للجنة الاقتصادية في تنفيذ أنشطتها الفنية. وتعزى الزيادة المقدرة بمبلغ ٤٠٨ ١٠٠ دولار أساساً إلى الاحتياجات الإضافية من الموظفين والاستشاريين وسفر الموظفين.

دعم البرامج

١٨١-١٨ يشمل عنصر دعم البرامج شعبتين: شعبة الشؤون الإدارية وشعبة المطبوعات والمؤتمرات وإدارة المعارف. وتكفل شعبة الشؤون الإدارية تنفيذ ولاية اللجنة على نحو فعال عن طريق تقديم الدعم الإداري والمالي وعن طريق الامتثال لقواعد الأمم المتحدة وسياساتها وإجراءاتها، وهي تتولى دوراً قيادياً في استمرارية تصريف الأعمال. وتضمّ مكتب مدير الشؤون الإدارية، وقسم خدمات الموارد البشرية، ومركز الأمم المتحدة للرعاية الصحية، وقسم إدارة سلسلة الإمداد، وقسم إدارة المرافق، وقسم المالية والميزانية. وتعمل شعبة المطبوعات والمؤتمرات وإدارة المعارف على تسليط الضوء على عمل اللجنة وعلى تعزيز أثره عن طريق قسم خدمات إدارة المؤتمرات، وقسم المطبوعات والوثائق، وقسم خدمات إدارة المعارف، وقسم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويجري تسليط الضوء على ذلك العمل عن طريق إطلاع الفئات المهنية على الخدمات المعرفية وخدمات المكتبة التي تتيحها اللجنة وعن طريق تقديم خدمات المؤتمرات إلى كيانات الأمم المتحدة وإلى كيانات غير تابعة لها. أما تعزيز الأثر فيجري عن طريق استثمارات استراتيجية في تكنولوجيا المعلومات والاتصال بهدف زيادة الإنتاجية إلى أقصى حد وتيسير الاتصال، وبالعامل على أن تظل اللجنة في مستوى مركز فكر من الطراز العالمي من حيث قدرتها على نشر البحوث السياسية.

١٨٢-١٨ وفي عام ٢٠٢٠، ستواصل كيانات دعم البرامج كفاءة الدعم الفعال للمهام والخدمات التي تؤدي في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا، والمكاتب دون الإقليمية الخمسة، والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط. وتنسق الشعبة

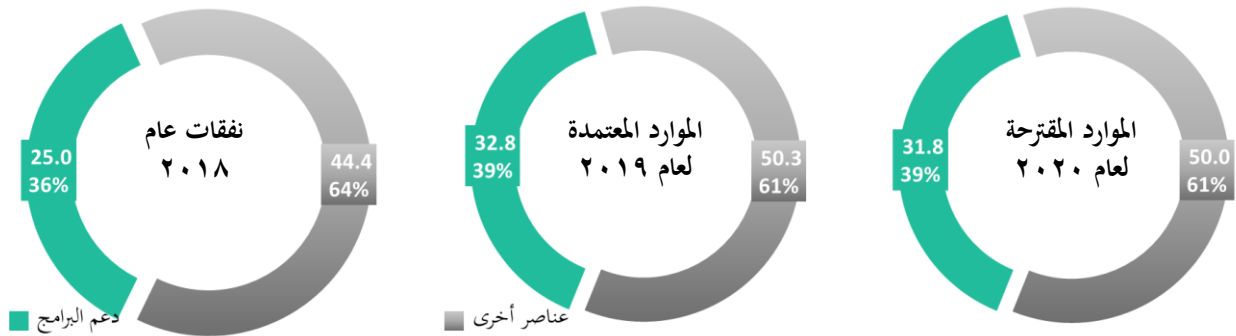
أيضاً، من خلال فريق إدارة العمليات، مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الموجودة مقارها في إثيوبيا، من أجل دعم إطار الأمم المتحدة للخدمات المشتركة.

١٨-١٨٣ وسينصب التركيز الرئيسي على دعم تنفيذ المشاريع على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الخطة الاستراتيجية للمرافق، وتقديم الدعم الفعال للموظفين في مجال الارتقاء والتطوير الوظيفي، وتفويض مزيد من السلطة إلى المكاتب دون الإقليمية في مجال إدارة الموارد البشرية والمالية، والإشراف على مشروع قاعة أفريقيا الذي تبلغ قيمته ٥٧ مليون دولار، وتنسيق مبادرات استثمارية تصريف الأعمال وقدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة العاملة في إثيوبيا والبالغ عددها ٢٨ وكالة بشأن استثمارية تصريف الأعمال والمسائل التنفيذية، والتنسيق مع المؤسسات والمكاتب الأعضاء بهدف مواصلة تعزيز الخدمات الطبية المقدمة في مركز الرعاية الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، ستشارك الكيانات بنشاط في تنفيذ نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي على نطاق الأمانة العامة، الذي من المقرر أن يبدأ في عام ٢٠٢٠، كما ستشارك في مبادرة استرداد التكاليف وغيرها من الأنشطة والمبادرات ذات الصلة بنظام أوموجا.

١٨-١٨٤ وتبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٣٠٠ ٨٣٠ ٣١ دولار، وتعكس نقصانا قدره ٢٠٠ ٩٩٤ دولار مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الأشكال من ١٨-ثاني وثلاثين إلى ١٨-رابع وثلاثين وفي الجدول ١٨-٣٦.

الشكل ١٨ - ثانيا وثلاثين

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

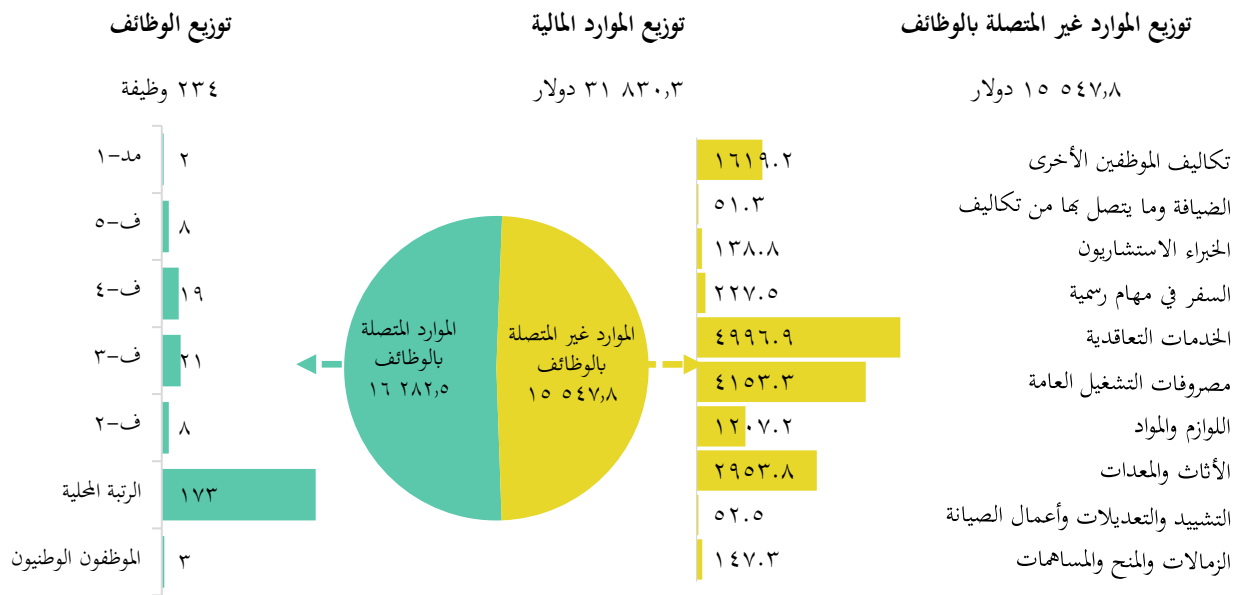


الجدول ١٨-٣٦
دعم البرامج: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغييرات						
نفقات عام	اعتمادات عام ٢٠١٩	التعديلات الجديدة/ الموسعة	تغييرات أخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
١٣٧٠٠,٢	١٦١٢٨,٦	-	١٥٣,٩	١٥٣,٩	١,٠	١٦٢٨٢,٥
١١٢٨٤,٨	١٦٦٩٥,٩	-	(١٨٣,٦)	(١١٤٨,٠)	(٦,٩)	١٥٥٤٧,٨

التغييرات						
تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	النسبة ٢٠٢٠	الولايات				
		المجموع	أخرى	الموسعة	الفنية	اعتمادات عام ٢٠١٩
٣١ ٨٣٠,٣	(٣,٠)	(٩٩٤,٢)	(٢٩,٧)	-	(٩٦٤,٥)	٣٢ ٨٢٤,٥
المجموع						
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
٥٨	١,٧	١	١	-	-	٥٧
الفئة الفنية والفئات العليا						
١٧٦	-	-	-	-	-	١٧٦
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها						
٢٣٤	٠,٤	١	١	-	-	٢٣٣
المجموع						

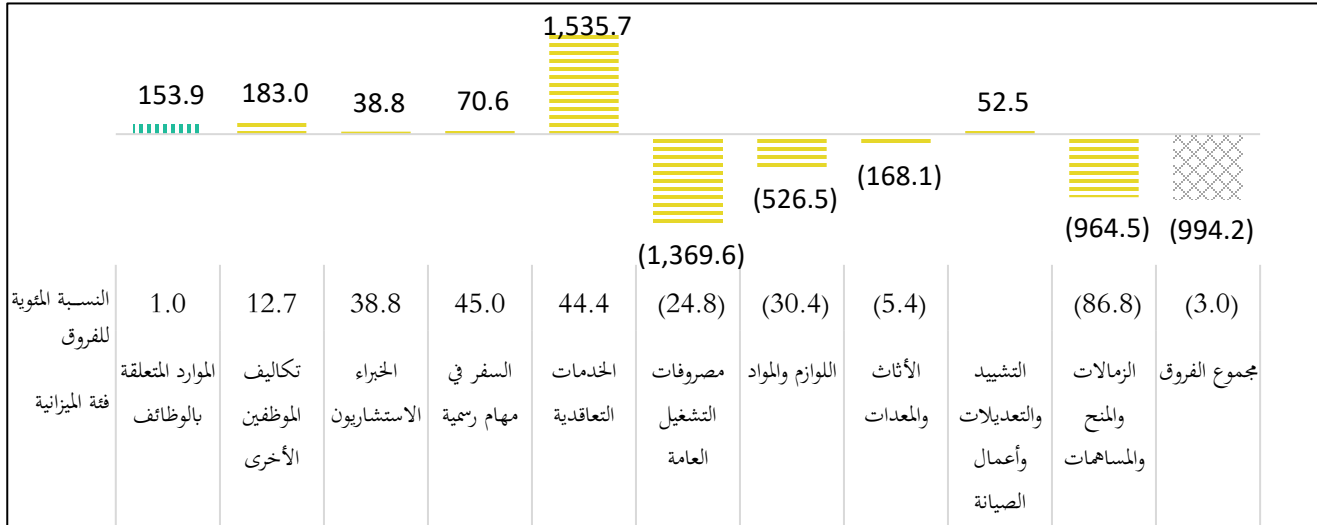
الشكل ١٨-ثالثا وثلاثين
دعم البرامج: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ١٨ - رابعا وثلاثين

دعم البرامج: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٨-١٨٥ يعكس الفرق البالغ ٢٠٠ ٩٩٤ دولار ما يلي:

(أ) **التعديلات الفنية -** يعكس نقصان الموارد غير المتصلة بالوظائف البالغ ٥٠٠ ٩٦٤ دولار، تحت بند الزمالات والمنح والمساهمات، إلغاء الاعتمادات غير المتكررة التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٧٩/٧٣ أُلّف بشأن تجديد قاعة أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتمشيا مع توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/70/7)، الفقرة حادي عشر-١٧) التي أقرتها الجمعية في قرارها ٢٤٧/٧٠، والتي أوصت بـألا تُدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة التقديرات الأولية من الموارد للمشاريع المحددة في الاستعراض الاستراتيجي للمرافق، لم تُدرج هذه المخصصات في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠، بناء على ذلك. وسيُقترح رصد هذه المخصصات في سياق التقرير المرحلي المقبل الذي سيُقدّم إلى الجمعية العامة، لكي تنظر فيه خلال الجزء الرئيسي من دورتها الرابعة والسبعين.

(ب) **التغييرات الأخرى** - يتصل النقصان الصافي البالغ ٢٩ ٧٠٠ دولار بما يلي: '١' التخفيضات غير المتصلة بالوظائف بمبلغ ١٨٣ ٦٠٠ دولار التي تعكس الأثر الصافي للتخفيضات التي تحققت أساساً تحت بندي مصروفات التشغيل العامة والوظائف والمواد، وتحققت جزئياً بسبب ترشيد الخدمات وانخفاض استهلاك اللوازم الاستهلاكية، والأثر الصافي للزيادات التي تحققت تحت بند الخدمات التعاقدية أساساً وتعكس ترشيد الخدمات التي ستُقدَّم في إطار شروط تعاقدية أفضل؛ '٢' وزيادة قدرها ١٥٣ ٩٠٠ دولار، تحققت في إطار الموارد المتصلة بالوظائف، وتعكس النقل الداخلي لوظيفة موظف مراسم (ف-٣) من البرنامج الفرعي ٥ إلى وحدة المراسم والسفر والنقل، تحت بند دعم البرامج، وفقاً للتوجه الاستراتيجي الجديد للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ '٣' وإعادة توزيع الموارد غير المتصلة بالوظائف على أساس عدم التأثير على التكلفة بغية تقديم دعم أفضل للأنشطة التنفيذية.

١٨٦-١٨٧ ويكتمل عنصر دعم البرامج موارد خارجية عن الميزانية تُقدَّر بمبلغ ٣٠٠ ٥٦٣ ٦ دولار، على النحو المبين في الجدول ١٨-١٤. وهذه الموارد ستغطي الموارد المتصلة بـ ٤٤ وظيفة وموارد غير متعلقة بالوظائف. وستمكن هذه الموارد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من توفير الدعم الإداري والتوجيه والإدارة على نطاق واسع فيما يتعلق بتنفيذ ولاية اللجنة. وتعزى الزيادة المتوقعة البالغة ٩٠٠ ١٢٢ دولار أساسا إلى الاحتياجات الإضافية المتصلة باقتناء معدات.

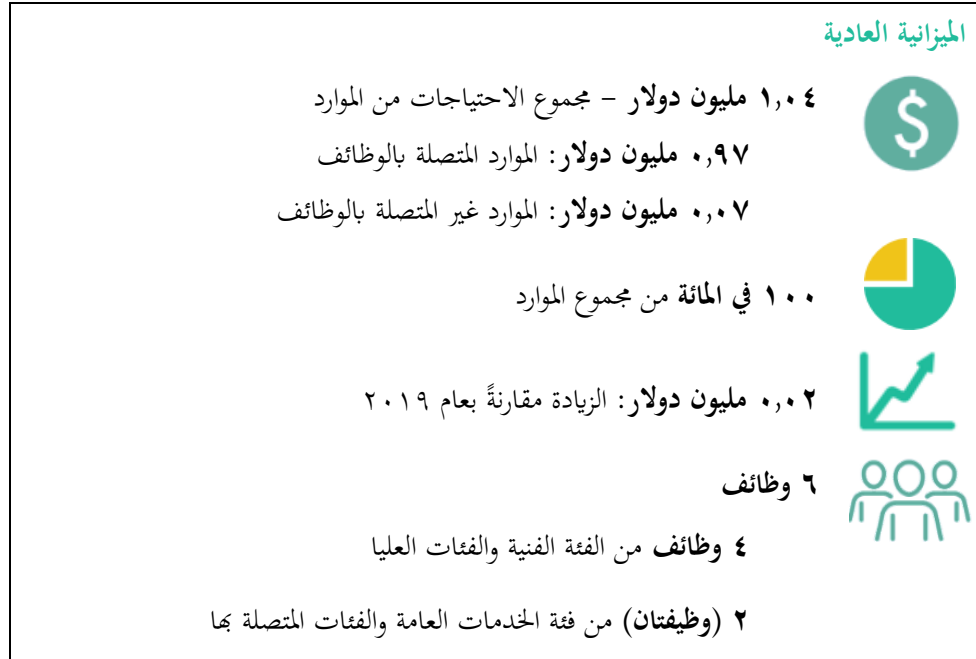
الباب ١٨ باء، مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك

لمحة عامة

١٨٧-١٨ يرد في الشكل ١٨-خامسا وثلاثين مجموع الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٢٠، في إطار الميزانية العادية.

الشكل ١٨-خامسا وثلاثين

عام ٢٠٢٠ بالأرقام



ملاحظة: تقديرات قبل إعادة تقدير التكاليف.

لمحة عامة عن موارد الميزانية العادية

١٨٨-١٨ ترد في الجدول ١٨-٣٦ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠، بما في ذلك تفاصيل التغيرات في الموارد، حسبما ينطبق. وتعكس المقترحات زيادة قدرها ١٨ ٥٠٠ دولار مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩، مما يعكس اقتراح إعادة تصنيف وظيفة مدير مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك من رتبة (مد-١) إلى رتبة (مد-٢). ويرد مزيد من التفاصيل أدناه. ويغطي مستوى الموارد تكاليف تنفيذ الولايات تنفيذاً تاماً يتسم بالكفاءة والفعالية.

١٨٩-١٨ مكتب نيويورك للجان الإقليمية هو مكتب مشترك يمثل وينسق ويقدم المشورة السياسية إلى خمس لجان إقليمية، هي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ويتمثل هدفه العام في دعم التنفيذ الفعال للولايات التشريعية على الصعيد الإقليمي من خلال إسداء المشورة السياسية الاستراتيجية إلى اللجان الإقليمية بشأن التطورات العالمية ذات الصلة التي تؤثر في أوضاعها وبشأن ما يترتب على تلك التطورات من آثار في برامج عملها.

١٩٠-١٨ وسعياً لتحقيق هذا الهدف، يتولى المكتب المهام الرئيسية التالية المترابطة فيما بينها: إسداء المشورة السياسية الاستراتيجية إلى اللجان الإقليمية بشأن مداوات الأمم المتحدة وأطر السياسات العالمية التي تؤثر في أوضاعها وفي التنفيذ الفعال لبرامج

عملها، وتقديم الدعم إلى الهيئات الحكومية الدولية المشتركة بين الوكالات ذات الصلة، وضمان التمثيل في تلك الهيئات والتواصل معها بهدف توفير معلومات لعملية اتخاذ القرارات والتأثير فيها من منظور يراعي البعد الإقليمي، وتحسين وتعزيز التنسيق والتعاون الأقاليمي فيما بين اللجان الإقليمية.

١٨-١٩١ وفي مجال المشورة السياسية، فقد أجرى المكتب تحليلات وأنتج ورقات سياساتية ومذكرات مفاهيمية ووثائق أخرى عن عدة مواضيع. وعلى وجه الخصوص، واصل المكتب الاضطلاع بدور نشط في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتعزيز مواءمة البرامج مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والمشاركة في الحوار الذي جرى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن إعادة تنظيم المنظومة الإنمائية. وفي عام ٢٠١٨، اضطلع المكتب بدور كبير في تدابير الإصلاح التي اتخذت على الصعيد الإقليمي. وقد كُلف بدور قيادي في وضع المفاهيم المتصلة بمرحلة التحسين الأمثل للمنظومة الإنمائية على الصعيد الإقليمي على النحو الأمثل وفي صياغتها والإبلاغ عن تنفيذها، وهي مرحلة اعتمدها رؤساء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقاد أيضا صياغة بروتوكول للتعاون على المستوى القطري بين المنسقين المقيمين وكيانات الأمانة العامة والوكالات غير المقيمة، وذلك لضمان إبلاغ المنسقين المقيمين سلفاً، لأغراض التنسيق، بجميع الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة داخل البلد. وقام المكتب بدور بالغ الأهمية في تشكيل الأفكار الداخلية والتفكير الجماعي للجان الإقليمية بشأن إعادة هيكلة الأصول الإقليمية للأمم المتحدة في إطار المرحلة الثانية لخطة الإصلاح، ولا يزال يضطلع بدور نشط في تصميم وتنفيذ المرحلة الثانية في عام ٢٠١٩.

١٨-١٩٢ ويضطلع المكتب بدور محوري في دعم متابعة خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضها، ولا سيما من خلال تعزيز الاتساق والتفاعل بين الجهات الفاعلة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وعلى وجه التحديد، فقد ضمن اطلاع المنتدى السياسي الرفيع المستوى على الوثائق الختامية للمنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة، ولضمان أن يخصص المنتدى حيزاً كافياً للبعد الإقليمي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى وأن يشارك المنسقون المقيمون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية مشاركة فعالة في المنتديات الإقليمية. وفي هذا السياق، كفل المكتب، في جملة أمور، مواءمة طريقة تصميم اللجان الإقليمية للمنتديات الإقليمية ومواءمة طريقة تقديمها للتقارير على المستوى العالمي، وطرح أفكاراً لكي تُستخدم في المنتجات التحليلية المشتركة، وأنشطة التوعية المشتركة، والاجتماعات الجانبية. ويواصل المكتب أيضاً المشاركة بنشاط في الآليات الداخلية للمنظومة الإنمائية، حيث يقدم الدعم في التحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩ الذي ينعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وهو يقدم في هذا الصدد الدعم في إعداد التقرير المشترك للجان الإقليمية. وقام المكتب أيضاً بدور هام في صياغة المنجزات المتوخاة من استراتيجية الأمين العام لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك من خلال اقتراح عناصر إقليمية في خارطة الطريق المتبعة لتنفيذ الاستراتيجية ومن خلال طرح أفكار بشأن تطوير المبادرات العالمية في هذا الإطار.

١٨-١٩٣ وأسدى المكتب المشورة إلى اللجان الإقليمية بشأن مواضيع النقاش المستجدة على الصعيد الإقليمي. فعلى سبيل المثال، بعد أن عمل المكتب بصفته ممثل اللجان في اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، في المناقشات المتصلة بدور التكنولوجيا في التنمية المستدامة والقضايا ذات الصلة، مثل مستقبل العمل ومستقبل الغذاء، كان فإنه قام بدور رئيسي في نقل النقاش العالمي بشأن هذه القضايا المستجدة إلى اللجان. ونتيجة لذلك، عكست بعض الدورات التي عقدتها اللجان هذه المواضيع بقوة.

١٨-١٩٤ أما فيما يتعلق بالتمثيل والتوعية، فإن المكتب يمثل اللجان الإقليمية في المنتديات الحكومية الدولية بشأن معظم المسائل المذكورة أعلاه. فعلى سبيل المثال، في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، شارك المكتب في أعمال تيارات الإصلاح المتعددة، والهيئات الاستشارية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، في مجالات مثل النتائج الاستراتيجية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتمويل الاستراتيجي، والشراكات، وإعادة تصميم إطار

عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتحديث إطار المساءلة الإدارية، وصياغة اتفاق التمويل. وقد أدى ذلك إلى اعتراف قوي بالبعد الإقليمي للتنمية في العديد من مبادرات ونتائج الإصلاح، على سبيل المثال، في إعادة تصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠، شارك المكتب في حلقات العمل التقنية، وحلقات الاستعراضات الوطنية الطوعية، والمنتديات الإقليمية، وأفرقة الخبراء، واللقاءات مع الأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

١٨-١٩٥ وبالإضافة إلى ذلك، خلال المشاورات والمفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، التي شهدها عام ٢٠١٨، دعا المكتب للجان الإقليمية إلى تقديم المساعدة في تنفيذ الاتفاق ومتابعته واستعراضه على الصعيد الإقليمي، وقد أقر بذلك في نهاية المطاف في الاتفاق.

١٨-١٩٦ وفي عام ٢٠١٨، كما هو الحال في كل عام، أعد المكتب وعرض أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي للأمين العام عن التعاون الإقليمي في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. واتصل المكتب أيضا بالبعثات الدائمة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ونظم لها جلسات إحاطة غير رسمية لمناقشة عمل اللجان الإقليمية، وقد أسهم ذلك في اعتراف الدول الأعضاء المتواصل بالبعد الإقليمي للتنمية، مما أسفر عن إسناد ولايات صريحة إلى اللجان الإقليمية أدرجت في أكثر من ٣٠ قرارا اتخذته الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٨-١٩٧ وقام المكتب، في إطار مهمة التنسيق الموكلة إليه، بتعزيز التنسيق الاستراتيجي بين اللجان الإقليمية من خلال دوره كأمين اجتماعات الأمناء التنفيذيين. وعزز أيضا التنسيق والتعاون في عدة مسائل فنية فيما بين اللجان الإقليمية، وبين اللجان الإقليمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، من خلال شبكات جهات التنسيق التابعة له، وذلك في مجالات مثل تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وتمويل التنمية، والهجرة، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، والتنمية الاجتماعية.

١٨-١٩٨ إضافة إلى ذلك، قام المكتب بتعزيز الشراكات والمشاريع المشتركة التي ستموّل من حساب التنمية، وكفل تجسيد البعد الإقليمي في القرارات السياسية التي اعتمدها اللجنة التوجيهية لحساب التنمية التي يمثل فيها مدير المكتب اللجان الإقليمية.

١٨-١٩٩ وتبلغ قيمة الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ١٠٤٢ ٥٠٠ دولار، وتعكس زيادة قدرها ١٨ ٥٠٠ دولار مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٨-٣٧ وفي الشكل ١٨-سادسا وثلاثين.

الجدول ١٨-٣٧

مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

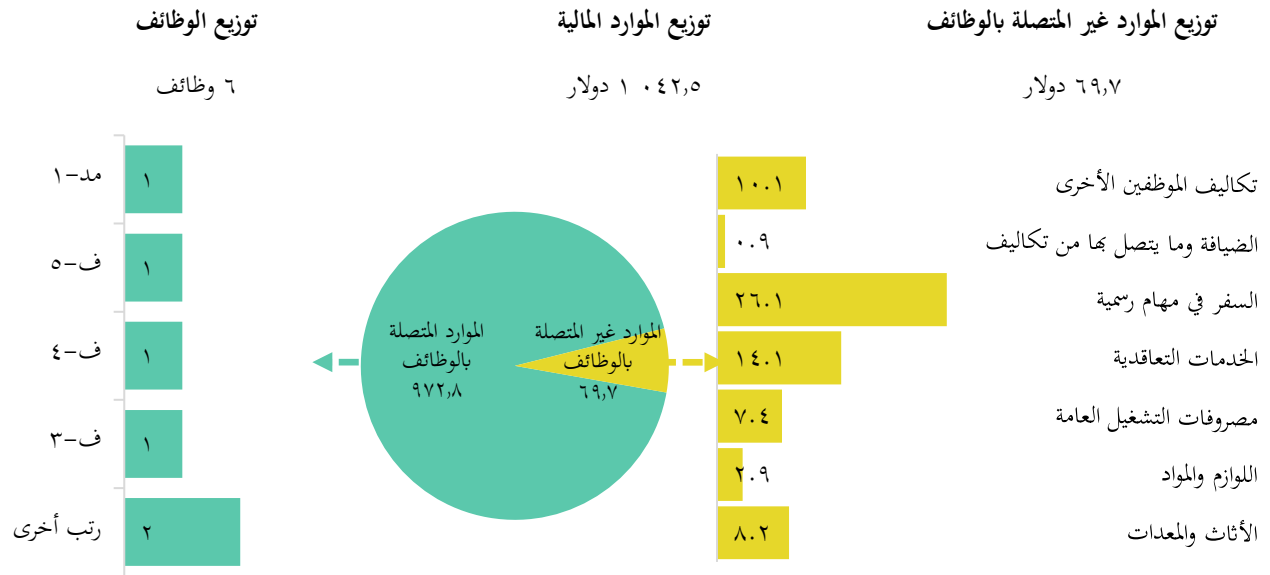
التغييرات									
نقحات					تغييرات عام إعادة تقديرات عام				
عام اعتمادات التعديلات الولايات تغييرات النسبة ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير ٢٠٢٠) (بعد إعادة تقدير ٢٠١٨)					المجموع المئوية تقدير التكاليف) التكاليف تقدير التكاليف)				
٢٠١٨	٢٠١٩	الغنية	المجدبة/الموسعة	أخرى	١٨,٥	١٨,٥	٢,١	٩٧٢,٨	٤٥,٠
٨٤٨,١	٩٥٤,٣	-	-	-	١٠١٧,٨	١٠١٧,٨	٤٥,٠	٩٧٢,٨	٤٥,٠
٦٠,١	٦٩,٧	-	-	-	٧٣,١	٧٣,١	٣,٤	٦٩,٧	٣,٤

الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية

الموارد المتصلة بالوظائف	٨٤٨,١	٩٥٤,٣	-	-	١٠١٧,٨	٤٥,٠	٩٧٢,٨	٤٥,٠	١٠١٧,٨
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٦٠,١	٦٩,٧	-	-	٧٣,١	٣,٤	٦٩,٧	٣,٤	٧٣,١

التغييرات									
تقديرات عام إعادة تقديرات عام					نققات				
النسبة ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير ٢٠٢٠) (بعد إعادة تقدير التكاليف)					عام اعتمادات التعديلات الولايات تغييرات الجديدة/الموسعة أخرى المجموع المئوية تقدير التكاليف تقدير التكاليف				
١٠٩٠,٩	٤٨,٤	١٠٤٢,٥	١,٨	١٨,٥	١٨,٥	-	-	١٠٢٤,٠	٩٠٨,٢
المجموع									
الموارد المتصلة بالوظائف									
حسب الفئة									
٤	-	-	-	-	-	-	-	٤	الفئة الفنية والفئات العليا
٢	-	-	-	-	-	-	-	٢	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
٦	-	-	-	-	-	-	-	٦	المجموع

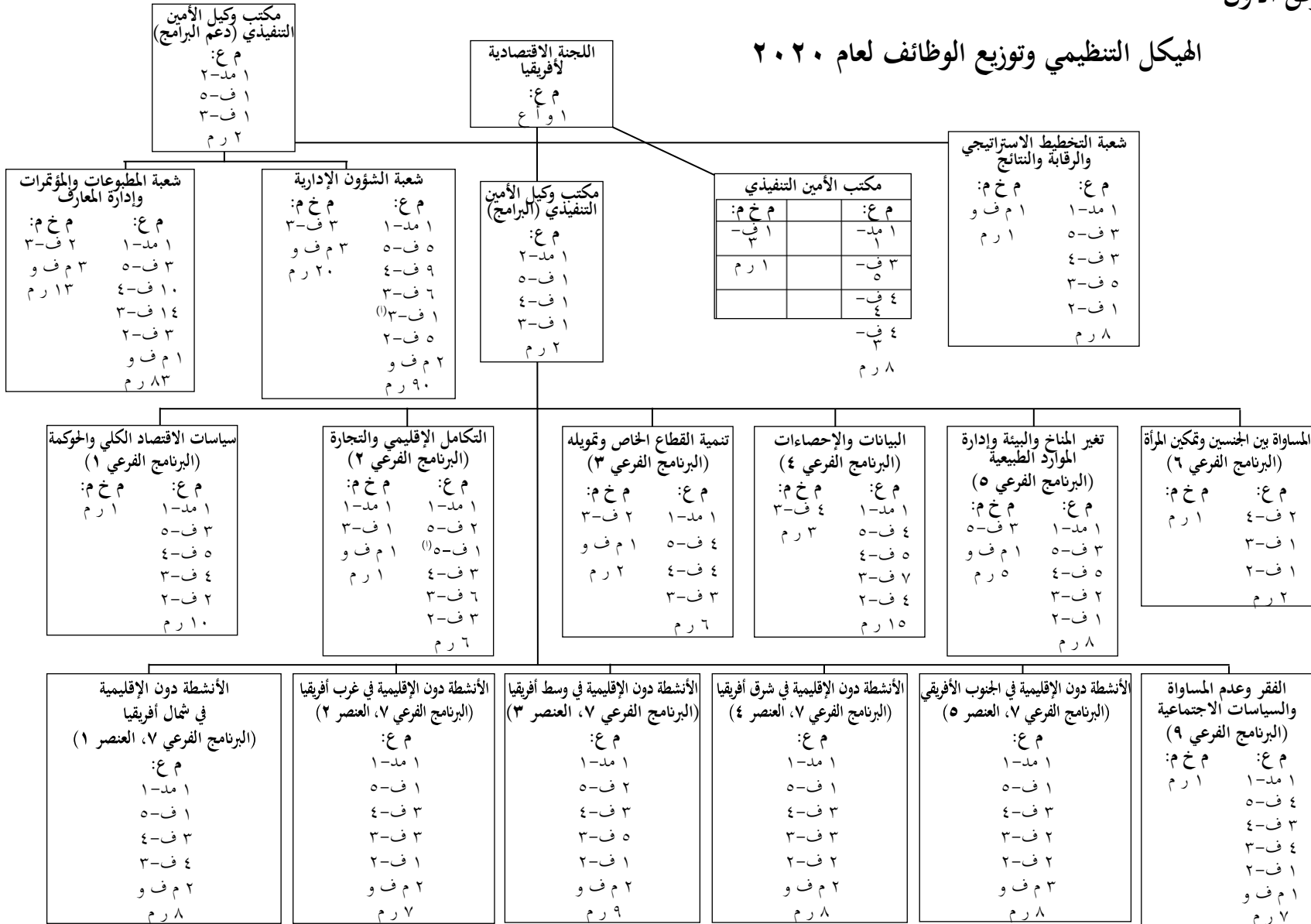
الشكل ١٨-سادسا وثلاثين
مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



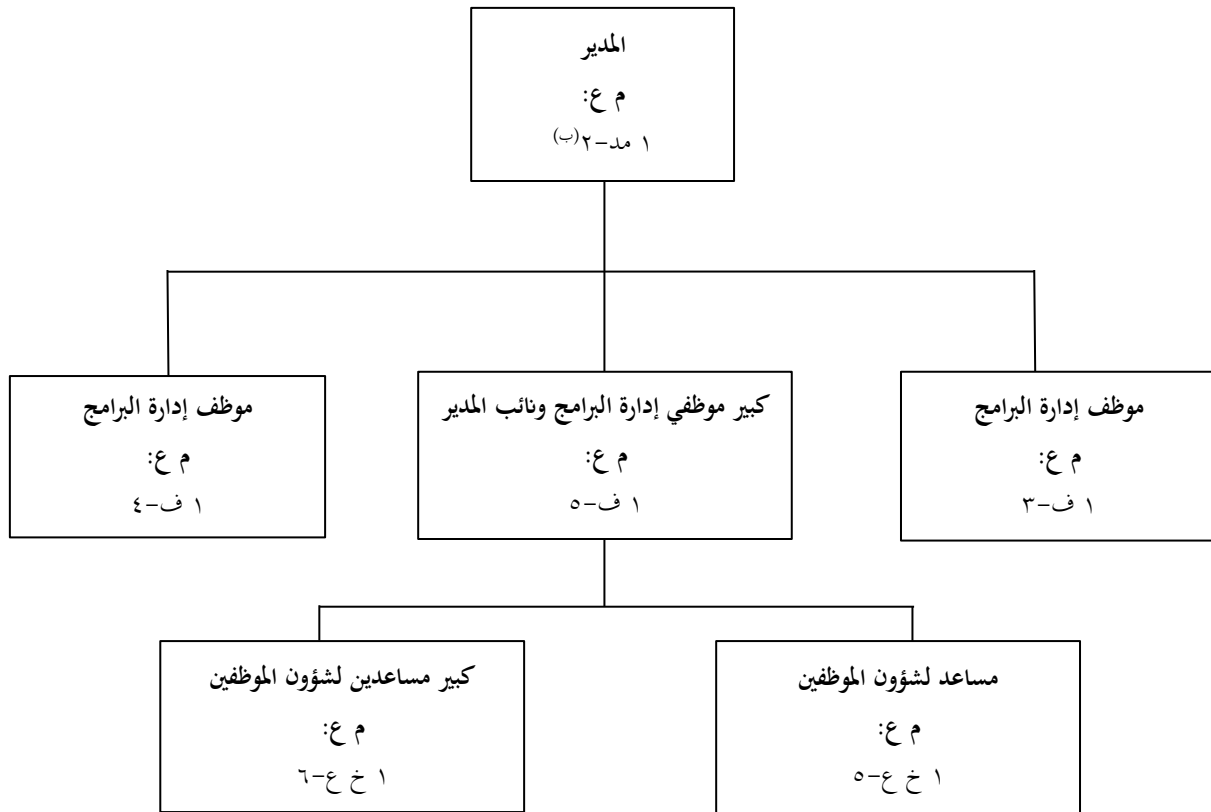
٢٠٠-١٨ يعكس الفرق البالغ ١٨ ٥٠٠ دولار التكاليف المرتبطة باقتراح إعادة تصنيف وظيفة مدير مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك من رتبة (مد-١) إلى رتبة (مد-٢). وسيؤدي رفع الرتبة المقترح إلى رفع رتبة المحاور في المناقشات مع الدول الأعضاء وكبار المسؤولين في منظومة الأمم المتحدة بشأن الأبعاد الإقليمية للتنمية في سياق التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتعزيز متابعتها واستعراضها. وسيسمح ذلك أيضا بتعزيز قدرة المدير على دمج الأبعاد الإقليمية في مداولات الهيئات الحكومية الدولية والهيئات المشتركة بين الوكالات، وفي عمليات وآليات صنع القرار التي يكون فيها التمثيل في الغالب برتبة أمين عام مساعد، ولا سيما في سياق تحديد الأبعاد الإقليمية لعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتعميق التنسيق والتعاون الفني بين اللجان الإقليمية.

المرفق الأول

الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام ٢٠٢٠



باء - مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك



المختصرات: ر م: رتبة محلية؛ م ف و: موظف وطني من الفئة الفنية؛ و أ ع: وكيل أمين عام؛ م ع: الميزانية العادية؛ م خ م: موارد خارجة عن الميزانية.
(أ) نقل.
(ب) إعادة تصنيف.

المرفق الثاني

موجز التغييرات المقترحة في الوظائف الثابتة والمؤقتة، موزعة حسب العنصر والبرنامج الفرعي

ألف - اللجنة الإقليمية في أفريقيا

الوظائف	الرتبة	الوصف	سبب التغيير
التوجيه التنفيذي والإدارة	(١)	ف-٥	النقل الخارجي لوظيفة مستشار أقاليمي
البرنامج الفرعي ٢، التكامل ١	١	ف-٥	النقل الداخلي لوظيفة مستشار أقاليمي
البرنامج الفرعي ٥، تغير المناخ (١)	ف-٣	ف-٣	النقل الخارجي لوظيفة موظف مراسم
دعم البرامج	١	ف-٣	النقل الداخلي لوظيفة موظف مراسم
المجموع		-	

باء - مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك

العنصر/البرنامج الفرعي	الوظائف	الرتبة	البيان	سبب تغيير الوظيفة
مكتب اللجان الإقليمية (١)	مد-١	إعادة تصنيف وظيفة	بالنظر إلى ضرورة التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتعزيز متابعتها واستعراضها، وبالنظر إلى إعادة التنظيم الجاري لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحسين دعم هذا الهدف العام، ولا سيما من خلال تجديد الأبعاد الإقليمية في عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ثمّة حاجة إلى تحسين دمج الأبعاد الإقليمية للتنمية في المداورات العالمية الحكومية الدولية والمداورات المشتركة بين الوكالات وفي عمليات صنع القرار من هذا النوع، كما أن ثمة حاجة إلى تعزيز التعاون الأقاليمي والتنسيق فيما بين اللجان الإقليمية. وستؤدي إعادة تصنيف وظيفة المدير إلى رفع مستوى محاور الدول الأعضاء وكبار المسؤولين في أمانة الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأوسع نطاقاً، وسيسمح للمدير بإدماج الأبعاد الإقليمية في مداورات الهيئات والآليات الحكومية الدولية وفي الهيئات والآليات المشتركة بين الوكالات، التي يكون فيها التمثيل في الغالب برتبة أمين عام مساعد، كما سيسمح له بتعميق التنسيق والتعاون الأقاليمي فيما بين اللجان الإقليمية في مجال العمل الفني من خلال رفع هذا التنسيق والتعاون، في جملة أمور، إلى مستوى النواب.	مد-٢ ١ إلى رتبة مد-٢

المرفق الثالث

لمحة عامة عن الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف، مصنفةً حسب الكيان ومصدر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

الميزانية العادية			الموارد الخارجة عن الميزانية			المجموع		
تقديرات عام اعتمادات ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف) عام ٢٠١٩ الفرق			تقديرات عام ٢٠٢٠ تقديرات عام ٢٠١٩ الفرق			تقديرات عام ٢٠٢٠ تقديرات عام ٢٠١٩ الفرق		
الموارد المالية								
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (١٨ ألف)								
٨١ ٨١٦,٣	٨٣ ١٥٢,٧	(١ ٣٣٦,٤)	٢٢ ٠٠٦,٥	٢٤ ١٨٢,٢	٢ ١٧٥,٧	١٠٥ ١٥٩,٢	١٠٥ ٩٩٨,٥	٨٣٩,٣
مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك (١٨ باء)								
١٨,٥	١٠٤٢,٥	١٠٢٤,٠	-	-	-	١٠٢٤,٠	١٠٤٢,٥	١٨,٥
٨٢ ٨٥٨,٨	٨٤ ١٧٦,٧	(١ ٣١٧,٩)	٢٢ ٠٠٦,٥	٢٤ ١٨٢,٢	٢ ١٧٥,٧	١٠٦ ١٨٣,٢	١٠٧ ٠٤١,٠	٨٥٧,٨
المجموع، الباب ١٨								
الموارد المتصلة بالوظائف								
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (١٨ ألف)								
٥٣٥	٥٣٥	-	٧٢	٧٦	٤	٦٠٧	٦١١	٤
مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك (١٨ باء)								
٦	٦	-	-	-	-	٦	٦	-
٥٤١	٥٤١	-	٧٢	٧٦	٤	٦١٣	٦١٧	٤
المجموع، الباب ١٨								